المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ ⴰⴳⵍⴷⴰⵏ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵏⴰ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE

# ⴰⵙⵉⵏⴰⴳ
# أسيناگ

مجلة المعهد – عدد 10

# أسيناگ – ⵓⵙⵉⵏⴰⴳ

مجلة دورية

العدد العاشر - 2015

*أسيناگ*-Asinag مجلة علمية وثقافية مغربية، مخصّصة للأمازيغية ومكوناتها اللغوية والحضارية. وهي متعدّدة اللغات، وتشمل ملفات علمية، ومقالات وحوارات وعروض إصدارات، وملخصات أطروحات وإبداعات أدبية، وإشارات بيبليوغرافية. وهي مجلّة مُحكّمة، تتوفر على لجنة علمية، ومفتوحة للمجموعة العلمية الوطنية والدولية.

© المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
ISSN : 2028-5663
رقم الإيداع القانوني : 2008 MO 0062
مطبعة المعارف الجديدة – الرباط 2015

# المحتويات

**تقديم**..... 7

**علي موريف**
الهوية الوطنية في الوثيقة الدستورية. رصدٌ ومقارنةٌ أولية لمظاهر التطور بين دستور سنة 1996 و2011 ..... 11
**ابراهيم حسناوي**
صورة الأمازيغي في البطاقة البريدية: الواقعي والجمالي ..... 37
**بنعيسى يشو**
معارف مدرسي اللغة الأمازيغية وآراؤهم واعتقاداتهم وأثرها في تجويد أدائهم المهني ..... 49
**سيدي محمد العيوض**
موريطانية الغربية( المغرب القديم) من المملكة المستقلة إلى الولاية الرومانية (القرن الثالث قبل الميلاد-القرن الميلادي الأول)..... 59
**قاسم الحادك**
مقاومة الزعامات الدرقاوية الأمازيغية للغزو الفرنسي: سيدي علي أمهاوش نموذجا..... 73
**أحمد المنادي**
المخطوط الأمازيغي بمكتبة جامعة ليدن ..... 89

**عروض**
**محمد ياسر الهلالي** : قراءة في كتاب "الموقف من الموت في المغرب والأندلس في العصر الوسيط" لمحمد حقي..... 103

**ملخصات الأطروحات الجامعية** ..... 115

# تقديم

تخصص مجلة أسيناك هذا العدد لمجموعة من المساهمات والمقالات التي لا يجمعها ملف موضوعاتي كما جرت العادة منذ العدد الأول من المجلة، والتي تتناول جوانب متنوعة من الثقافة الأمازيغية والقضايا المرتبطة بها، تفاعلا مع الكتّاب والباحثين الذين يَجودون بإسهاماتهم وكتاباتهم العلمية لفائدة الأمازيغية لغة وثقافة ومجالا.

يضم العدد تسعة مقالات في موضوعات مختلفة، وباللغات العربية والفرنسية والإنجليزية. يشمل الشق المكتوب باللغة العربية ست مساهمات تتوزعها حقول معرفية متعددة. وهكذا تناول علي موريف في مقاله حول "الهوية الوطنية في الوثيقة الدستورية"، بعضَ مظاهر التحول التي عرفتها مرتكزات الهوية المغربية، وما تحتمله من تأويلات على ضوء المتغيرات السوسيوسياسية الجارية، مرتكزا في مقاربته للموضوع على منهجية المقارنة بين دستور سنة 1996 ودستور سنة 2011 للمملكة.

وغيْر بعيد عن قضايا الهوية، تطرق إبراهيم حسناوي في مقاله "صورة الأمازيغي في البطاقة البريدية"، إلى تَمثل الثقافة المغربية والمجتمع المغربي لدى الآخر، منطلقا من دراسة متن بعض البطاقات البريدية التي تعكس بجلاء الخلفيات المتحكمة في تشكيل نظرة الغرب إلى المرأة الأمازيغية، وما تنطوي عليه هذه النظرة من أبعاد واقعية وجمالية، ومؤكدا غياب الموضوعية والحياد في التمثلات التي تقدم الثقافة المغربية على أساس أنها مادة للافتتان ومكانا للمغامرة والحلم.

وفي مجال آخر متصل بالتربية والتكوين، قدم إشو بنعيسى في مقاله مقاربة لمعارف مدرسي اللغة الأمازيغية وآرائهم واعتقاداتهم وأثره في تجويد أدائهم المهني، مركزا على تحديد بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ومستثمرا جملة من المعطيات الميدانية التي جُمعت خلال الدورات التكوينية الموجهة لمدرسي الأمازيغية. وقد شكّلت هذه المعطيات أرضية للتحليل والمناقشة جعلَت صاحب المقال يستنتج مجموعة من الملاحظات التي تهم نظرة المدرسين لما يتلقونه من معارف نظرية ولمستوى التأطير الذي يستفيدون منه.

أما في الجانب التاريخي للمغرب القديم، فتناول سيدي محمد ألعيوض في مقاله "موريطانية الغربية من المملكة المستقلة إلى الولاية الرومانية"، مرحلة مهمة من تاريخ المغرب القديم عرفت تجاذبات سياسية وعسكرية بين بلاد الموريين والإمبراطورية الرومانية، والتي تندرج ضمن سياسة احتواء كل مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط. فقدّم معطيات حول العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تحكّمت في صناعة الوقائع وتوجيهها لصالح الهيمنة الرومانية على بلاد الموريين التي أصبحت تحت الاحتلال المباشر لتلك الامبراطورية. وقد كان للمواجهات المتجددة التي تتزعمها القبائل دور بارز في إجلاء الاحتلال الروماني عن جزء كبير من البلاد، إلى أن انحصر وجوده في المجال الموجود شمال وادي اللوكوس، قبل أن يغادر البلاد كلية في مرحلة لاحقة.

وارتباطا بالتاريخ أيضا، قدم قاسم الحادك في مقاله مقاومة الزعامات الدرقاوية الأمازيغية للغزو الفرنسي، نموذجا من نماذج المقاومة متمثلا في سيدي علي أمهاوش الذي شكّل بانتمائه الصوفي (الدرقاوي) ونزعته الجهادية وقودا للمقاومة بالجنوب الشرقي للمغرب، إذ حاول المقال بسط الالتباسات التي رافقت هذه الزعامة سواء من حيث استراتيجياتها، أو من حيث علاقاتها بمقاومين آخرين إبان المعارك التي خاضها المغاربة ضد الاحتلال الفرنسي خلال السنوات العشر الأولى من تاريخه.

وفي مجال مرتبط بالكتابة والتأليف عند الأمازيغ، تطرق أحمد المنادي في مقاله عن المخطوط الأمازيغي بمكتبة جامعة ليدن، لأهمية المخطوطات الأمازيغية التي تزخر بها بعض الخزائن العامة والخاصة داخل المغرب وخارجه، مبرزا بعض المحطات التي شهدت رحلة هذا المخطوط من المغرب إلى أوروبا، ومركزا على جرد للنصوص التي يحتوي عليها مخزون مكتبة جامعة ليدن، حسب مجالاتها وموضوعاتها المختلفة.

كما يتضمن هذا العدد مقالا باللغة الإنجليزية، وآخريْن باللغة الفرنسية. فأما المقال الأول، فقدم فيه كريم بنسوكاس دراسة صرفية وتركيبية لتعبيري الملكية ( *bu tgmmi, bab n tgmmi*) (صاحب/ مالك البيت )، فحلّل بنيتيهما الصرف تركيبية كاشفا الضوء على ما تطرحانه من تحديات أمام فرضية الوحدة المعجمية، وخلص إلى أن هذا البناء الاسمي دليل على وجود صرف "مزجي نسبيا" في تاشلحيت.

وتناول جمال جبالي في المقال الثاني، مسألة ترجمة الأدب الشفوي الأمازيغي وما يتعلق بها من قضايا ذات صلة بمفهوم الترجمة الأدبية، باعتباره المفهوم المؤطر لمقاربة المقال ومنهجه. وقد اعتمد صاحب المقال على ترجمة محمد خير الدين لإحدى قصائد الشاعر علي صدقي أزايكو نموذجا للتحليل والدراسة.

وعرض جيرار بيشو في مساهمته تجربة ميدانية، قام من خلالها بدراسة اللغة الصفيرية في الأطلس الكبير بالمغرب. وخلص إلى تأصُّل هذا النوع من الكلام في المناطق الرعوية، حيث يعرفه الصغار والكبار ويتناقلونه من جيل إلى آخر، وأشار صاحب المقال إلى وجود هذه الظاهرة أيضاً في جزر الكناري وحوض البحر الأبيض المتوسط.

كما يضم العدد أيضا في باب "عروض"، ثلاثة إسهامات، الأول باللغة العربية، تقدّم بها محمد ياسر الهلالي، وهو قراءة في كتاب "الموقف من الموت في المغرب والأندلس في العصر الوسيط" لمؤلفه محمد حقي. والثاني باللغة الفرنسية، عرض فيه خورخي أونروبيا بينتادو قراءته في *كتاب Les agadirs de l'Anti-Atlas occidental* لهربيرت بوب ومحمد أيت حمزة وابراهيم الفسكاوي. أما الثالث فبالإنجليزية، قدم فيه كريم بنسوكاس قراءة *لكتاب(Manuel de conjugaison amazighe (adlis n usfti n tmaziɣt* لمجموعة من المؤلفين: رشيد لعبدلوي، وعبد الله بومالك، والمهدي إيعزي، وحميد سويفي، وخالد عنسار، ومساهمة فاطمة بوخريص.

وشمل باب "ملخصات الأطاريح" الذي يسعى إلى التعريف بالأعمال الأكاديمية المنجزة حديثا حول اللغة الأمازيغية ملخصين؛ يتعلق الأمر بالأطروحة التي ناقشها زروقي جواد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، تحت عنوان حول " المرأة في الشعر الأمازيغي بالأطلس المتوسط: جمع ودراسة"، وأطروحة مصطفى الصغير في موضوع *Essai de confection d'un dictionnaire monolingue amazighe :méthodologie et application, Parler de la vallée du Dadès (Sud-Est du Maroc)"*، والتي نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس.

وفي الأخير،لا يسع إدارة وهيئة تحرير المجلة إلا أن تتوجه بجزيل الشكر لكل من ساهم في هذا العدد، خاصة الذين تفاعلوا مع المجلة بمقالاتهم سواء اعتُمدت للنشر أم لم تُعتمد، والذين تطوعوا لقراءة المقالات وتقييمها، الأساتذة: أبو القاسم الخطير، ومحمد أديوان، وعبد السلام أقلمون، والمحفوظ أسمهري، وعمر أفا، وعلي بنطالب، والبشير التهالي، وعلال الخديمي، وعبد السلام خلفي، وحسن الطالب، وعبد الحق القريبي، والحسين المجاهد، ومحمد مجدوب، ومحمد المبكر.

*أسيناگ*-Asinag

# الهوية الوطنية في الوثيقة الدستورية
# رصدٌ ومقارنةٌ أولية لمظاهر التطور بين دستور سنة 1996 و2011

علي موريف
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

ⵜⴰⵣⵔⵓⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⵏⵜⵉⵔⵉⵜ ⵏⵜ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏⵜⵏⵎⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⴷ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ 2011 ⵜⵉⵎⵓⵔⵉⵜ ⵏⵜⵏⵎⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ 2011. ⵏⵜⵜⴰⵏ ⵜⵣⵔⴰⵜ ⵏⵜ ⵏⵜⵜⵓⵔⵓⵏⵜ ⵜⵓⵎⵓⵔⵓⵜⵏ: ⵎⵏⵜ ⵜⵣⵔⴰ ⵏⵜⵎⵓⵔⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏⵜⵏⵎⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ 2011 ⵜⵣⵜ ⵜⵜ ⵏⵓⵓⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵉ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵓ ⵏ 1996? ⵎⵏⵜ ⵜⵣⵔⴰ ⵜⵣⵓⵓⵓⵉ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵓⵏⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵓⵓⵏ ⵓⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏⵜ ⵏ ⵜⵎⵎⵓⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵜ ⵏⵜⵏ

## مقدمة عامة

يحتلّ سؤال الهوية الوطنية في مضامين كل وثيقة دستورية موقعاً ريادياً يكاد يكون الخيط الناظم لمجمل مكوناتها. وينطبق هذا الوصف على الدستور المغربي المعتمد في يوليوز 2011؛ إذ تصدّرت مرتكزات الهوية الوطنية قائمة انشغالات هذه الوثيقة، وتعكس بدورها ترتيب الأولويات داخل المجتمع والدولة. وفي هذا الإطار؛ يحمل الدرس الرمضاني الموسوم ب"الشعور الوطني عند المغاربة عبر التاريخ"، الذي قدمه أحمد التوفيق في حضرة الملك يوم 11 يوليوز 2013، جُملةً من الدلالات والمعاني التي يرتبط تفسيرها بجذور مرتكزات الهوية الوطنية. وغنيٌّ عن البيان حمولة مفهوم "الشعور الوطني" في ما يتعلق بموضوع الهوية الوطنية. إذ يمكن حصر المفاهيم المهيكلة لهذا الدرس في **"الشعور الوطني، التاريخ، الهوية الوطنية"**، لاسيّما وأنه تضمّن إحالة على الباحثين في هذ الحقل[1]. ويقتضي تجديد بناء الهوية الوطنية العودة المُتبصّرة إلى التاريخ من مدخل تجديد الشعور الوطني بمقومات تلك الهوية، ولاسيّما ما يرتبط منها بمعطى اللحظات التأسيسية أو المنطلقات الأولى للدولة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن تصورنا للهوية الوطنية لا يقتصر فقط على ثنائية مرتكز المعتقد ومرتكز اللغة، وإنما يمتد ليهتم ببعض المرتكزات الأخرى التي لا تقل أهمية ومنها مرتكز الدولة؛ لأن مجموع «الهوية التعددية..هو الموضوع الذي يجب أن نُفكّر فيه بطريقةٍ دقيقةٍ وسليمةٍ. علينا ألاّ نرتعب من ترداد ذلك»[2].

وسنعالج من خلال هذه المقالة علائق ووشائج الهوية الوطنية بالوثيقة الدستورية مستحضرين في ذلك بعض مظاهر التحول في مرتكزات الهوية الوطنية في مضامينها، مع عرض بعض التأويلات الممكنة لمستقبل تلك المعالم موظفين في ذلك منهجية التأويل. ونتوخّى من وراء ذلك الإجابة على السؤالين التاليين: ما هي مظاهر التطور والتحول في مرتكزات الهوية الوطنية المغربية وفق منظور الوثيقة الدستورية لسنة 2011 مقارنة مع نظيرتها لسنة 1996؟ ما هي التأويلات المُمكنة لتلك المرتكزات كما يعكسها الدستور الحالي في ضوء التحولات السوسيوسياسية الجارية؟. والظاهر أن مقاربة السؤالين المشار إليهما آنفاً قد تقتضي أن نقف عند كل محطة من المحطات الأساسية في هذه المقالة بشكل تداخلي فنسلّط الضوء على بعض جوانب كل منها بوصفها مؤشرات رئيسية دالة عن الهوية الوطنية.

---

[1] هي أعمال ينتمي جلها إلى فضاء إبستيمولوجيا المدرسة الوضعية في مجال البحث التاريخي (رانكه في ألمانيا وسينوبوس في فرنسا). وهي مدرسة تاريخية معروفة بتقديسها للوثيقة المكتوبة كمصدر وحيد للتأريخ لوقائع الماضي ونسج أحداثه، والتقليل من شأن الفلسفة النقدية للتاريخ كما طورها فيما بعد Henri-Irénée MARROU.

[2] عبد الكبير الخطيبي، **النقد المزدوج**، منشورات الجمل، ترجمة محمد برادة وأدونيس وعبد السلام بن عبد العالي وزبيدة بورحيل، الطبعة الأولى، بيروت، 2009، ص.33.

# I. الوثيقة الدستورية والهوية الوطنية

## 1. الوثيقة الدستورية صكٌّ جامع للهوية الوطنية

يكاد الكثير من الباحثين في مجال الدراسات الدستورية والقانونية يتّفقون على وصف الوثيقة الدستورية بالمرجع الأسمى للدولة في المقام الأول وللمجتمع استتباعاً في المقام الثاني؛ وذلك نابعٌ، على ما يبدو، من كونها قانون القوانين والمصدر الأساسي لكل التشريعات والنظم والذي يُمكّن من فهم بنية الحكم وطبيعة العلائق القائمة بين مختلف السلط داخل كل بلد[3]. وأصبح بذلك البناء الدستوري قاسماً مشتركاً بين جُلّ، إن لم نقل كُلّ، الأنظمة السياسية في العالم نظراً للأهمية المذكورة[4].

وبناءً عليه؛ وفي ضوء التجربة المغربية، يبقى الدستور بمثابة نسق متكامل من عناصر الخطاب الجامع حول الهوية الوطنية، بحيث يُلخّص التوافقات والتناقضات الناتجة عن موازين القوى بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية والتيارات الفكرية داخل المجتمع في لحظة تاريخية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار موقع البلد الجيوستراتيجي في إطار علاقاته مع المحيط الإقليمي والقاري والدولي. وإذا سلّمنا بوجاهة هذا الطرح يُمكننا القول بأن دستور[5] كل من سنة 1996 و2011، على غرار الدساتير السابقة، تُقدمان صورةً عن وضعية موازين القوى داخل المجتمع التي أفرزت طبيعة تلك الهوية[6]، إلى درجة تُصبح فيها مضامين هذه الدساتير مرآةً تعكس طبيعة العلائق القائمة بين مختلف الفاعلين والمؤثرين في صناعة القرار بما في ذلك المُعطى الخارجي الإقليمي والدولي.

إن ما يهمنا بالدرجة الأولى من خلال تفكيك وتأويل بعض مضامين الوثيقتين الدستوريتين المشار إليهما أعلاه هو إبراز المعالم والمؤشرات التي تدل على مفهوم الهوية

---

[3] Mohamed Othman BENJELLOUN, *Projet national et identité au Maroc: Essai d'anthropologie politique*, éd. Eddif-L'Harmattan, 2002, p.21-22.

[4] هناك استثناءات قليلة تتمثل في بعض الدول مثل المملكة البريطانية التي تعمل بالمقتضيات العرفية، على شاكلة بعض الدول الإسلامية التي تعمل بمقتضيات الشريعة الإسلامية حسب طبيعة المذهب الفكري الذي تتبناه رغم توفرها على دستور مكتوب. ونتساءل هنا عن موقع التشريع العرفي بالمغرب ضمن مرتكزات الهوية الوطنية ما دام يُشكل جزءاً من المنظومة الرمزية المهيكلة للبنية الاجتماعية والثقافية بالمغرب.

[5] اعتبر المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب الوثيقة الدستورية لسنة 1996 بأنها حظيت بقبول الفاعلين السياسيين حيث أنه «خلافاً للصيغ السابقة، فإن صيغة سنة 1996 قد قوبلت بترحيب واسع من قِبل الطبقة السياسية»، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص.641.

[6] شهدت المرحلة الفاصلة بين الخطابين الملكيين ليوم 9 مارس ويوم 18 يونيو 2011 نقاشات متعددة وضغوطات متنوعة خصوصاً منها ما يتعلق بالتناظر الفكري القوي بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية وتيارات الفكر حول موضوع حرية المعتقد والضمير، فضلاً عن الصيغة التي وردت بها دسترة الأمازيغية. وفعلاً ورد في الفقرة الثانية من تصدير الدستور العبارة التالية: «الهوية المغربية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها" ثم الإقرار بأن "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»، وذلك تجنّباً للتنصيص على حرية العقيدة. وبالفعل فقد ورد ضمن المؤلَّف التركيبي الذي أصدره المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب ما يوحي بعدم ضمان تلك الحرية بشكل كامل.

الوطنية[7]، والوقوف عند عناصر الثبات والتغير فيها. وغنيٌّ عن البيان أن هوية المجتمع، كما تتصورها الدولة، يتم، في أغلب الأحوال، ترجمتها في الوثيقة الدستورية كوثيقة لها مكانة عليا تتمتع بالسمو والرفعة عن باقي الأطر القانونية والتنظيمية والتشريعية الأخرى، وتعكس بذلك الواقع والموقع السُّوسيوسياسي للمجموعات الاجتماعية الفاعلة داخل الحقل الاجتماعي. وسيرتكز تحليلنا حول بعض مؤشرات الهوية الوطنية ومرتكزاتها الأساسية الدالة عليها كالمرتكز اللغوي والمرتكز الديني ومرتكز الدولة وأخيراً المرتكز الثقافي-القيمي، ومحاولة استحضار الميكانيزمات المُتحكّمة في دينامية كل مرتكز على حِدة ومدى درجة حضوره وموقعه مقارنةً بالمرتكزات الأخرى، مع العمل على عقد مقارنة بين مضامين الوثيقتين الدستوريتين، على أن يقتصر التحليل على بعض المحاور المشار إليها، والتي نراها ضرورية لتوضيح صورة الهوية الوطنية المغربية بين ثنايا مضامين هاتين الوثيقتين في علاقتها بالتحولات السوسيوسياسية الجارية.

وجديرٌ بالذكر أن الوثيقة الدستورية الحالية صنّفت بعض مرتكزات الهوية الوطنية ضمن مجال "القيم والمبادئ الثابتة". وعلى خلاف ذلك؛ يرى بعض الباحثين أنه من الصعب تصور الهوية الوطنية خارج فضاءها الديناميكي القابل للبناء على الدوام، مما يُصبغ مرتكزاتها بطابع نسبي يجعلها في موقع يُنظر إليها من منظور تاريخي وجدلي.

## 2. الوثيقة الدستورية وتفاعل بعض مرتكزات الهوية الوطنية

يتجلّى هذا المظهر في جُملة من المرتكزات الأساسية في كل هوية وطنية، وسيقتصر تحليلنا في هذه المساهمة على ثلاثة مرتكزات هي: مرتكز المعتقد، ومرتكز اللغة ومرتكز الدولة في علاقته بمجال حقوق المرأة والعلاقة بين الجنسين. وقد أُقيمت نقاشات فكرية وتفاعلات ثقافية حول هذه المرتكزات إبّان مرحلة إعداد الدستور، واتّسمت في بعض الأحيان بالحدّة إلا أن ذلك ساهم في حصول جُملة من التحولات والتطورات تباينت مظاهرها من مرتكز إلى آخر، لتكون بهذه الوضعية الراهنة. ويبقى مبدأ ترسيم "شرعية الاختلاف"[8] هو الرّهان الإستراتيجي والخيار الديموقراطي الأمثل لبناء مجتمع ديموقراطي تسود فيه مؤسسات ديموقراطية منبثقة عنه.

---

[7] تحليلنا يستحضر عنصر "التأويل التعددي" للدستور. وقد تحدث عبد الله العروي عن هذا العنصر وفق منظور ثنائية التأويل الأصولي والتأويل الديموقراطي بقوله: «الدستور الملكي المغربي مطابق لواقع، لكنه مكتوب بلغتين (كتب على حرفين). لا نعني بذلك العربية والفرنسية كما يتبادر إلى الذهن، بل نعني أنه يحتمل قراءتين: شرعية وديموقراطية. كل كلمة أساسية فيه (سيادة، سلطة، حكومة، قانون، انتخاب، إلخ) قد تؤوّل تأويلين. يمكن لأي امرئ أن يعيد تحرير مواد الدستور بصيغة شرعية حتى لتظن أنه نظام خلافة، أو بصيغة ديموقراطية حتى لتظن أنه دستور دولة اسكندينافية». **من ديوان السياسة**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 2009، ص. 117-118.

[8] يقول علي أومليل: «نحن ندعو إلى شرعية الاختلاف، كأساس لتعددية لا تعني الشتات والتشتت، وليست عودة إلى طائفية أو قبلية، بل هي نظام لمجتمع مدني متعدد العناصر والمصالح، تتعاقد حول مؤسسات بناءً على وفاق عام متجدّد بالوسائل الديموقراطية... ولكي لا تؤول التعددية إلى تشتيت، ينبغي أن تقوم على رباط المواطنة، والذي هو القاسم المشترك بين العناصر المتعددة والمؤلفة للوفاق العام. وبهذا المعنى تكون التعددية إطاراً سياسياً واجتماعياً متقدماً بالقياس إلى المفهوم التبسيطي الاختزالي ل"الوحدة"»، **في شرعية الاختلاف**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2005، الدار البيضاء، ص. 138-139.

### 1.2. تطور علاقة الدين بالدولة

يبدو أن تطور المجتمع المغربي اجتماعيا وفكريا وثقافيا، وتنامي أنماط عيشه وسلوكياته؛ يقتضي قراءة تأويلية مُتجدّدة للقضايا الدينية بشكل تدرّجي. ويمكن تفسير مبدأ ربط مرجعية الدستور بالاختيار الديموقراطي من جهة، وبمجمل عصارة الفكر المنفتح للإنسان المغربي، وكذا بالدين الإسلامي السّمح من جهة أخرى. مع تأويله الإيجابي الذي لا يربط كل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية إلى مبدأ واحد، ولا يُضحّي بالبعد التاريخاني للمجتمع، ويضع مسافة مقتدرة بينه وبين سلطة التراث بشكل يُجنّب شلّ «فاعلية "العقل" في شؤون الحياة والواقع»[9]. كما يمكن أن ندرج في هذا المنحى التدرّجي تحييد مبدأ القداسة عن شؤون الدولة والمجتمع[10] وما يرتبط بهما من تدبير وتنظيم في اتجاه تعزيز حاكمية الإنسان وفاعليته.

ومهما يكن من أمر فإن أطروحة التمييز، أو بالأحرى التمايز، بين الدين والسياسة من دون الفصل التام بينهما أضحت على المحك أكثر من أي وقت مضى في ضوء التحولات السوسيو- سياسية والثقافية والقيمية التي يعيشها المجتمع المغربي. غير أن «الدور السياسي للإسلام لن يمثّل قطيعة شاملة مع الماضي، إذ أن التجاذب بين الحاكم والمحكوم حول الإستئثار بأصح القراءات التأويلية للمعتقد شيء ثابت لم ينقطع أبداً. والسبب في هذا أن الإسلام مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجال السياسة»[11]، بل أكثر من ذلك تموقع المرتكز الديني في عمق الرهانات السوسيو-سياسية للمغرب الراهن. وسيساهم ذلك في تقليص المسافة الضرورية بين المعتقد، باعتباره شأناً فردياً، وبين الممارسة السياسية وتدبير الشأن العام باعتبارها فضاءً للمنافسة بين الفاعلين، لاسيّما وأن تصدّر المعتقد لكافة زوايا الحقل السياسي لن يقوم إلا «بتعميق التعارض بين التديّن التقليدي والحداثة بالنسبة لمجتمع سبق أن عرف تقلّبات ناتجة عن اقتحام شيء من العَلمانية لحياته اليومية»[12].

يبدو إذن أن الوثيقة الدستورية قد حاولت بلوغ قدر من الانسجام مع معطيات التحول في ظل تحديات وإكراهات جمّة، وأبرزها الإعتراف بالرافد العبري كجزء من مكونات الهوية الوطنية. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على شق الطريق نحو الأفق الرحب للتعددية الدينية التي ميّزت على الدوام، بتفاعلها المنتج، بنية المجتمع المغربي.

---

[9] أبو زيد نصر حامد، **نقد الخطاب الديني**، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة، 2007، الدار البيضاء، ص. 33.

[10] هنالك تيارات مجتمعية ترى أنه من المفيد عدم تلوين الدولة بأي لون من ألوان الأديان والمعتقدات. لأن مجال الأولى، أي الدولة، هو مجال نسبي تحكمه قواعد بشرية من مصالح ومنافع وتوافقات..إلخ، في حين أن مجال الثانية، أي الأديان والمعتقدات، هو مجال للمطلق والغيبي تحكمه ضوابط إيمانية قد لا تتلاءم مع خصوصية الحياة في تدبير الدولة والمؤسسات.

[11] **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص.649.

[12] **نفسه**، ص.652.

### 2.2. تنامي مطلب الحق في التعددية الثقافية واللغوية

تحدّث Pierre VERMEREN عن البروز المتنامي والتدريجي للقضية الأمازيغية في الحقل الاجتماعي والثقافي والسياسي بوصفها جوهر التعددية الثقافية واللغوية، مستحضراً بعض مقومات سياقها التاريخي منذ فجر الاستقلال[13]. وقد أسعفته في ذلك جملة من الوثائق والخطابات المتعلقة بالأمازيغية في شقيْها الأكاديمي والفكري من جهة، والاجتماعي والمدني من جهة أخرى، والتي واكبت تطورات الفكرة الحقوقية وما تستند إليه من توالي أجيال حقوق الإنسان بدءاً بالحقوق المدنية والسياسية ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فالحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية التي تعد اليوم مجال استلهام مختلف أدبيات الحركة الأمازيغية ليس فقط بالمغرب، وإنما في بلاد المغارب ككل.

وبقدر ما شكّل مطلب الحق في التعددية الثقافية واللغوية سمةً بارزةً في خطاب الحركة الأمازيغية بقدر ما تجاوبت معه مضامين الوثيقة الدستورية خاصة دستور سنة 2011، بحيث نشهد لأول مرة دخول لفظة **الأمازيغية**[14] إلى حضن القاموس الدستوري المغربي في مسار التجربة الدستورية المغربية[15]، إذ تحظ قبلاً بأي وضع فيها حتى تم الإقرار برسميتها إلى جانب العربية في الدستور الحالي. وقد صنّف أحمد بوكوس تأثير الدينامية السياسية والاجتماعية ضمن «الثابتات الإيكولوجية المرتبطة بالبيئة والتي لها وقعٌ مُهيكلٌ على اللغة»[16]، ومن ثم تكون تلك الثابتات إما عناصر تدفع بالتعددية اللغوية والثقافية نحو الرقي والازدهار أو العكس.

ومردّ ذلك في تقديرنا هو التحول النوعي الذي مسّ هذا المطلب، بحيث انتقل من مطلب لصيق بمكونات الحركة الأمازيغية إلى مطلب مشترك تتقاسمه جل المجموعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية في المغرب، إلى درجة وروده ضمن المطالب الأساسية للحركة المجتمعية المعروفة بـ"20 فبراير"؛ ومن ثم بات هذا المطلب تعبيراً عن حاجة مجتمعية

---

[13] Pierre VERMEREN, *Le Maroc en transition*, éditions la découverte, 2001, Paris, pp. 121-134.

[14] بالإضافة إلى الأمازيغية، بوصفها صُلب وجوهر الهوية المغربية، هنالك الرافد العبري والرافد الحسّاني فضلاً عن الرافد العربي والإسلامي في تركيبة المجتمع المغربي وتفاعلها الإيجابي نحو مجتمع المواطنة. وعلى خلاف مضمون تصدير الدستور الحالي، فإن ديباجة دستور سنة 1996 قد اقتصرت، فقط، على الطابع الديني للدولة ولغتها الرسمية، ثم الانتماء الإقليمي لمنظمة "اتحاد المغرب العربي" الذي تحول إلى منظمة الإتحاد المغاربي في الوثيقة الدستورية الراهنة. وقد سبق لعبد الله إبراهيم أن قال بأن «التاريخ، والتاريخ البعيد نفسه، لا ينكره اليوم حاضر الشمال الإفريقي. الابن يحمل جميع ملامح أبيه إذ ما زال هذا الجزء من الأرض، كما عرفه الناس منذ ثلاثة آلاف عام، يبحث عن قاعدة مسلّمة من الجميع لإرساء تنظيماته السياسية العامة. وما زال يبحث عن قاعدة مسلّمة ومحكمة، لسبك وحدته الجغرافية التي يحسّ ـ رغم كل شيء ـ بضرورتها في أعماق نفسه على مستوى المغرب الكبير. وما يزال يبحث عن خطة ينتهجها، لتحديد علاقات أفراده بالأرض والاصطلاح فيما بينهم»، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب**، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية 1976، ص. 5-6.

[15] نستثني هنا طبعاً مشروع دستور سنة 1908 لاعتبارات متداخلة، لعل أهمها اختلاف السياق التاريخي من جهة، وطبيعة المؤسسات والدولة وتدبير قضايا المجتمع من جهة أخرى.

[16] أحمد بوكوس، **مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات**، تعريب فؤاد ساعة، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة الترجمة رقم 23، 2013، ص. 55.

مشتركة بحكم تطور الأمازيغية من واقع تاريخي وأنثروبولوجي وعرفي إلى معطى اجتماعي وسياسي يعكس تنامي حركة سياسية ـ اجتماعية في مسعى «لبلورة إيديولوجيا أوضح للمطلب الأمازيغي»[17].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المطلب قبل أن يتحول إلى شأن مجتمعي تتقاسمه الدولة مع المكونات المختلفة للمجتمع، يرد تقريباً بشكل سنوي ضمن تقارير مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، وخاصة ضمن مجال الحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية، مما ولّد أرضيةً للتفاعل بين هذه الهيئات والمنظمات الحقوقية الوطنية في نطاق هذا المطلب. وبالإضافة إلى ذلك؛ لابد من استحضار أهمية الإعلانات العالمية بشأن الحماية والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي ودعوتها للدول الأعضاء في منظمة اليونسكو إلى تبنّي سياسات عمومية في مجال اللغة والتربية والثقافة والإعلام؛ من شأنها صيانة الموروث الثقافي والرمزي لكل بلد.

### 3.2. حقوق المرأة والعلاقة بين الجنسين

شهد هذا المجال تطوراً ملحوظاً في مضامين الوثيقة الدستورية في شكل مواكبة للتحولات السياسية والسوسيوثقافية والحقوقية التي يعرفها المجتمع المغربي في العقدين الأخيرين. فنجد مثلاً صورة المرأة في الدستور قد تغيرت كثيراً[18]، وذلك راجع الى تنامي أداء الحركة الحقوقية الوطنية المهتمة بقضايا النساء والأسرة بشكل عام وتأثرها الإيجابي بتطورات الحركة الحقوقية الكونية في هذه المجالات، فضلاً عن وقْع الدراسات الأكاديمية التي تصدّت لهيمنة النزعة الذكورية في المجتمع المغربي بالتحليل والنقد، ثم معالجة موقع المرأة في مختلف الأنساق الثقافية والسياسية وطبيعة العلائق القائمة بين الرجل والمرأة في مجمل مستويات الهندسة الاجتماعية والسياسية[19].

وإذ ساهمت تلك الجهود في تطوير تلك العلاقة، فإنها لم تسلم من مقاومة التيارات الإسلامية وبعض الأوساط المحافظة داخل دواليب السلطة، فضلاً عن ثقل وزن التقاليد في بورصة القيم الرمزية داخل المجتمع المغربي، وهي تقاليد تسعى إلى المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية المُؤدية بدورها إلى المحافظة السياسية. وقد ساهم ذلك في بروز تعارض تاريخي علني ومنظّم بين مشروعين مجتمعيّين ينهل كل واحدٍ منهما من معين فلسفة اجتماعية وقيمية محددة، ومنها يستقي تصوره للعلاقة بين الجنسين وللأسرة بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، يجدر بنا الأخذ بعين الاعتبار أهمية العامل الاقتصادي

---

[17] محمد سبيلا، **في تحولات المجتمع المغربي**، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى 2010، سلسلة المعرفة الفلسفية، ص. 55.

[18] ينصُّ الفصل التاسع عشر من دستور 2011 على مبدأ المناصفة بين الجنسين والمساواة الكاملة كما هي واردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان؛ والأفضل من ذلك كله هو مأسستها. وبقدر ما يكون الطموح كبيراً بقدر ما يتطلب الأمر تحصين وصيانة المكتسبات وتعزيزها ومحاولة الاستماتة في نشر ثقافتها على أوسع نطاق.

[19] خاصة منها دراسات عبد الصمد الديالمي وأعمال أخرى لكل من فاطمة المرنيسي وفاطمة الزهراء أزرويل ثم عائشة بلعربي.

والاجتماعي، وتأثير ذلك في تغيُّر مكانة المرأة اقتصاديا واجتماعيا، مما عزّز من قدرتها في تحقيق الاستقلالية الذاتية والخروج تدريجياً من وصاية الرجل سواء كان الأب أو الأخ أو الزوج (الاستقلالية داخل الأسرة). وهي مداخل لتغيُّر تمثّل المرأة لذاتها وللآخرين على حد سواء. وقد نتج عن هذا التحول تطور وضعية الأسرة المغربية من الاسرة الممتدة إلى الأسرة النووية تدريجياً، دون إغفال تأثير عامل الهجرة من الأرياف نحو المدن والحواضر.

وإذ نستحضر هذه العناصر في تحليلنا، فنحن لا ننكر الارتباطات القائمة بين تحرير المرأة، وتحرير الجسد[20]، ورفع مختلف أشكال الرقابة على العلاقات بين الجنسين وبين بعض التأويلات لنصوص الدين. وهي علاقة لها امتدادات تتجاوز الحياة الفردية مخترقة تفاصيل الحياة الاجتماعية بما في ذلك علاقة المرأة بالسلطة[21]. ويتمثل التحدي المطروح اليوم في إطار العلاقة بين الجنسين في تحقيق نوع من التوازن بين حقوق المرأة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين أحقيّتها في استعادة حضورها التاريخي في الحقول الدينية والرمزية والروحية حتى لا يظل «الحقل الديني المؤسساتي مجالاً لاحتكار الرجل للسلطة والوظائف الدينية وإعادة إنتاج هيمنة الرجل على المرأة، بتأويل للنص الديني بما يخدم هذه الهيمنة»[22]. ومن شأن ذلك المساهمة في تقليص حجم التأويلات الدينية التي صنّفت المرأة ضمن خانة الضعف والنقصان في المجال الديني كمدخل لعدم أهليتها في المجال السياسي، ومن ثم تكريس لتراتبية يتصدّرها الرجل في كل المجالات. وهنا يكمن جزء من الالتباسات القائمة بين علاقة الدين بالسياسة.

## 3. جودة الوثيقة الدستورية في مأسسة الهوية الوطنية على قاعدة المواطنة

نُشير في هذا المستوى إلى العلاقة التفاعلية-الجدلية بين تطور الهوية الوطنية مجتمعيا وامتدادات ذلك على مضامين الدستور، بشكل يمكّن هذا الاخير بتحقيق قدر من الانسجام مع معطيات الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلد. وسيقتصر تحليلنا في هذا الجانب على مقارنة أولية بين بعض تلك المرتكزات في مضامين كل من دستور 1996 ودستور 2011، وذلك بنفَسٍ تركيبيٍّ.

[20] يُثار بين الفينة والأخرى موضوع الحريات الفردية في علاقته بالفضاء العام، مثلما هو الشأن بالنسبة لما وقع في مدن الناظور و فاس وأكادير.

[21] هنالك توجّسٌ في المجتمعات العربية من ارتباط المرأة بالسلطة السياسية؛ علماً بأنهما أُنثيين. وبمقتضى التقاليد الموروثة فقد اقترنت سلطة الحكم دوماً بالرجل بمثل زواجه بالمرأة. غير أن ارتباط الرجل بالسلطة السياسية ينبني على مبدأ الامتلاك التام والوصاية في إطار الانصهار بينهما. ولذلك غدا مبدأ ذكورية انتقال السلطة من نفس السلالة ووراثتها خاصية هذه المجتمعات بامتياز، على الرغم من أن المرأة برهنت أكثر ما مرة على كفاءاتها وقدراتها في تدبير الشأن العام.

[22] رحال بوبريك، **بركة النساء: الدين بصيغة المؤنث**، أفريقيا الشرق، 2010، الدار البيضاء، ص.11.

### 1.3. دستور 1996

إن المتصفح لفصول هذا الدستور سيلاحظ، في الشق المتعلق بالهوية الوطنية المغربية، أنه كرّس الطابع الأحادي للهوية المغربية بنظرة تستبعد رؤية المغرب دون بعده العربي كأساس وحيد ومركزي يُهيمن على باقي الأبعاد الأخرى التي يقرّها الواقع التاريخي واللّساني والسوسيولوجي ليس فقط المحلي بل والإقليمي برمّته. وذهب هذا التصور مذهب إدراج المغرب على أساس كونه "جزء من المغرب العربي الكبير"[23]، علماً بأن الدساتير الثلاثة الأولى لمرحلة الاستقلال لم تدرج عبارة "المغرب العربي" ضمن مضامينها بل اكتفت فقط بعبارة المغرب الكبير[24]، سرعان ما تم تدارك هذا الأمر من جديد في دستور سنة 2011، بحيث اعتمد عبارة المغرب الكبير في الانتماء الإقليمي للمغرب[25]. واعتبر شخصيا هذا التصور الجديد-القديم حول الهوية الوطنية المغربية متقدماً ومتطوراً عن تلك النظرة التي تستبطنها، ليس فقط فصول دستور سنة 1996، بل كذلك كل مسار التجربة الدستورية المغربية في عهد الاستقلال، اللهمّ إذا استثنينا مشروع دستور سنة 1908 الذي لم يُشر قطّ إلى التركيبة الثقافية والإثنية للمغاربة، وذلك بحكم سياق وملابسات الظرفية التاريخية التي تحكّمت في إنتاج مضامينه. وهذا لا يعني أن واضعي هذا الدستور آنذاك لم يكونوا على دراية بتلك التركيبة الاجتماعية والتشكيلة اللغوية القائمة حينئذٍ؛ بل إن الظروف والعوامل والأسس الفكرية التي ستدفع باتجاه تبنّي فكرة الأحادية الثقافية القائمة على العروبة لم تبرز بعدُ بالشكل الكافي[26]. وقد عبّر عن ذلك بوضوح عبد الهادي التازي من خلال إشادته بالتقدم الباهر الذي حققه المغرب في مشروع التعريب بعد الاستقلال خلال مدة وجيزة بالمقارنة مع ما حققه عبر أحقابه التاريخية الطويلة[27]. وهي الفكرة ذاتها التي أشار إليها محمد سبيلا في معرض حديثه عن مشروع أسلمة وتعريب المغرب، معتبراً أنه

---

[23] أنظر تصدير دستور 1996 المثبت في الموقع الالكتروني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان ضمن الرابط الالكتروني الآتي: http://www.mcrp.gov.ma/Constitution.aspx، اطلع عليه يوم 10 شتنبر 2013.

[24] أنظر ديباجة دستور 1962، ويمكن الإطلاع على باقي الدساتير المغربية لما بعد الاستقلال على الموقع الالكتروني للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان على الرابط الآتي:
http://www.mcrp.gov.ma/constitution.aspx?Lg=Ar&Rub=37، اطلع عليه يوم 10 شتنبر 2013.

[25] انظر تصدير دستور 2011، إذ يعود هذا التذبذب في جزءٍ منه، على ما يبدو، إلى الامتداد السياسي والإيديولوجي لانطلاق تأسيس منظمة "اتحاد المغرب العربي" يوم 17 فبراير 1989 على مضامين دستوري سنة 1992 و1996. وإذا كان غياب عبارة "المغرب العربي" في الدساتير الثلاثة الأولى للاستقلال راجع، على ما يبدو، إلى عدم قيام هذه المنظمة في هذه الفترة، فإن غيابها مرةً أخرى في دستور 2011 يعود في تقديرنا إلى ضعف الأسس والمرتكزات السياسية، وتغيّر السياق الإقليمي والوطني الذي أوجب قيامها سنة 1989، ومن بينها ما يجري اليوم في ليبيا.

[26] يتحدث محمد شفيق عن المراحل الكبرى لعمليات وسيرورات استعراب الأمازيغيين، معتبراً بأن كل المراحل كانت تلقائية تُوَجّهها إرادة الأمازيغيين أنفسهم، مما جعل من حركة الاستعراب بمثابة وسيلة ليس إلا، وذلك من منطلق صدق العقيدة الإسلامية وتوقير اللغة العربية وعلومها لدى قسط مهم من النخبة في المجتمع الأمازيغي. غير أن حركة الاستعراب التي شهدها مغرب ما بعد سنة 1956 سرعان ما تسارعت لتُصبح تعريباً ممنهجاً ومقصوداً يُقرأ في إطار إيديولوجيا شاملة يكتنفها الكثير من الغموض واللبس والإبهام. وأضحت بذلك حركة التعريب تُقرّ ظاهرياً بإقصاء اللغة الفرنسية من النسق الثقافي المغربي مع الإقصاء الضمني غير المصرح به الذي يوازي ذلك الإقرار الظاهري لمختلف معالم ومظاهر الحضارة الأمازيغية المادية منها والرمزية على حد سواء.

[27] محمد شفيق، **لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين**، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الطبعة الثالثة 2000، ص.97.

«لم يتحقق جزئياً إلا بعد الاستقلال بموازاة تبلور ملامح الدولة الوطنية المركزية وتقدم وسائل الاتصال وتعميم التعليم وتعريبه»[28].

وإذا كان دستور سنة 1996 قد أشار في ديباجته إلى التزام المغرب وتشبّثه بمبادئ ومواثيق حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً، فإنه لم يترجمها، بالقدر الكافي، في مضامينه خاصة ما له صلة بالهوية الوطنية المتعددة، مثل عدم دسترة الأمازيغية أو الاعتراف بالمكون اليهودي أو التنصيص على الالتزام الدستوري بمأسسة ذلك، علماً بأن الحركات الاجتماعية التي تُعبّر عن هذه المطالب المجتمعية كانت حاضرة في المشهد السياسي والمدني[29]. وقد أُصيب الكثير من الجمعيات الثقافية الأمازيغية بخيبة أمل بعد فشلها في إقناع السلطة السياسية آنذاك باعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية ووطنية في الدستور إلى جانب العربية مع إدراج الهوية الأمازيغية في ديباجته. وبعد تقديم مذكرة مطلبية-اقتراحية يوم 22 يونيو 1996، إثر استشعار مجلس التنسيق الوطني بين الجمعيات الثقافية الأمازيغية آنذاك أهمية المزاوجة بين فتح قنوات الاتصال المباشرة مع السلطات العليا وبين اللجوء إلى تكثيف أساليب الضغط المدني[30]، لم يتم الاهتمام بموضوع الهوية الوطنية في شقّها الأمازيغي. ويُفسّر ذلك بمحدودية توظيف موازين القوى آنذاك لصالح الفاعل الأمازيغي ومطالبه، خصوصاً وأن التفكير من طرف الكثير من القوى قد بدأ يُلاحظ كون المطالب الأمازيغية، وإن جعلت مدخل الثقافة واللغة زكيزةَ مطالبها، فإنها في ذات الآن تُعدّ مدخلاً براغماتياً لطرح الأمازيغية مستقبلاً كشأن سياسي[31] يروم إعادة النظر في مقومات بنية الدولة، بما في ذلك الأسس التاريخية التي تستند إليها، فضلاً عن انتمائها الجغرافي والاثني والجيوستراتيجي. وهو ما اتّضح بجلاء في ما بعد من خلال ما أورده عبد الله العروي بقوله: «كاذب أو منافق من يدعّي أنه يقف من مسألة الأمازيغية موقف المتفرج اللاّهي أو الملاحظ المتجرد أو الموضوعي. كل منا، حسب وضعه الاجتماعي وتربيته الأولية، يوالي الدعوة أو يعاديها تلقائيا، ثم بعد، بعد التفكير والتروّي، يميل إلى

---

[28] محمد سبيلا، **في تحولات..**، ص.55.

[29] لقد تقدم آنذاك مجلس التنسيق الوطني بين الجمعيات الثقافية الأمازيغية بمذكرة للإصلاحات الدستورية للملك الراحل الحسن الثاني سنة 1996، وتضمّنت هذه المذكرة الموسومة ب"ميثاق المطالب الأمازيغية بشأن مراجعة الوثيقة الدستورية" مطلب دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية مع ضرورة دسترة الانتماء المغاربي والمتوسطي للمغرب، فضلاً عن المطالبة بجعل النظام العرفي الأمازيغي مصدراً من مصادر التشريع المغربي ومجالاً للاستلهام بالنسبة للمشرّع في كل المجالات.

[30] جدير بالذكر أن مجلس التنسيق الوطني بين الجمعيات الثقافية الأمازيغية لم يكن منسجماً بحكم التصورات المختلفة بين قياداته في تدبير الملف الأمازيغي، لاسيّما وأن الظرفية لم تفرز بعدُ مواقف صريحة ومعلنة إزاء موضوع الأمازيغية سواء من طرف السلطة المركزية أو من طرف بقية الأحزاب باستثناء ما كان يُعبّر عنه حزبيْ التقدم والاشتراكية والحركة الشعبية من مواقف مُغايرة لما كان عليه الأمر داخل بقية الأحزاب السياسية المغربية.

[31] ورد في خطاب الملك لـ17 أكتوبر 2001 ما يلي: «نريد التأكيد على أن الأمازيغية، التي تمتد جذورها في أعماق تاريخ الشعب المغربي، هي ملك لكل المغاربة بدون استثناء، وعلى أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية، كيفما كانت طبيعتها». أنظر نص الخطاب في الموقع الالكتروني للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: http://www.ircam.ma/، اطلع عليه يوم 10 شتنبر 2013.

الاعتدال والنقاش الهادئ. المسألة سياسية في الأساس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أخلاقية، سلاح في مسابقة بين النّخب والقيادات»[32].

وقد نجازف بالقول بأن الغاية الأساسية من كل ذلك كانت محاولة حصر مطلب الهوية الأمازيغية في الشأن الثقافي الصّرف، في حين لم يساهم ذلك إلا في بروز مقاربات بديلة لموضوع الأمازيغية داخل المشهد السياسي والثقافي الوطني عامة، وفي أوساط الحركة الأمازيغية بشكل خاص[33].

### 2.3. دستور 2011

سنقارب سؤال الهوية الوطنية في علاقته بالمواطنة في دستور 2011 من خلال العنصرين التاليين: العنصر المجالي، العنصر الحقوقي.

أما العنصر الأول فيتجلى في تحول حديث الدستور عن انتماء المغرب من "المغرب العربي الكبير" إلى الانتماء إلى "الأمة العربية والإسلامية" بما يقتضيه ذلك من "توطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة". ومن الملاحظ أنه رغم تحول الحديث عن القطب الوحدوي المغاربي من "المغرب العربي" إلى "الاتحاد المغاربي" وما يُصاحب ذلك من تعقّل وتطور المفاهيم المهيلكة للدستور في مجال الهوية الوطنية نحو الإنصاف والمساواة بين جميع المكونات، إلا أنه لم يربطه بمسألة الانتماء والجذور. بل علق الانتماء الثقافي والحضاري للمغرب ب"الأمة العربية والإسلامية" من خلال عنصر "وشائج الأخوة" التي تربطه "بشعوبها الشقيقة"[34]. ويعكس التزام الدستور العمل على بناء الاتحاد المغاربي باعتباره خياراً استراتيجياً مؤشراً جديداً عن إعادة بناء جديد لسياسة خارجية إقليمية على صرح التحولات الجارية. وهو توجه منخرط في مسار إعادة الاعتبار للعمل الإقليمي والقاري ووضعه على سُلّم الأولويات في السياسة الخارجية للمغرب[35].

في حين يتمظهر العنصر الثاني في أولوية الاختيار الديموقراطي واعتباره ثابتاً من ثوابت البلاد، وعليه يجب أن تتأسس كل القواعد والعلاقات والأطر القانونية والتنظيمية التي ستتمخّض عن عملية تأويل الوثيقة الدستورية. وإذا كان الاختيار الديموقراطي مرجعيةً أساسيةً قد احتكم إليها الدستور الحالي، فإن سمّو القيم الكونية لحقوق الإنسان لا زال

---

[32] عبد الله العروي، **م.س**، ص.53

[33] أحمد بوكوس، **مسار...**، ص ص.301-318.

[34] تعطي هذه العناصر فكرة عن كون شعوب "الأمة العربية والإسلامية" وحدة متطابقة حدّ التّماهي فيما بينها، والحال أن واقعها التاريخي والاجتماعي والسياسي لا يقرّ بذلك. فمثلاً تتحدث المادتان الثالثة والرابعة من الدستور الحالي لدولة العراق عن تعدد المكونات الأثنية واللغوية والدينية والمذهبية والفكرية للمجتمع العراقي. أنظر الرابط الالكتروني التالي: http://www.krp.org/uploadedforms/IraqConstitutionA.pdf، اطلع عليه يوم 10 شتنبر 2013.

[35] رغم الاكراهات والتحديات التي تعوق مسيرة الانخراط الكلي للمغرب في شؤون القارة الإفريقية في ما مضى، إلا أن التوجه الجديد يوحي بمستقبل ستطبعه علاقات متميزة للمغرب مع قضايا انتماءه القاري ولاسيّما الجزء الشمالي منه.

متعثراً، خصوصاً حينما تقف بعض القيم المحلية حاجزاً أمام التمتّع بالحقوق والحريات في شقيْها الفردي والجماعي.

## II. الهوية الوطنية في الدستور: مظاهر التطور والتحول

سنتعرض هنا للمظاهر العامة التي وشمت التحول بخصوص بعض مرتكزات الهوية الوطنية مستندين في ذلك على المقارنة بين ما كانت عليه في الوثيقة الدستورية لسنة 1996 وما أصبحت عليه في الدستور الحالي. وسيقتصر هذا التحليل على ثلاثة مرتكزات أساسية، وهي: مرتكز الدولة ومرتكز اللغة ومرتكز المعتقد، مع محاولة ربط ذلك بحقل التربية والتنشئة الاجتماعية والثقافية.

### 1. مرتكز الدولة

تتجلى مظاهر التطور والتحول في هذا المرتكز من خلال طبيعة الدولة والحكم من جهة، وما يتعلق بالعلاقات مع الخارج من جهة أخرى. ويمكن معالجة هذا التحول في مستويين اثنين هما مستوى الذات ومستوى المحيط.

ففي ما يتعلق بمستوى الذات؛ يكفي رصد مبدأ الانتقال، وفق مضامين الوثيقتين الدستوريتين، من «نظام ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية»[36] إلى «نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية»[37] باعتباره مؤشراً قوياً على هذا التحول. فإذا كانت الوثيقة الدستورية تعكس وضعية موازين القوى بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية فإن هذا المرتكز قد شهد تحولاً وتطوراً مؤسساتياً، فضلاً عن كون الدستور يكتسي طابعاً ظرفياً. أما في ما يتعلق بمستوى المحيط؛ نلاحظ، من خلال مضمون الوثيقة الدستورية، بروز معيار التمايز والتنويع في طبيعة العلاقات مع المحيط الإقليمي والقاري بين عنصرين اثنين هما: عنصر الشعب والبلد؛ ثم عنصر الدولة[38]، مع الإشارة إلى الدلالات القوية للسياسة الجديدة للمغرب على المستوى القاري اقتصاديا وعقديا وثقافيا.

- العنصر الأول: يندرج في هذا المستوى طبيعة ارتباطات الدولة مع القارة الإفريقية التي تستند إلى "علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء". ويستوقفنا هنا مفهوم الشعب وليس

---

[36] أنظر الوثيقة الدستورية لسنة 1996، الفصل الأول.

[37] أنظر الوثيقة الدستورية لسنة 2011، الفقرة الأولى من الفصل الأول.

[38] من الأهمية بمكان التمييز بين مفهومي البلد أو الشعب من جهة وبين مفهوم الدولة من جهة أخرى. واستناداً إلى هذا التمييز طالبت بعض تيارات الفكر والرأي داخل المجتمع المغربي لحظة صياغة الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وفي ظل النقاش حول طبيعة الدولة المغربية؛ هل هي دولة إسلامية أم دولة مدنية، بإدراج عبارة "المغرب **بلد إسلامي**" أو "الشعب المغربي **شعب مسلم**" بدل عبارة "المملكة المغربية **دولة إسلامية**" كما تضمّنها تصدير دستور سنة 1996، والتي احتفظ بها دستور 2011. والملاحظ أن عبارة "المملكة المغربية دولة إسلامية" وردت في الفقرة الأولى من تصدير دستور سنة 1996، بينما أرجأها دستور سنة 2011 إلى الفقرة الثانية لصالح عبارة"المملكة المغربية .. دولة ديموقراطية يسودها الحق والقانون". وهذه التراتبية في الأولوية لها دلالات عميقة. أي أن ما تصدّر ديباجة الدستور هو عبارة الدولة الديموقراطية، وذلك ما يتعيّن الانتباه إليه من قبل المهتمين.

الدولة، ثم مفهوم البلد أو البلدان، وكلها مفاهيم لها وزنها في الثقافة الدستورية ولها ثقلها بعد ذلك على المستوى الإجرائي في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية.

- العنصر الثاني: ففي حين يؤطر علاقات الدولة بالمجال العربي والإسلامي مبدأ " تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية والإسلامية"، وبالنظر لما تحمله كلمة الأمة من دلالات عميقة من الناحية الإيديولوجية والسياسية أكثر من غيرها[39]، تم التركيز على فلسفة "توطيد وشائج الأخوة والتضامن مع شعوبها الشقيقة"؛ وهي الخصوصية التي لم تحظ بها علاقاتها بالقارة الإفريقية. ويلتقي ذلك مع الفصل 25 من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الذي يقول ما يلي: "تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة وعلى تقوية علاقتها بالدول الصديقة".

وبقدر ما تكتسي طبيعة علاقات المغرب مع البلدان الإفريقية، حسب منطوق الدستور، حمولةً اقتصاديةً ومصلحيةً لا غبار عليها، بقدر ما تحافظ علاقاته بفضاء "الانتماء العربي والإسلامي" بدلالاتها الثقافية والحضارية قوية الارتباط بموضوع الهوية والانتماء. ومن تم يُلاحظ تمايز بين البعدين الأفقي والعمودي للهوية الوطنية. ففي الوقت الذي يكتفي فيه البعد العمودي ب"تعزيز روابط التعاون والتقارب والشراكة مع بلدان الجوار الأورو-متوسطي"، رغم أن الفضاء المتوسطي يبقى مجالاً للانتماء سواء من الناحية التاريخية أو الحضارية أو حتى الإستراتيجية- الحيوية للمغرب حاضراً ومستقبلاً؛ تميز البعد الأفقي بالتمايز بين المحيط القريب والمحيط البعيد. إذ اكتفى بالعلاقات المصلحية والاقتصادية والسياسية في إطار الاتحاد المغاربي مقابل الحفاظ على رمزية الروابط الثقافية التي تبرز عنصر الانتماء في إطار "الأمة العربية والاسلامية".

وبناء على ما سبق نستنتج في إطار المقارنة ما يلي:

- وُزّعت مكونات البند الأول من تصدير دستور سنة 1996 على مجموعة من الفصول داخل الدستور الحالي، وبهذا تم، ضمنياً، إبعاد مفهوم اللغة أساساً عن مفهوم الدولة؛ وتخصيص فصل كامل في الدستور الحالي للجواب عن سؤال اللغة والثقافة لأول مرة في تاريخ التجربة الدستورية المغربية.
- يعكس صورة الهوية الوطنية في الدستور طبيعة الدولة المغربية. فهي دولة يعكسها دستورها المكتوب بلغتين كما قال عبد الله العروي، أي أنه قابل لتأويلين أحدهما "أصولي" والآخر "ديموقراطي". وهو أمرٌ يبدو للبعض متناقضاً ويحمل طابعاً سكيزوفرينياً، ولكنه منسجمٌ مع البيئة المغربية ومتكاملٌ مع مكوناته لدى البعض الآخر. وهو بذلك يُعطي صورةً تجنح نحو منطق إرضاء الكل ومخاطبة ودّه ضماناً للتوازن الاجتماعي والسياسي بين كافة الحساسيات السياسية.

[39] Jean-Michel LECLERCQ, *La Nation et son idéologie*, éd.Anthropos, Paris, 1979, 350 pages.

ولهذا، فالدولة تنطلق من رهان استراتيجي يُملي عليها السعي نحو تحقيق تحالف مع التيارات الحداثية- أو الجزء الأكبر منها – في مواجهةٍ التيارات المحافظة والأصولية وضد نوع خاص من التطرف، وفي المقابل دفاعاً عن بعض أوجه الحداثة الاقتصادية والتقنية؛ والسعي، في ذات الوقت، إلى تحقيق تحالفٍ مع هذه القوى – أو جزء منها – لتقوية وتعزيز مرجعيتها الدينية قصد استخلاص منافع سياسية مع الأصولية وصد أفكار التقدم والطابع المدني للدولة خصوصاً ما يتعلق منها بالحداثة الفكرية والحداثة السياسية. ولعل الرهان الاستراتيجي المطروح على مجتمعنا اليوم هو الانخراط في مشروع الحداثة الثقافية ومحاولة تدبير مرحلة الانتقال من الأنماط الاجتماعية التقليدية نحو بناء أنماط جديدة مبنية على قيمنا الحضارية والتاريخية، وفي ذات الوقت مُواكبة المستجدات الطارئة التي تفرزها التحولات العالمية الكبرى. والحق أن العامل السياسي ساهم في تركيز الالتباس في علاقة المعتقد بفكرة الحداثة.

تقترح الدولة، إذن، تحالفاً مع طرف، دفاعاً عن جزء من الحداثة، وتحالفاً مع طرفٍ ثانٍ، ضد الجزء الآخر من الحداثة. ولقد عكس دستور 2011 بعضاً من مشروع هذا التحالف المزدوج الذي تخرج منه الدولة منتصرة دون أن يتحقق الانتصار المأمول على صعيد الحياة الاجتماعية، وهي الآلية التي أطلق عليها John WATERBURY وظيفة التحكيم الضامنة للتوازن الظرفي.

نعتقد بأن مرتكزات الهوية الوطنية كما جاء بها دستور 2011 تتطلب قراءة جديدة مُواكبة للعصر والتحولات الحاصلة، وذلك بالقطع مع التصور الذي يعتمد القراءة المتجاوزة والتي كانت سائدة قبل التحولات المشار إليها. فمثلاً تم إدراج مكون "الاختيار الديمقراطي" باعتباره ثابتاً من ثوابت الدولة المغربية في نص الوثيقة الدستورية الحالية؛ وبالتالي، يقتضي التأويل الذي يستند على هذا المرتكز الجديد إعادة النظر في المنظور السائد لباقي المرتكزات الأخرى ضمن إطار التفكير التعدّدي والنقدي لمضامينها. وسيكون من المفيد والمُثمر اجتماعياً وسياسياً تأطير كافة مرتكزات الهوية الوطنية الأخرى لمرتكز الاختيار الديموقراطي وليس العكس.

## 2. مرتكز اللغة: من الأحادية نحو التعددية

لقد استنتج عبد الله العروي في معرض تحليله لموقع الأمازيغية في المشهد الثقافي والسياسي الوطني على كونها «مسألةً سياسيةً في الأساس قبل أن تتحول إلى قضية ثقافية أو لغوية أو تاريخية أخلاقية، سلاحٌ في مسابقةٍ بين النّخب والقيادات»[40]. فبقدر ما تم ترسيمها إلى جانب اللغة العربية، بقدر ما تنتظرها تحدّيات ورهانات جمّة سبق للعروي نفسه أن تنبّأ ببعضها حينما تحدث عما سيترتب، بالضرورة، عن هذه الوضعية الجديدة من

[40] عبد الله العروي، **م.س**، ص.53

نتائج لن يكون في مطلق الأحوال من الهيّن التغلب عليها في غياب تضافر جهود كافة الفاعلين المجتمعيّين.

ففضلاً عن القيمة الرمزية التي يشكلها دخول لفظة **الأمازيغية** إلى حضن دستور سنة 2011 بعد أن تحقق حولها إجماع وطني[41]، تضمّن كذلك فصولاً تعد إجابةً سياسيةً متطورة عن مطلب التدبير الديموقراطي للتعددية الثقافية واللغوية وخاصة موضوع ترسيم اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية. إنه سياق فتح آفاقاً غير مسبوقة أمام الأمازيغية لم تكن متاحة من قبل ستولّد عنه رهانات سياسية وثقافية وسيوسيولغوية في حاجة ماسة إلى برمجة استراتيجيات جديدة[42]. كما أن التنصيص على إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، والحديث عن قانون تنظيمي تُحدَّد بموجبه مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، باعتبارها التزامات وإجراءات عملية وطنية تتّجه، لا محالة، نحو إرساء فلسفة التعدّدية اللغوية ببلادنا، وتدشين قطيعة دستورية مع الماضي في مجال تدبير شؤون اللغة والثقافة. إلا أنها تعدّ، في ذات الوقت، توجهات رهينة بمدى التشبّث بعقلنة مسار الديموقرطة والتحديث وإرساء قيم حقوق الإنسان. وقبل الحديث بشيء من التفصيل عن عنصر الانتقال من الأحادية نحو التعددية اللغوية الذي أصبحت معه للأمازيغية وضعية جديدة، نعرض نص الفصل الخامس من الدستور كاملاً.

«تظل العربية اللغة الرسمية للدولة.

وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها.

تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيداً مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

يُحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيّات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا من وظيفتها، بصفتها لغة رسمية.

تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم ؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر.

---

[41] احتلّ موضوع الهوية الوطنية في خطاب الملك محمد السادس ليوم 9 مارس 2011 مكانةً استثنائية بالنظر لموقعه الحيوي والحسّاس وسط الأنساق الاجتماعية والسياسية؛ وقد وضع في صدارته مرتكزات ومقوّمات الهوية الوطنية التي يجب أن تجد طريقها نحو مضمون الوثيقة الدستورية لسنة 2011، والذي يقوم على مبدأ التعدّد في عمق الهوية الوطنية وضمان وحدتها عبر تعدّد مكوناتها مع الحرص على استحضار الأمازيغية **كجوهر** ثابت تلتفّ حوله باقي المكونات.

[42] Ahmed BOUKOUS, «L'officialisation de l'amazighe: Enjeux et stratégies», *in* □□□□□□-*Asinag*, N°8, IRCAM, 2013, p.16.

يُحدَث مجلس وطني **للغات** و**الثقافة** المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبَته وكيفيات سيره».

بغض النظر عن تعدّد القراءات لمضامين هذا الفصل حول الشأن اللغوي والثقافي في علاقته بإعادة تشكيل الهوية الوطنية، وما قد تستبطنهما الصيغتان اللّتان ورد بهما ترسيم اللغة الأمازيغية والعربية من مدلول اصطلاحي ولغوي من جهة، وحمولة ذلك من الناحية السياسية والقانونية والإيديولوجية من جهة أخرى، فإن الوثيقة الدستورية قطعت مع مبدأ الأحادية اللغوية لصالح مبدأ التعدد اللغوي ضمن وحدة الثقافة المغربية. ومن المفيد اجتماعياً وسياسياً أن تعكس القوانين والمقررات التنظيمية والإجرائية والأطر المرجعية التي ستحكم سير المؤسسات التي ستتولى تدبير شؤون الدولة والمجتمع لمدة زمنية غير يسيرة، هذا التحول الإيجابي المتناغم مع الطموح الجماعي لكافة المكونات والمجموعات الوطنية.

وعلى الرغم من التفاوت في الالتزام بالتنمية والتطوير بالنسبة للثروة اللغوية المغربية حسب مضمون الفصل الخامس، وإرجاء التدابير والإجراءات الكفيلة بحماية اللغة الأمازيغية إلى القانون التنظيمي الذي سيتكفل "بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية"[43]، وما قد يصاحب ذلك من تداخلات وتفاعلات داخل المشهد السوسيوسياسي الوطني من مستويات متعددة كالمستوى التشريعي والمستوى التنفيذي وغيرها من القنوات المصاحبة لها؛ فإن ذلك لا يمنع من الإقرار بأهمية الوضعية الجديدة للثروة اللغوية في الدستور مقارنة مع ما كانت عليه في وثيقة سنة 1996. ومردّ هذا الأمر بالنسبة إلينا لا يتجلى فقط في عدم وجود مطلب اجتماعي وسياسي خلال تلك الفترة، بل يكمن في دخول فاعلين جُدد ضمن مطلب دسترة اللغة الأمازيغية. وأخص بالذكر الديناميّة السوسيوسياسية التي أطرتها حركة العشرين من فبراير كحركة مجتمعية بدأت في طور التأسيس والتشكل لاسيّما وأن الأمازيغية وردت ضمن المطالب الأساسية الأولى لصك مطالب هذه الحركة[44].

إن الانتقال من الأحادية إلى التعددية اللغوية في الدستور ينطوي على بعد استشعاري وحسّ استراتيجي متميز لموقع التدبير السياسي الأمثل والمُعقلن في ورش إعادة بناء الهوية

---

43 الفصل الخامس من دستور 2011.

44 انتقل موضوع الهوية الوطنية بفعل التحولات التي يشهدها المجتمع المغربي إلى ورش وطني مفتوح أمام مجمل القوى والمجموعات الاجتماعية والسياسية، ولم يعد شأناً فئوياً أو نخبوياً. ومن تم ورد في الأرضية التأسيسية لحركة "20 فبراير" المجتمعية مطلب ترسيم الأمازيغية كتعبير عن احتضان جماعي لموضوع الهوية الوطنية وهو ما أضفى عليه شرعية اجتماعية وسياسية قوية خصوصاً في سياق يشهد تطورات متسارعة. ويبقى التحدي والرهان الجوهري هو ضمان الإجماع الذي ساهم في ترسيم الأمازيغية في سيرورة ترجمة هذا الاعتراف السياسي إلى إجراءات عملية وتدابير تنظيمية تهم مختلف السياسات العمومية.

الوطنية تدريجياً، مما حتّم تقديم أجوبة دستورية عنها حسب مقتضيات المرحلة الرّاهنة. وسيكون من اللازم مستقبلاً على كافة الفاعلين في الحقل السياسي والاجتماعي بلورة خُطط عمل إستراتيجية تعكس الترجمة والتأويل الديموقراطيين لمضامين الوثيقة الدستورية.

في ضوء هذا التحول، ينفتح مضمون الدستور، تدريجياً، على الواقع اللغوي والثقافي والسوسيولوجي الذي يتميز به المجتمع المغربي، والمضي قدماً نحو مأسسته تجاوباً بشكل مزدوج مع الإرادة الجماعية الوطنية والتوصيات الأممية حول ملف التعدد اللغوي والثقافي في البلدان الأعضاء. هذا فضلاً عن ربطه لأول مرة موضوع الثقافة المغربية باللغتين الرسميتين ومجموع التعبيرات المحلية، وهو إجراء مهم للغاية لأنه يستحضر اللغة كعنصر ضمن منظومتها الشاملة التي هي الثقافة والحضارة. وقد سبق للباحث عبد الله العروي أن تحدث عن هذه الرابطة الجوهرية معتبراً بأن «اللغة تخدم الثقافة والثقافة تخدم المجتمع»[45]. وكم سيكون مفيداً ربط هذه العناصر في ما بينها لتعلن عن بلورة ملامح نهضة مغربية قِوامها الثقافة والمعرفة لتنشد العالمية. بيد أن هنالك، من جهة أخرى، مؤشرات لا تبعث أحياناً على الاطمئنان لاسيّما على المستوى الاجتماعي والثقافي والقيمي، بسبب بعض التأثيرات العكسية لظاهرة التمدُّن على المنظومة الأمازيغية برمّتها؛ والتي قد تلعب وظيفة الرياح في عمق المحيط بالنسبة لسفينة حماية الأمازيغية والحفاظ عليها[46]. والظاهر أن الوعي الهوياتي الحديث في خضم تحولات التمدُّن لدى عدد مهم من الشباب يُضمر ظاهرة جديدة تستحق البحث والتقصي، ألا وهي سيرورة افتقاد ناصية اللغة الأمازيغية لصالح الدارجة مع التشبث بالثقافة وقيمها المختلفة. ومع ذلك يبقى أن «اللهجة لا تحدّد وحدها الهوية. قد تنقطع الصّلة باللغة ويظل الانتماء قائماً»[47].

### 3. مرتكز الدين والمعتقد

أفرد دستور سنة 2011 مكانة مهمة للمرتكز الديني والعقدي للهوية الوطنية، وتتميز بمجموعة من الخصائص نُجملها في الآتي:

- حظي المرتكز الديني-العقدي ممثلاً في الإسلام بمكانة مهمة في تصدير الدستور من خلال عبارة: «الهوية الوطنية تتميز بتبوئ الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها»[48]، وهي مكانة رمزية لا تتمتع بها باقي المرتكزات الأخرى للهوية الوطنية وإن كانت لها حظوة الحضور هي الأخرى في ديباجة الدستور. ومعلوم أن

---

[45] عبد الله العروي، **م.س**، ص.55.

[46] ربط أحمد بوكوس ظاهرة التمدُّن بالآليات المختلفة للعنف الرمزي عبر علاقة هذا الأخير بالتغيُّر اللغوي لدى الناطقين بالأمازيغية لصالح الدارجة في الأوساط الحضرية، والتي أصبح اليوم ثقلها السكاني يفوق ثقل ساكنة الأرياف والبوادي لأول مرة في تاريخ المغرب. للمزيد أنظر، بوكوس، **مسار..**، ص. 115-117.

[47] عبد الله العروي، **نفسه**، ص. 53.

[48] تصدير دستور 2011.

تصدير الدستور يكتسي طابعاً خاصاً بالنظر لكونه الحاضن الأساسي لمرتكزات الهوية الوطنية وأُسسها ومبادئها العامة وترتبط صميمياً بقطبيْ السيادة والمشروعية؛

- الحفاظ على ربطه بالمشاغل السياسية حتى أصبح يشكل الهوية الدينية للدولة من خلال عبارتي: «المملكة المغربية دولة إسلامية»[49] و«الإسلام دين الدولة»[50]. وبغض النظر عن جانب المشروعية السياسية فيه، فإنه يساهم، وفق هذا المزج، في عدم التّمايز المطلوب بين الممارسة الدينية، كعلاقة عقدية يؤطرها مبدأ الإيمان الروحي، وبين الممارسة السياسية، كعلاقة تعاقدية نسبية مؤطرة وفق آلية العقد الاجتماعي بين الحُكّام والمَحكومين؛

- انتفاء طابع القداسة عن بنية الوثيقة الدستورية من خلال التحول الملحوظ من مضمون الفصل الثالث والعشرين من دستور 1996 إلى مضمون الفصل السادس والأربعين في الدستور الحالي. وهو توجه يرنو إلى نزع طابع القداسة عن الحياة السياسية وكل ما له علاقة بتدبير شؤون المجتمع. وهناك بعض المهتمين من تتراءى له المردودية الاجتماعية والسياسية في ربط مضمون الفصل السادس والأربعين بكافة أبواب وفصول الدستور ضماناً لقدر معين من التناغم والانسجام؛

- ميّز الدستور المغربي في ديباجته بين المرتكزات الأساسية للهوية المغربية. بحيث احتفظ بارتباط الدين الإسلامي بالمكون العربي من خلال استعمال علامة (-) كدلالة على الترابط الأزلي بينهما، في الوقت الذي يربط بين الإسلام وبقية المكونات الأخرى بواو الإضافة (و). في حين أن الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي للمجتمع المغربي لا يقرّ بذلك في كثير من تجلّياته. ومن ثم يكمُن الإشكال المطروح في هذا الباب في الالتباس الذي يكتنف تصور مرتكزات الهوية الوطنية ومكوناتها[51]. لكن هناك كذلك مؤشر حول السّماح بالتعددية اللغوية مقابل الحفاظ على مبدأ الوحدة الثقافية باعتبارها منظومة تتقاطع فيها كل تلك العناصر، ويظهر هذا الرهان في اسم المؤسسة التي ستعنى بتدبير قضايا التعدد اللغوي والثقافي والموروث الرمزي المغربي بشكل عام التي هي المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

## 4. حقل التربية والتنشئة الاجتماعية والثقافية

لقد تضمّن الفصل الواحد والثلاثون من دستور يوليوز 2011 التزام الدولة بتيسير إتاحة المواطنين والمواطنات مبدأ الاستفادة من الحق في مردودية مرتكزات الهوية المغربية، حيث ستعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تهيئ كل الظروف والوسائل، من أجل تيسير استفادتهم، على قدم المساواة، من كل تجليات الحقوق والحريات

[49] الفقرة الثانية من تصدير الدستور.

[50] الجزء الأول من الفصل الثالث من الدستور.

[51] يقتضي الأمر، في تقديرنا، اعتماد فرز بين الأبعاد العقدية وبين الأبعاد اللغوية والأبعاد المجالية في التركيبة العامة لبنية الهوية الوطنية.

ومن بينها تجليات الجيل الثالث من حقوق الإنسان التي هي الحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية. وسنعالج ذلك من خلال مدخل الحق في التنشئة على الهوية الوطنية وترسيم مبدأ التعدد القيمي على الصعيد المؤسَّسي.

### 1.4. التشبث بالتنشئة على الهوية المغربية، والثوابت الوطنية الراسخة[52]

يمكن للملاحظ أن يرى بعض المظاهر التي قد تعكس جزءاً من التراتبيّة في النظر إلى مرتكزات الهوية الوطنية، الشيء الذي يعطي فكرة عن درجة تأثير الفصل الخامس من الدستور بثقل حضور القوى والمجموعات الاجتماعية وفعّاليتها[53]. غير أن الطموح الديموقراطي سيأخذ على عاتقه مبدأ التكافؤ في رسم إجراءات الحماية والتطوير والتنمية بنفس الحزم وبنفس العبارات الدلالية والأسلوبية والإلزامية لكافة مكونات المشهد اللغوي والثقافي الوطني **وفي صُلبها الأمازيغية**.

والظاهر أنه لأول مرة خلال مسار التجربة الدستورية المغربية يتم الالتزام دستورياً بالتنصيص على أحقية كافة المواطنين والمواطنات في **التنشئة على التشبث بالهوية المغربية** بوصفها حقاً كباقي الحقوق يكفل القانون صيانتها وحمايتها. مما يحتم على المرء التساؤل عن طبيعة الهوية المغربية المراد التنشئة على مقاسها؟ وهل هي هوية نهائية ومكتملة أم أنها خاضعة لمنطق البناء والتشييد على غير ما توحي به كلمة "التشبث"؟. ويقودنا ذلك، على الأقل من الناحية النظرية، إلى التساؤل عن ماهية الهوية الوطنية.

وإذا كانت المضامين التربوية في ما مضى تعكس بشكل صريح مبدأ التضحية بالتنوع في سبيل إبراز الوحدة المطلقة وتشجيع ورش تماسك الهوية الوطنية من خلال طمس بعض الانتماءات ذات الطبيعة الاثنية، فإنها (أي المضامين التربوية) تحاول جهد الإمكان هيكلة جل مرتكزات الهوية الوطنية ضمن إطار منظومة القيم، لما لهذه الأخيرة من خصوصية توافقية في المشهد الوطني. فمثلاً نجد آلية انتقاء وتفضيل المعارف والأفكار بخصوص الخطاب التاريخي المدرسي، الذي يساهم مساهمة فعالة في مسار التنشئة الفكرية والسياسية للتلاميذ، باتت «فاعلة بقوة وحاضرة على مستوى المناهج والكتب المدرسية أكثر من أي وقت مضى»[54]. ومن ثم تكو السياسة دعامة أساسية لسياسة "الفبركة" المدرسية لمرتكزات الهوية الوطنية ومحاولة تكييفها مع مقتضيات التنشئة الاجتماعية والثقافية المرغوب فيها

---

[52] الفصل 31 من دستور 2011.

[53] من المعلوم أن هنالك جمعية تحمل اسم "الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية" وتنظيمات أخرى تتقاطع في محاور اشتغالها وتصورها للهوية الوطنية مع التيارات الأصولية، وقد تشكل قطباً سياسياً في المستقبل. ولابد من الإشارة إلى أن ظاهرة تنامي تنظيمات جمعوية تُعنى بالدفاع وحماية اللغة العربية والثقافة التقليدية المُشبعة بالإرث الكلاسيكي يعود في مجمله إلى رد فعل عن تنامي النسيج الجمعوي الأمازيغي ببلدان المغارب ككل، وهي ظاهرة تعكس مدى استشعار أصحابها قوة المنافسة المحتملة حول أسس الشرعية التي تعد عماد كل سلطة مادية أو رمزية. للاستزادة في هذا الجانب أنظر:

هند عروب، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، منشورات دار الأمان، 2009، الرباط.

[54] تامر، البشير وحسني إدريسي, مصطفى، ""الفبركة" المدرسية لتاريخ المغرب"، ***المدرسة المغربية***، عدد مزدوج 5/4، أكتوبر 2012، ص.48.

من طرف الإيديولوجيا المهيمنة[55]، في الوقت الذي يتطلب هذا الورش إعمال مبدأ التأويل الديموقراطي المنصف لكافة المرتكزات.

### 2.4. دسترة التعدّد القيمي

رغم فعالية الازدواجية/الثنائية التي تعود إلى اللحظات التأسيسية الأولى للمغرب المستقل، والتي تساهم في شلّ مسار التأويل المنشود لروح قانون القوانين (الدستور) في اتجاه تقعيد مؤسَّسي وما يُصاحبه من أطر قانونية وتنظيمية على صعيد الحياة الاجتماعية، يبقى الأمل معقوداً على الإرادة الجماعية في اتجاه عصرنة وتحديث الدولة والمجتمع. وإذا كانت بعض مظاهرها قد تغيرت نسبياً فإن جوهرها يستعصي على التطور المنشود للمسار التحديثي والديموقراطي للبلد، أي أنه تطور بطيء وقد تحدّث عبد الله العروي عن هذه الازدواجية قائلاً: «الحق أن الازدواجية هنا لها صبغة خاصة.. يمكن لأي امرئ أن يُعيد تحرير مواد الدستور بصيغة شرعية حتى لتظن أنه نظام خلافة، أو بصيغة ديموقراطية حتى لتظن أنه دستور دولة اسكندينافية. والأمر هكذا لا لأنه كان مقصوداً أصلاً، بل لأنه عبارة عن إرث مزدوج، تلقيح المخزن التقليدي بإدارة الحماية»[56]. ونتساءل ما إذا كان الحرص في مضمون الدستور على مبدأ التعدد القيمي أم فقط الاقتصار على إعلانه مظهرياً لفائدة قيم منظومة المحافظة. فالتوازن المُصرح به يعكس فقط مبدأ الحرص على التوازن الظرفي بين المجموعات الاجتماعية والسياسية سواء منها الحاملة لقيم الحداثة أو الحاملة لقيم التقليد والمحافظة.

وتشكل إذن تلك الازدواجية، التي لازمت الدستور منذ اللحظة التأسيسية الأولى، إحدى المرتكزات التي يقوم عليها التأويل وتعطيه شرعية العمل به في كل المراحل الأخرى التي ستتولد عن وجود الدستور في ظل المعطيات التي أشرنا إليها. وبذلك يكون المسار الأنجع والأقرب إلى الممكن والمتاح هو المضي قدماً نهج التأويل[57]. فإذا كان من يقترح تأويلين متقابلين على طرفي التضاد في ما بينهما فإننا نعتبر بأن التأويل له أبعاد متعددة تتناقض في ما بينها وتتفاعل في ذات الآن، وقد أدرجناها ضمن خانة التأويلات الممكنة. وسنقتصر منها على ثلاثة أبعاد وهي: التأويل الديموقراطي التعدّدي، ثم التأويل المحافظ وأخيراً التأويل الاستيعابي.

---

[55] أثارت واقعة التحقيق مع أحد أساتذة مادة اللغة العربية في مدينة الجديدة يوم 20 ماي 2013 حول موضوع مناقشته لقضايا الوجود والعدم والغيب والإله داخل فصول الدراسة مع تلامذته، نقاشات وتفاعلات حول نسق القيم داخل المجتمع المغربي في ضوء التحولات الراهنة.

[56] عبد الله العروي، **م.س**، ص. 117-118.

[57] عبد الله العروي، **نفسه**، ص. 118.

## III. الهوية الوطنية في الدستور: مناقشة في التأويل

ننطلق من فرضية اعتبار الدستور قانوناً أسمى يغلب عليه طابع التصريح بالعناوين والمعالم الكبرى في جل مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية، ولا ينفذ كثيراً إلى تفاصيل الأمور. فبقدر ما يتضمّن نظرةً تعدديةً إزاء مرتكزات الهوية الوطنية، وقوامها التأسيس لمجتمع ديموقراطي تعدّدي تعكسها الأطر القانونية والأنساق الثقافية المنبثقة عنه، بقدر ما تكون إمكانية تأويل[58] مضامينه بهذا الخصوص تأويلاً قد يتعارض مع كنه مفهوم التعدّد، لاسيّما إذا بقيت المرجعية العامة التي تُقولب المجتمع، ومن خلال جزء من النخب السياسية والفكرية والمدنية، على حالها. وسنقتصر في هذا التحليل على ثلاث مستويات من التأويل؛ يهم المستوى الأول التأويل الديموقراطي التعدّدي فيما يعالج المستوى الثاني تمظهرات التأويل المحافظ؛ ويكشف المستوى الثالث والأخير بعض عناصر التأويل الذي وصفناه بالاستيعابي.

### 1. التأويل الديموقراطي التعدّدي

يقتضي هذا التأويل إضافة جُرعات ديموقراطية لمضمون الدستور خلال لحظات البناء المؤسسي الذي سينجم عنه، والعمل على إتباع منهجية التراكم الإيجابي في مجال الفلسفة الديموقراطية مع التخفيف من ثقل الازدواجية المتمثلة في الإرث التقليداني الذي واكب المشهد السياسي والثقافي الوطني لمدة غير يسيرة. إذ لا بأس من الاستئناس بمجمل التجارب التي تماثل التجربة المغربية في معالجة سؤال الهوية الوطنية بما في ذلك عنصري اللغة والثقافة؛ وسيكون من المفيد الاعتماد على مبدأ التراكم في هذا المجال سواء على المستوى الوطني أو الدولي من خلال استحضار العُدّة الوثائقية في مجال الحقوق اللغوية والثقافية والهوياتية. ويسند هذا التأويل، في تقديرنا، على المبادئ التالية:

- التراكم عبر الأخذ بعين الاعتبار التراكمات الإيجابية التي تعددت مظاهرها في هذا الحقل (التراكم الحقوقي، والتراكم الثقافي والعلمي، والتراكم المؤسساتي والتشريعي، والتراكم في مجال الإجماع السياسي والاجتماعي)؛
- التشارك وذلك باعتماد المرونة السياسية في إشراك كافة الفاعلين والمهتمين لأنه ورش يهم القاعدة الصلبة للمجتمع والدولة؛

[58] نفضل اعتماد مفهوم التأويل بدل مفهوم التنزيل لما يتضمّنه هذا الأخير من شحنات غيبية ترتبط ابستيمولوجياً بتكريس مبدأ العلاقة العمودية من الأعلى نحو الأسفل، في حين أن فلسفة الدستور تتضمن مبدأ الإشراك في ترجمة مضامينه على شكل مؤسسات وأطر قانونية على صعيد الحياة الاجتماعية والوصول إلى المبتغى الجماعي الذي هو دمقرطة وتحديث الدولة والمجتمع. وفضلاً عن ذلك فالتنزيل يتعلق بآلية "النقل" بينما يرتبط التأويل ب"العقل"، بالإضافة إلى أن التنزيل هو عملية نصية في حين أن التأويل هو عملية مفهومية يستحضر السياق ويقوم على الاستنباط.

- البعد الجهوي والمحلي لاسيّما ما تزخر به كل جهات البلاد من ثروة ثقافية ورمزية هائلة، خاصة في ظل مشروع الجهوية المتقدمة المرتقب رغم بعض الملاحظات التي سجلها بعض الباحثين إزاءه[59]؛
- الفعالية والتقويم؛ من خلال طبيعة الخطط والبرامج والأطر القانونية والمؤسسية ومدى قابليتها للمردودية السياسية والاجتماعية وتقديم أجوبة من شأنها تقوية فكرة الإجماع الوطني في هذا المجال.

## 2. التأويل المحافظ

لعل منطلقنا هو ثقلُ مُؤثّرات التأويل المحافظ التي ساهمت في بناء الوثيقة الدستورية المغربية منذ اللحظة التأسيسية[60]، وباتت مع مرور الزمن تُشكل "عوامل فرملة وشلل" في بنيته، مهما تناغمت مع المرجعية الكونية لحقوق الإنسان التي تعطيها طابعها الديموقراطي التعدّدي، والقائم على مبدأ التفاعل مع الثقافات والقيم الإنسية المشتركة.

وغنيٌّ عن البيان أن عبارة "المملكة المغربية دولة إسلامية" تشكل مدخلاً يسلكه كل تأويل محافظ للتأثير في بقية ما يترتب عن الدستور من قوانين وسياسات عمومية. ومن هذه الزاوية يمكن فهم تصدّر مبدأ «التشبث بالمرجعية الدينية للمملكة»[61] ضمن قائمة المحاور المكونة للتوجه الأول الذي يعالج إشكالية الهوية الوطنية في البرنامج الحكومي للفترة 2012-2016، علماً بأنه لأول مرة يتصدر موضوع الهوية الوطنية أولويات البرنامج الحكومي. ومن المعلوم أن هذا التأويل يجد جذوره، كما تُقرّ بذلك بعض الدراسات، في القيم الثقافية والمعايير الذهنية التي يعود منبعها إلى ما يُسمّيه Karl WITTFOGEL بالنزعة الاستبدادية ـ الشرقية[62]، والتي تأثرت بالفلسفة البابلية في تصورها للسلطة، بما في ذلك طبيعة التمثلات حول العلاقات بين مختلف السلط، وكذلك الأمر بالنسبة لتمثل الجنسين في المعايير الثقافية المشار إليها، فضلاً عن تصور الثقافة والفنون والجماليات.

واضحٌ إذن أن اتّباع مسلك هذا التأويل سيساهم، في مجال المعتقد، في استكمال هيكلة حياة المجتمع بتنائية "الحلال والحرام" في حال تبنّيها كمعيار لمعالجة قضايا الدولة والمجتمع، والتي تتميّز، حسب محمد أركون، بانعدام المردودية الثقافية والاجتماعية، كما تساهم كذلك، وفق منظور عبد الله العروي، بتركيز "الخضوع والانقياد" في البنية الداخلية للمجتمع. ومن تم الدفع في اتجاه تحويل العقيدة إلى سياسة كما تحول السياسة إلى عقيدة[63].

---

[59] أحمد بوكوس، **مسار ...**، م.س، ص. 322-328.

[60] نستثني هنا مشروع دستور 1908، نظراً لسياقه التاريخي والسياسي المختلف نسبياً عن واقع المغرب المستقل.

[61] البرنامج الحكومي للفترة 2012-2016 في الموقع الالكتروني لرئاسة الحكومة: www.cgm.ma

[62] Karl August WITTFOGEL, *Le despotisme oriental: étude comparative du pouvoir total*, tr. Anné MARCHAND, éd. Minuit, 1977, Paris, pp.128-131.

[63] عبد الله العروي، **م.س**، ص. 121.

### 3. التأويل الاستيعابي

يرتبط هذا التأويل بالتخوفات التي يبديها البعض من إمكانية حصول عملية "البَلْعَمَة" للتصريحات الدستورية على محك التأويل، وخاصة على مستوى العمل النيابي والتنفيذي. ويقوم هذا الرأي على فرضية اختلال التوازن المطلوب بين مختلف أطراف المشهد الهوياتي بالمغرب في المستويات المذكورة. وفضلاً عن ذلك يبدو أن التحدي يكمن في التوازن بين الاجراء الديموقراطي المتمثل في تطوير الوثيقة الدستورية وملاءمتها نسبياً مع مقتضيات اللحظة السياسية والاجتماعية والثقافية للمغرب وبين النتائج التي ستتمخض عنها في مختلف مستويات التأويل، بدءاً بالقوانين التنظيمية والمؤسسات المنبثقة عنها وتأثير ذلك فيما يتعلق بإعادة بناء حقيقي للهوية الوطنية.

## خلاصات وامتدادات

يقودنا هذا التحليل إلى استنتاج مجموعة من الخلاصات، نُجملها في الآتي:

- شهد سؤال الهوية الوطنية في الدستور الحالي دينامية جديدة فيما يشبه عملية مخاض ستفضي، لا محالة، إلى إعادة بناء وتجديد النظرة إلى مرتكزاتها في ضوء ما يتيحه السياق الحالي من رهانات سوسيوسياسية عميقة؛
- تعكس وضعية التداخل بين مختلف مرتكزات الهوية الوطنية، ضمن الدستور، جوهر بنية المجتمع المغربي المركبة كما تحدث عنها Paul PASCON، وتعطي فكرة عن التعايش بين التصور التقليدي والتصور الحداثي داخل كل مرتكز على حدة؛
- تتّسم مرتكزات الهوية الوطنية، كما جاء بها دستور 2011، إذا ما قورنت بوضعيتها في دستور 1996، بمجموعة من الخصائص، منها: خاصية التفصيل والتداخل، وخاصية التعدّد والامتداد ثم خاصية التراتب؛
- عرف تصور الدستور للهوية الوطنية تطوراً مهماً مقارنة بما كان عليه الأمر في مضامين دستور 1996، ويعكس مدخلاً أولياً نحو فضاء ديموقراطي-مواطني وتعددي لهذه الهوية مستقبلاً، شريطة الاحتكام إلى الخيار الديموقراطي الذي يُعدّ اليوم بدوره عِمادُ تلك الهوية؛
- بقدر ما يُشكّل الدستور مرآةً ظرفيةً تعكس ما يُعتمل داخل الحقل الاجتماعي والسياسي الوطني حول إشكالية الهوية الوطنية من تناقضات وصراعات، بقدر ما يجب ربط كافة الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية والتنشيئية بفلسفة التعدد.

وكم كان مفيداً حينما اعترف دستور 2011 **بالرافد العبري**[64]، كمقوّم من مقومات الهوية الوطنية المغربية، رغم أن الطموح ما يزال مفتوحاً[65]. لنصل هنا إلى فكرة التّمايُز

[64] الفقرة الثانية من تصدير دستور 2011.

المفقود بين الأديان والمعتقدات من جهة، والسياسة وتدبير الشأن العام من جهة ثانية. وكم سيكون ذا فائدة اجتماعية وسياسية أكثر حينما نستطيع تحقيق هذا التوازن المطلوب باعتباره المدخل الأساسي لولوج مجتمع المواطنة. هذا ما يجعلنا نلحّ اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على المُضيّ قدماً في إلباس الهوية الوطنية لبوس المواطنة وتجنيبها، ما أمكن، تأثير التجاذبات التي ترمي إلى إعطائها طابعاً لا ينسجم مع مقتضيات المواطنة العالمية التي تنشدها الحياة المعاصرة.

وإذا كان تحليلينا قد انصبّ على بعض المرتكزات كما أسلفنا، وشكّلت جزءاً من القاعدة الممهّدة لكل عملية بناء وإعادة بناء صرح الهوية الوطنية في ضوء التحولات الجارية، فإن هناك مرتكزات أخرى لا تقلّ أهميةً مما سلف ذكره، بل منها ما يشكل النواة الصلبة بحيث يكاد يخترق كل تلك المرتكزات. ويبقى الرهان الجوهري في ضوء التحولات المجتمعية الراهنة هو بناء إرادة جماعية ومؤسساتية لـ«الانتقال من مجتمع قائم على تقاطبات هوياتية، أساسها التضامنات الآلية الإثنولغوية أو الدينية ذات طبيعة نزاعية، إلى مجتمع تُهيكله الروابط العضوية لتعاقد يروم التمساك والاجتماعي»[66]، ويستحضر بنود العقد الاجتماعي المُفترَض أن يُؤطر علاقة الدولة بالمجموعات الاجتماعية والسياسية من جهة، وعلاقتها بالمواطنين من جهة أخرى. ولن يتأتّى ذلك، في تقديرنا، إلا بحصول التوازنات والتوافقات المطلوبة والمبنية على فلسفة التعدد[67] كقاعدة هيكلية لمجتمع حداثي يحتكم إلى مبادئ الحق والواجب والقانون في كل مستويات الدولة والمجتمع بدءاً بالدستور الذي هو موضوع هذه المقالة.

---

[65] نشير في إطار الحديث عن التعدّد الديني بالمغرب إلى أنه فضلاً عن "أهمية البعد اليهودي في تشكّل الهوية المغربية" تبرز إلى السطح «ظاهرة اعتناق عدد من المغاربة للديانة المسيحية، إذ يُلاحظ في هذا الصدد أن عدد المغاربة الذين دخلوا في الدين المسيحي قد تزايد منذ الثمانينات... ويُقدّر مجموع عدد هؤلاء المسيحيين المغاربة بحوالي الألف إذا ما احتسبنا أولئك الذين يعيشون بالخارج. على أنهم لا يتوفرون على أماكن رسمية للعبادة، إذ يُمارس معظمهم شعائره في سرية. ومن جهة أخرى فالظاهر أن هنالك بضع مئات من المغاربة المعتنقين للمذهب البهائي وعدد غير مضبوط من المتشيعين واللاّأربين والملحدين»، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، إشراف وتقديم محمد القبلي، مطبعة عكاظ الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى، 2011، ص.683-684.

[66] بوكوس أحمد، **م.س**، ص. 329.

[67] تتجلى التعددية المنشودة في مُمكنات تخطّي مختلف الأقطاب المشكّلة للمشهد الهوياتي الوطني لمتاريس "الانعزالية" نحو الأفق الرحب الذي من شأنه بلورة مشروع مجتمعي تكون الديموقراطية قوامه ووسيلته المفتوحة لتدبير التعدد. ونُحيل هنا فكرة أمين معلوف حول تدبير هذا الإشكال: «فبالنسبة إلى الذي يتطلّع لعالمٍ تسوده الحرية والعدالة، لا تُعتبر الديكتاتورية في مُطلق الأحوال حلاً مقبولاً، دونما حاجة للمُماحكة حول عدم قدرتها الجليّة على حل المشاكل المتعلقة بالانتماء الديني والانتماء الإتني أو الهوية. فالخيار لا يقوم إلا في إطار الديموقراطية»، معلوف أمين، **م.س**، ص.207.

## لائحة المراجع


إبراهيم، عبد الله (1976)، **صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب**، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.

أبو زيد، نصر حامد (2007)، **نقد الخطاب الديني**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

أوملیل، علي (2005)، **في شرعية الاختلاف**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

بوبريك، رحال (2010)، **بركة النساء: الدين بصيغة المؤنث**، الدار البيضاء، أفريقيا الشرق.

بوكوس، أحمد (2013)، **مسار اللغة الأمازيغية: الرهانات والاستراتيجيات**، الرباط، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

بوكوس، (2003)، **الأمازيغية والسياسة اللغوية والثقافية بالمغرب**، الرباط، منشورات طارق بن زياد.

تامر، البشير وحسني إدريسي، مصطفى (2012)، «"الفبركة" المدرسية لتاريخ المغرب» ، ***المدرسة المغربية***، عدد مزدوج 5/4، المجلس الأعلى للتعليم.

الخطيبي، عبد الكبير (2009)، **النقد المزدوج**، بيروت، منشورات الجمل.

سبيلا، محمد (2010)، **في تحولات المجتمع المغربي**، الرباط، الدار البيضاء، توبقال للنشر.

شفيق، محمد (2000)، **لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين**، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي.

عروب، هند (2009)، **مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي**، الرباط، منشورات دار الأمان.

العروي، عبد الله (2009)، **من ديوان السياسة**، الدارالبيضاء، المركز الثقافي العربي.

القبلي، محمد (2000)، **حول بعض مرتكزات الهوية في تاريخ المغرب الأقصى الوسيط**، المحمدية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

القبلي، محمد وآخرون (2011)، **تاريخ المغرب: تحيين وتركيب**، الرباط، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب.

معلوف، أمين (2004)، **الهويات القاتلة**، بيروت، دار الفارابي للنشر.

**دستور 1996 و2011**، البوابة الالكترونية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

BENJELLOUN, M. (2002), *Projet national et identité au Maroc: Essai d'anthropologie politique*, paris, Eddif-L'Harmattan.

BOUKOUS, A. (2013), «L'officialisation de l'amazighe: Enjeux et stratégies», *in* □□□□□□-*Asinag*, N°8, publications de l'IRCAM.

CALINDERE Otilia, C. (2010), *L'identité nationale et l'enseignement de l'histoire: analyse comparée des contributions scolaires à la construction de l'identité nationale en France et Roumanie (1950-2005)*, université Montesquieu, Bordeaux VII, thèse du doctorat en science politique.

CANDAU, J. (1998), *Mémoire et Identité*, Paris, puf.

HASSANI IDRISSI, M. (2010), «L'enseignement de l'histoire au Maroc et la construction de l'identité nationale», Barcelone, *La construcció de les identitats i l'ensenyament de les ciències socials, de la geografia i de la història*, Bellaterra Universitat Autònoma de Barcelona.

LECLERCQ, J-M. (1979), *La Nation et son idéologie*, Paris, éd. Anthropos.

MICHON, B. (2009), «Identité, connaissance et religion, esquisse d'une théorie», dans *Production et revendications d'identités: éléments d'analyse sociologique*, sous dir. Adeline CHERQUI et Philippe HAMMAN, Paris, L'Harmattan.

VERMEREN, P. (2001), *Le Maroc en transition*, Paris, éd. la découverte.

WITTFOGEL, K-A. (1977), *Le despotisme oriental: étude comparative du pouvoir total*, Paris, tr. Anné MARCHAND, éd. Minuit.

## Webographie

- http://www.mcrp.gov.ma/constitution.aspx?Lg=Ar&Rub=37, Juin 2013
- http://jornades.uab.cat/dcs/content/vi-jornades-0, Septembre 2013
- http://www.lakome.com.05-12-2011-10608/سياسة-78/سياسة/html, Avril 2013
- http://www.ircam.ma/, Mai 2013
- www.cgm.ma, Juillet 2013
- http://www.krp.org/uploadedforms/IraqConstitutionA.pdf, Août 2013
- http://www.mreconstitution.org/index.php, Octobre 2013
- http://www.maroc.ma, Octobre 2013

# صورة الأمازيغي في البطاقة البريدية: الواقعي والجمالي

ابراهيم حسناوي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

*La photographie sur le Maroc contribue depuis des années à la construction d'une certaine image du pays. L'image du Maroc rural tel qu'il est représenté par des photographes étrangers montre une préférence pour les habitants amazighs. Elle montre, notamment la femme dans un contexte de « diminution » mais aussi de « merveilles » de « légendes » et d' « aventures ». Il faut cependant remarquer que l'image de la femme amazighe telle qu'elle figure dans l'imaginaire du photographe occidental ne donne pas un regard objectif sur le marocain, sur son espace et sa culture.*

إن الطريقة التي يُدرك به الآخر/ الغرب بعض سياقات الثقافة المغربية تبدو ملامحها في الصورة الفوتوغرافية التي تبوأت مكانة مهمة ضمن المنشورات الاستعمارية، وأصبحت كذلك مادة من مواد الأنثربولوجية التي ركز عليها العَالم الاستعماري لتوطيد مغامرته[1]. كما أن التمثلات التي صاغها الغربيون حول المغرب، يمكن مقاربة بعض أسئلتها التاريخية انطلاقا من المادة الفوتوغرافية والبطاقات البريدية الكثيرة التي أنجزها الفوتوغرافيون، و التي يمكن استثمارها باعتبارها مصادر تاريخية ودلالية قائمة بذاتها، وليس فقط باعتبارها ديكورا لمغرب تقليدي. فبغض النظر عن الاسم الذي يمكن أن نطلقه على طريقة التصوير هذه: استشراقية أو نمطية، فإن الصورة الفوتوغرافية تعيد بناء مجتمع ما وثقافته وأخلاقه وعاداته.

ونلاحظ من جهة أخرى أن بعض الكتاب والرحالة والعسكريين الغربيين ومن بينهم بعض المستمزغين الذين اشتغلوا بالبحث في تاريخ المغرب، وتشكيلاته الإثنية وأنساقه الفنية والثقافية والاجتماعية وبنياته اللغوية اشتغلوا إلى جانب الكتابة بالتصوير الفوتوغرافي[2] . وانطلاقا منه يمكن أن نتساءل عن دواعي إنجاز هذه الألبومات حول

[1] - Hassan Remaoun, « L'histoire par l'image, l'image pour histoire », in Image, Mémoire, Histoire, Les représentations iconographiques en Algérie et au Maghreb, Ouvrage collectif Coordonnée par : Hassan Remaoun et Mohamed Bensalah, Edts CRASC 2007 p : 8.

2 - وأنجزوا بالمناسبة ألبومات تصور الحياة اليومية بكثير من المناطق الأمازيغية، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

Jean Robichez, Maroc central, Cent vingt trois photographies commentées, Edition, B.Arthaud, Grenoble-Paris, 1946.

المغرب: هل هي تقديم شهادة عن مجتمع كان موجودا في زمان ومكان معينين؟ أم هي توثيق لأحداث وأشخاص وثقافة مغايرة؟ أم هي تعبير عن مواجهة رمزية بين ثقافات ومجتمعات مختلفة؟ وهل ترتبط هذه الصور بمشروع إثنوغرافي معين على سبيل المثال؟

## مقاييس انتقاء المتن

إن انتقاءنا للبطاقات البريدية موضوع دراستنا تنتظمه تيمة المرأة، ذلك أن الإشهار السياحي بالمغرب كثيرا ما اعتمد في رسم صورة البلاد السياحية على البطاقة البريدية التي تقدم المرأة المغربية في وضعاتٍ[3]poses استثنائية، ونعوت وتوصيفات خاصة ؛ إلى جانب اللباس و العمارة التقليدية والتاريخية للمدن العتيقة أو الواحات . ومن ثم فقد حصرنا عينتنا في أربع بطاقات بريدية، التقطت بعدسة فوتوغرافيين أجنبيين[4]، ندرسها من خلال إجرائيين سيميائيين هما: التقرير dénotation والإيحاء connotation، وهما البنيتين الدلاليتين اللتين استثمرهما كثيرا اللساني لويس هلمسلف L.Hjelmslev [5] .

D.Jacques Meunié, *Le Maroc Saharien des origines à 1670*, Librairie Klincksieck, 1982, 2 volumes.

3 - الوَضعةُ أو الوِضعَةُ تعني الموضع أو الموقع الذي يحتله الجسد المُصوّر أو الموضوع المُصور à l'objet photographié في اللحظة التي يقرر فيها المصور أو الفوتوغرافي le sujet photographiant التقاط الصورة، حتى و إن تم التقاط هذه الصورة بطريقة آلية أي دون وجود فوتوغرافي من لحم ودم.

4 - les photos 1, 2 et 4 sont de Guy Dessaix, CREATEC Editions, Casablanca. La photo 3 est prise par P.Bordes, Edition lif, Casablanca.

5- Louis Hjelmslev, *Prolégomènes à une théorie du langage*, Editions de Minuit, Paris 1971, pp : 144-157.

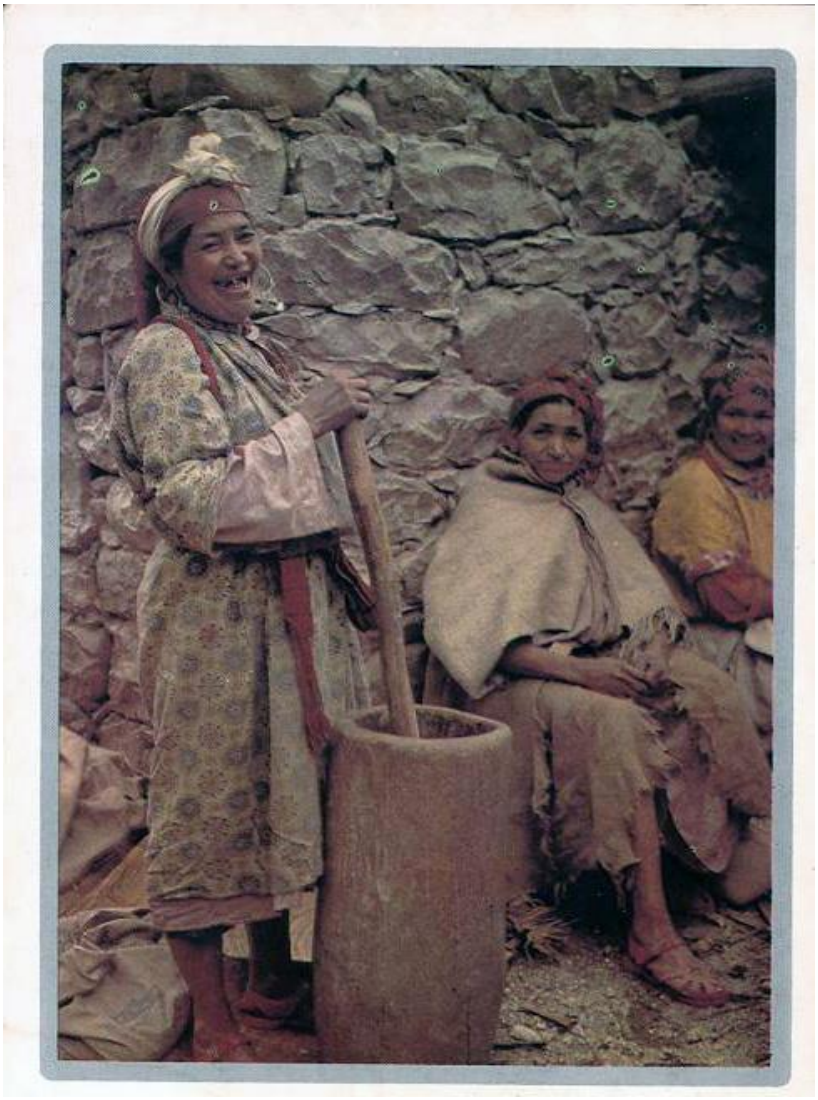

**الصورة 1** : نساء أمازيغيات من الزمن الماضي

**البنية التقريرية**: وتهم الشكل الخارجي للبطاقة البريدية باعتبارها صورة فوتوغرافية.

**البنية الإيحائية**: و تهم موضوع الصورة أو ما تدل عليه سواء كان موضوعا طبيعيا أو ثقافيا، أو هما معا. حيث شكلت هذه الثنائية السيميائية أرضية معرفية ومنهجية لطرح إشكالات عميقة ترتبط بتأويل الممارسة اليومية وأشكالها التواصلية والدِّلالية :اللسانية منها وغير اللسانية أو الصامتة. إن هذه الأنظمة المجتمعية هي الثقافة التي تتحول بحكم غناها

الدلالي إلى أسطورة. لأن" الأسطورة تواصل، إنها خطاب"[6]. وإذا ما تجاوزنا مظهرها التقريري أو الوصفي، فإن "البطاقة البريدية كذلك خطاب، إنها نمط من أنماط الدلالة، إنها شكل[7]. بحيث لم يعد مفهوم الخطاب هنا منحصرا في نسق دلالي أو لغوي واحد، وإنما نجده في حقول معرفية مختلفة. وفي أنساق ثقافية مثل الأساطير والصور والإشهار وأنساق الموضة وغيرها.

## التيمات والتوصيفات الأساسية في البطاقة البريدية حول المرأة الأمازيغية

إن الصورة الفوتوغرافية حول المغرب فرضت نفسها بوصفها مادة تاريخية أو معرفية أو استهلاكية الغرض منها معرفة النظرة التي تشكلت حول المغرب في متخيل الفوتوغرافي الغربي عامة والفرنسي خاصة[8]. إذ تحاول هذه الصور أن تجعل من المغرب هَديّةً من الألوان الأصلية والموضوعات المثيرة للإعجاب. فهل يمكن القول والحالة هذه أن هذه الصور الأربع موضوع دراستنا التقطت أو(سرقت) في ضوء متخيل مغاير يحمل نظرة مختلفة حول لون البشرة واللباس والحلاقة والوشم والزينة والطقوس الاحتفالية والمعمار، وأنماط العيش اليومي؟ أم هي رغبة ذاتية تعبر عن افتتان الفوتوغرافي الأجنبي بالمغرب؟

والملاحظ أن فضاء هذه البطاقات البريدية الأربع يقوم على مبدأ الوحدة والأحادية الذي تُحدده البنية الخارجية للصورة. أما من حيث البنية الدلالية، فإن هذه الصور تحيل على منظور واحد ذي مرجعية واحدة كذلك، هو المرأة في علاقتها بالأشياء. إذ لا تكاد تخلو أية بطاقة من هذه العلاقة. وبناء عليه يمكن القول إن بناء الصورة وتشكيلها يقوم على الملاحظات التالية:

- تشابه مساحة الصور أو البطاقات البريدية؛
- تضييق الخناق على المرأة باستعمال الإطار المسحوق cadre écrasé
- غياب عمق الحقل profondeur de champ الذي يمنح الوضوح للصورة؛
- التركيز على الألوان الداكنة.

وبناء عليه، فإن هذه البطاقات لا تمثل نظاما تركيبيا، يقوم على توزيع الفضاء داخل الصورة أو يعتمد موضوعات ذات مرجعيات متعددة.

---

[6] - Roland Barthes (1957), *Mythologies*, Editions du Seuil, Paris, p : 215.

[7] - Roland Barthes, *Mythologies*, op.cit., p : 215.

7- من ذلك مثلا ما كتبه عبد الكبير الخطيبي حول ألبوم مارسلن فلندران العسكري الفرنسي الذي أنجز سلسلة من الصور الفوتوغرافية حول المغرب منذ الخمسينيات من القرن الماضي، انظر بهذا الصدد:

Abdelkébir Khatibi (1997), « Arrêt sur image », *Mohamed Sijelmassi, Mémoire du Maroc, repères photographiques*, Editions Oum, Casablanca.

إن ما تقدم هذه البطاقات البريدية موضوع دراستنا (الصور 1-2-4-3) هو نسق من التوصيفات حول الإنسان المغربي عموما والمرأة خصوصا، وتصويرها في وضعاتٍ مختلفة تكاد تكون استثنائية. كما تحاول هذه البطاقات أن تعرض أو تُدوّن تجربة التمفصل المزدوج بين المرأة و أنشطتها اليومية. بين المرأة والأشياء، بينها وبين الطبيعة.

**المرأة**

إن إدراك المرأة الأمازيغية في هذه البطاقات البريدية، لا يتم انطلاقا من دراسات وأبحاث ميدانية، مثلما فعله إميل لاوست في كتابه حول"الزواج عند البربر"[9]، وإنما انطلاقا من ملاحظات بصرية وتمثيل فوتوغرافي يركز على بعض التوصيفات والنعوت مثل، اللباس والحلي والحلاقة والتجميل. ولتصوير الافتتان وتقوية مؤثراته كثيرا ما تلجأ هذه البطاقات إلى التقاط المرأة في سياقات مختلفة، وفق نسق من التمثلات والتيمات التي تحتل فيها الممارسة اليومية حجر الزاوية، وكأن الفوتوغرافي يعتبر المعرفة اليومية، معرفة لا تقبل الاقتصاد. ومن سمات هذه النظرة الفوتوغرافية المغايرة كذلك تصوير المرأة في وِضعات تتسم في الغالب بالعزلة والتهميش والإقصاء.

إن هذه الصور وبغض النظر عن تباين مرجعيات ملتقطيها، تَجمعها قواسم مشتركة تكاد تكون منتقاة، بدءا بفضاء العرض أو الصورة؛ وهو إما فضاء طبيعي أو فضاء تؤثثه أشكال معمارية مختلفة تحيل على المغرب القروي أو العتيق. ثم اللباس فالأشياء فالسحنة le portrait، سحنة المرأة، فالحلي ثم الوجه فالوشم. أما الأشياء les objets فتتكون في الغالب من أدوات يدوية عتيقة تستعمل في الغسيل أو المغزل أو إعداد الطعام. وتوحي بأن المرأة في حركة دائمة.

فالمرأة المغربية الأمازيغية في هذه الصور، غالبا ما يتم التقاطها كذلك وفق وِضْعاتٍ خاصة واستثنائية؛ فهي إما حافية القدمين، أو ترتدي أحذية من البلاستيك، أو ترتدي ملابس عتيقة لكنها بالية. أو تقوم بأشغال يدوية منزلية متوارثة مثل، المغزل والغسيل، أو توجد في حالة شرود.

تمثل هذه الصور، إذن، ما يمكن تسميته بـ"المَشَاهِدِ والأنماط" scènes et types. فالأولى تنتقي الأمكنة الجغرافية التي تتواجد فيها المرأة. أما الثانية فتركز على السمات الجسدية للنساء المُمثّلات، وقسمات وجهها ولباسها لتصوغ بذلك عينة نسائية متماثلة.

[9] - Emile Laoust (1950), « Le mariage chez les berbères du Maroc », *Archives berbères*, Vol.1, fascicule 1.

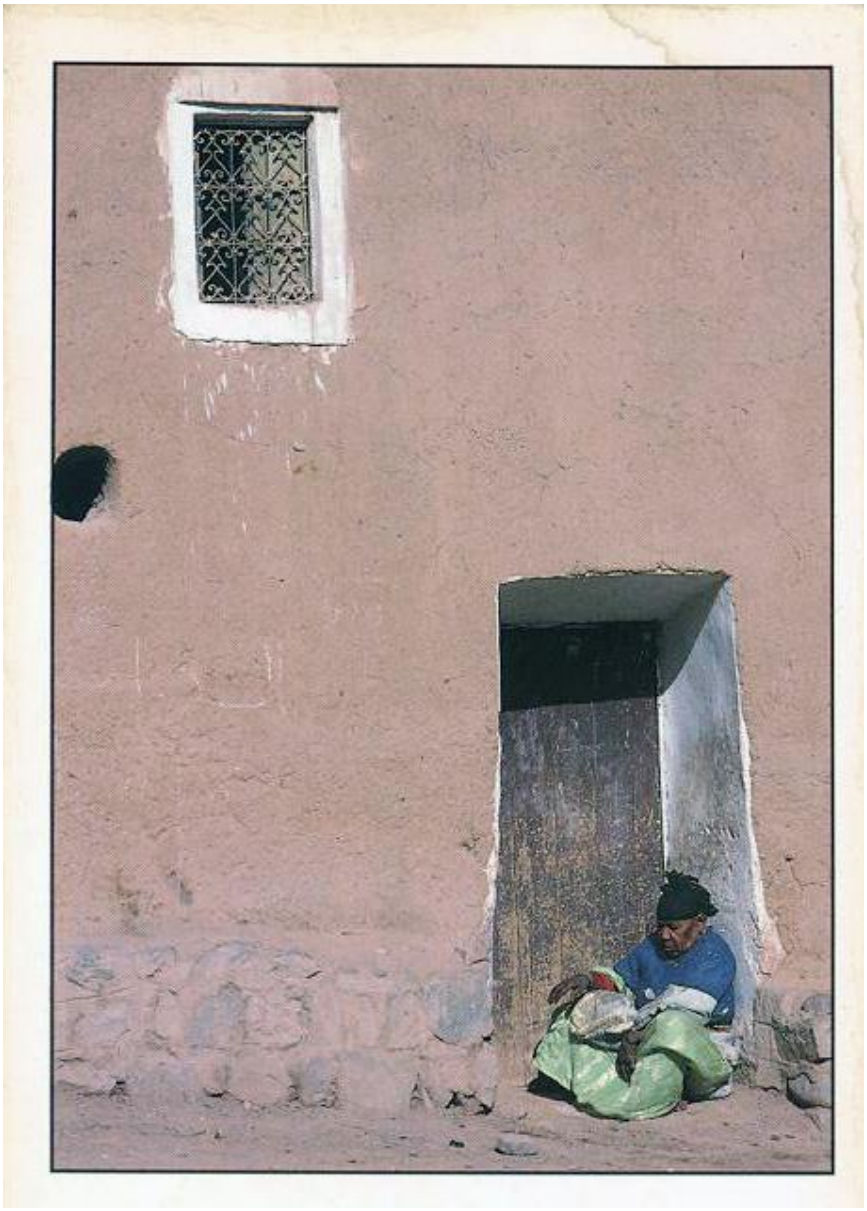

**الصورة 2 :** الغفوة الكبرى - مسنة تجلس على عتبة مسكن من مساكن الجنوب المغربي

والملاحظ أن عمق الصورة أو مستواها الخلفي يكون دائما محدودا أو مغلقا. فالمرأة تصور في أمكنة محصورة منغلقة على نفسها، أو توجد لصيقة بالجدران، أو محاطة بأرض قاحلة أو حجرية. و كلها مؤشرات تدل على أن هذه المشاهد تحدث بمغرب قروي أو واحي

تعاني فيه المرأة من قسوة الطبيعة وشظف العيش وندرة المياه. كما أن العلاقة الأيقونية بين الشخصية النسائية والطبيعة توجد في غاية الانسجام. فالصور تظهر أن المرأة حتى وإن كانت طفلة تقوم بجزء غير يسير من الأعمال اليومية، و لا مجال لديها للاستمتاع بطفولتها، كما أنه لا مجال للمرأة للاعتناء بذاتها، و كأن الفاعل الفوتوغرافي ينتقي موضوعه عن قصد بهدف إبراز مواطن القبح و الدمامة والبؤس لدى المرأة المغربية الأمازيغية. ذلك أن عملية الانتقاء القصدي لموضوع الصورة كثيرا ما تحكم اختيارات الفوتوغرافيين مهما كانت مرجعيتهم، لأن وراء كل صورة وجهة نظر خاصة[10]. إنها رهان ثقافي وتواصلي. أما البطاقة البريدية وبالنظر إلى بعدها الاستكشافي ومنحاها التداولي والسلعي، فإنها تقوم كذلك بتشكيل صورة البلاد في متخيل الآخر. غير أنها نادرا ما تساعده على تكوين صورة حقيقية عما يشاهده.

## عناصر التنميط البصري في البطاقة البريدية

### الوجه

إن وجهة النظر التي تأسست عليها هذه الفوتوغرافيات تعيد إنتاج الوضعَات والأشكال والموضوعات نفسها التي كانت متداولة في الفوتوغرافيا الغربية عامة والفرنسية منها على وجه التحديد، وحتى عند بعض المستمزغين مثل D.Jacques Meunié. وإذا كان هذا النوع من التصوير مرصود للاستكشاف، فإن البطاقة البريدية مرصودة بدرجة أقوى للاستهلاك. إنها تعرض أناسا أو نساء أو أجسادا بدون روح وأثر العزلة والتعب بادية على محياهم. أو تستوقفهم عدسة الفوتوغرافي دون أن تستأذنهم فيقفون مشدوهين أمامها." إن التفكير في التقاط صور عن التناقضات والتحولات التي تحبل بها الفضاءات الجديدة للمدن المغربية في علاقتها بالإنسان المغربي، لا تسكن متخيل فوتوغرافي هذه البطاقات البريدية بالحجم والمكانة التي يأخذهما اللباس التقليدي أو وشم على الوجه في صوره."[11]

[10] - François Soulage (2005), *Esthétique de la photographie*, Armand Colin CINEMA, Paris, p : 39.

[11] - جعفر عاقيل، صورة المغرب في عين الفوتوغرافي الأجنبي، مجلة علامات، العدد 35، المغرب، 2011، ص: 156.

**الصورة 3 :** غسالتان أمازيغيتان بالواد تحدقان في عدسة الفوتوغرافي

ورغم أن طريقة التصوير في هذه البطاقات البريدية، لا تقوم على اختيارات بلاغية أو جمالية، فإنها مع ذلك ليست محايدة. فسواء التقط هذا الفوتوغرافي الصورة خلسة أو منحت له فرصة التقاطها طوعا، فإنه كثيرا ما يبحث عن تصوير الوجه le visage وخصوصا وجه المرأة باعتماد زاوية النظر المعروفة بـ"وجها لوجه"vue frontale، لأن "الوجه هو اللغة الصامتة، والجزء الأكثر حياة وغواية ومركزا للأعضاء الخاصة بالإدراك، والذي نقدمه للآخر طوعا أوكرها. إنه الأنا الداخلية العارية جزئيا، والأقوى إثارة للغاية من كل الجسد. إن الوجه باعتباره رمزا للأسرار، يشبه بابا من أبواب المحجوب الذي فُقِد مفتاحهُ"[12]. إن العلاقة بين المسافة أو جهة النظر التي تفصل بين العدسة أو الفاعل وبين الموضوع الفوتوغرافي في هذه الصور تنبني على نوع من الخرق السافر لحميمية المرأة، ومجالها الحيوي. فهذا "الخارج" الذي توجد فيه المرأة محاطة بالطبيعة أو العمارة أو الدابة لا يوفر لها الحماية، وإنما يجعلها عرضة للعنف والنبذ[13]. و يتم الزج بها ضمن إستراتيجية تواصلية تكشف على مشاهد، وأنماط من العيش التي تتأسس وفق نسق من التمثلات المرئية

[12] - Jean Chevalier, Alain Gheerbrant (1982), *Dictionnaire des symboles*, Editions Robert Laffont, S.A et Editions Jupiter, Paris, p : 1022- 1023.

[13] - Sami Ali (1974), *L'espace imaginaire*, Edition Gallimard, Paris, p : 16.

النمطية بدءا بـ"الإطار المسحوق للجسد والفضاء معا، والذي يضاغف من عزلة المرأة. بالإضافة إلى نوعية اللباس، والأشغال والأشياء، حيث توظف هذه العناصر البصرية لتقطيع العالم إلى مجموعة من الأنماط البصرية المثالية التي توزع "السكان" فوق الأرض وفق نظرة عنصرية، وليس استنادا إلى تنوع ثقافي، حيث يقضي هذا التصنيف على الاختلاف والتنوع داخل المجتمع.

ويمكن القول إن جاذبية الوجه النسائي عموما كثيرا ما يتم اعتماده في مختلف السندات البصرية المرصودة للاستهلاك السياحي بالمغرب لتقوية الافتتان وتصوير المتع المرتبطة بالشرق في متخيل الفوتوغرافي الأجنبي بهدف التأثير في المتلقي. غير أنه لا يمكن الجزم بأن هذه الجاذبية وحدها تكفي لرصد خصوصيات مجتمع ما وثقافته.

إن المرأة الأمازيغية كما يتضح في هذه الصور، غادرت العالم الواقعي الذي توجد فيه، وانتقلت الآن إلى العالم اللاواقعي الذي تتعرض فيه للتحويل والتغيير، وتصبح مصورةً ومرصودة للاستهلاك المنوط أساسا بالإشهار والبطاقة البريدية. إن واقعية المرجع أو الصورة في هذه الحالة، يخضع لمجموعة من التغييرات. فالفوتوغرافي وهو يُصوّر موضوعه يقوم بتأويل الواقع، ويغير عالم الفرد أو الشخصية التي يصورها إلى درجة يتغير معها موقف المتلقي الذي يرى أحيانا في القِيّم اليومية التي تعرضها هذه الصور نوعا من الواقعية التي لا محيد عنها. لأن الصورة تخلق لديه انطباعا مفاده أن ما تم تصويره، هو الواقع. غير أنه واقع محوّل مرصود للاستهلاك والبيع والتداول. «إن الفوتوغرافيا باعتبارها تقنية من تقنيات التماثل المطلق، هي تغيير للواقع وليست نسخة منه."[14]

[14] -Abdelkébir Khatibi (1997), *« Arrêt sur image* », Mohamed Sijelmassi, Mémoire du Maroc, repères photographiques, Editions Oum, Casablanca, p :15.

**الصورة 4 :** طفلة توقد النار - عمل منزلي تقليدي متوارث في كثير من السياقات الأمازيغية

ولعل تركيز هذه الصور الفوتوغرافية على تقديم الحياة اليومية والعادية لبعض النساء الأمازيغيات، وإن كانت تعبر عما تمثله هذه الحياة من تقاطعات اجتماعية متداخلة وغنية، فإن هذه القيمة إن صح التعبير تبشر كذلك بقارئ أو متلق محتمل. فبالعودة إلى ظهر البطاقات البريدية، موضوع دراستنا نجد فيها جملا مكتوبة باللغة الفرنسية تعتبر بمثابة عتبة الصورة أو عنوانها الذي يُعبر كذلك على موضوع الصورة. وتشير هذه الجمل تارة إلى الجنوب المغربي أو واحاته، وهي قيمة ثقافية وجغرافية، وتارة إلى الأطفال، أو إلى القرية، أو إلى المغرب العتيق، وتارة أخرى إلى المرأة وعلاقتها بالعمل اليومي، وتارة إلى الحيوان أو الدواب، هكذا نلاحظ أن القاسم المشترك الذي ينتظم هذه العتبات هو تيمة المرأة القروية والعمل اليومي والمغرب العتيق. إن نظام هذه البطاقات البريديةّ، والحالة هذه، تحكمه قيمة أساسية تقوم على تحديد نمط العلاقة بين المرأة و محيطها، وهي قيمة تستمد مرجعيتها كذلك من مغرب تقليدي ماضٍ، وهو العنوان الأبرز الذي يختاره هؤلاء الفوتوغرافيون في الغالب لصورهم.

## استنتاجات أولية

إن الأعمال الفوتوغرافية الأجنبية التي صورت المغرب عملت منذ مدة طويلة على تقديم الإنسان المغربي باعتباره موضوع جذب وافتتان، وفضاء استكشاف وتخييل بالنسبة للآخر/الغرب. كما أن هذه الفوتوغرافيا تسكنها نظرة غرائبية، وقليلا ما تلتمس النظرة الموضوعية التي تمكنها من فهم الخصوصيات الثقافية الحقيقية للبلد . ذلك أن التأمل في هذه

البطاقات البريدية يوحي بأن الفوتوغرافي الأجنبي لا ينظر إلى الثقافة المغربية نظرة محايدة وموضوعية، وإنما يقدمها وفق نسق من التمثلات التي تعيد إنتاجها ووصفها باعتبارها مادة للافتتان ومكانا للمغامرة والحلم. وكذلك تُغيب هذه البطاقات بعض القيم التاريخية والطبيعية التي تعد كذلك من أهم القيم التي وَسمت كثيرا من الصور الفوتوغرافية التي أنجزت حول المغرب، لتركز على موضوع المرأة المغربية داخل بعض السياقات الأمازيغية. إن اسم البطاقة البريدية أو عنوانها المثبت في ظهرها يدل بالأساس على نوع المتلقي الذي تخاطبه. وهو في الغالب سائح أو زائر أجنبي. وبناء عليه يمكن القول كذلك أن هذه البطاقات تصب في استراتجيه تداولية أو تخاطبية قاعدية، هي استراتيجيه التلقي السياحي باعتباره مرجعا أساسيا لنظام البطاقة البريدية.

## بيبليوغرافيا:


Barthes Roland (1957), *Mythologies*, Editions du Seuil, Paris.

Chevalier Jean, Gheerbrant Alain (1982), *Dictionnaire des symboles*, Editions Robert Laffont, S.A et Editions Jupiter, Paris.

Khatibi Abdelkébir (1997), « Arrêt sur image », *Mohamed Sijelmassi, Mémoire du Maroc, repères photographiques*, Editions Oum, Casablanca.

Laoust Emile (1950), « Le mariage chez les berbères du Maroc », *Archives berbères*, Vol.1, fascicule 1.

Mafesoli Michel (1985), *La connaissance ordinaire, Précis de sociologie compréhensive*, LIBRAIRIE DES MERIDIENS, Paris.

Hjelmslev Louis (1971), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Editions de Minuit, Paris.

Meunié D.Jacques (1982), *Le Maroc Saharien des origines à 1670*, Librairie Klincksieck, 2 volumes.

Remaoun Hassan (2007), « L'histoire par l'image, l'image pour histoire », Image, Mémoire, Histoire, *Les représentations iconographiques en Algérie et au Maghreb*, Ouvrage collectif Coordonnée par : Hassan Remaoun et Mohamed Bensalah, Editions CRASC, Algérie.

Robichez Jean, Maroc central (1946), *Cent vingt trois photographies commentées*, Edition, B.Arthaud, Grenoble-Paris.

Sami Ali, *L'espace imaginaire*, Edition Gallimard, Paris 1974.

Soulage François (2005), *Esthétique de la photographie*, Armand Colin CINEMA, Paris.

عاقيل جعفر، صورة المغرب في عين الفوتوغرافي الأجنبي، مجلة علاماتـ، العدد 35، المغرب، 2011.

# معارف مدرسي اللغة الأمازيغية وآراؤهم واعتقاداتهم وأثرها في تجويد أدائهم المهني

بنعيسى يشو
المعهد الملكي للثقافة الامازيغية

*Le présent article tente d'approcher un champ de connaissance qui semble ne pas avoir vraiment suscité l'intérêt des chercheurs. Il s'agit de l'exploration des savoirs, opinions et croyances des enseignant(e)s de la langue amazighe en ce qui touche à l'amélioration de leur métier.*

*Pour ce faire, nous avons adopté une approche à deux volets : d'un côté, la définition des concepts utilisés dans cet article; de l'autre, le traitement et l'analyse des données recueillies auprès d'un échantillon d'enseignants, sur leurs croyances, opinions et savoirs.*

*Des résultats obtenus, il ressort que l'accent doit être mis sur la nécessité d'accorder une grande importance aux « connaissances ouvragées » des différents cadres concernés par l'enseignement de la langue amazighe et de les développer à travers deux faits : d'abord, l'élargissement de l'aire de la formation initiale qui doit englober le domaine de l'encadrement et de la supervision pédagogique; ensuite, la formation continue.*

غالبا ما يقال "إن المناسبة شرط"، وكلما تعددت المناسبات إلا وتنوعت الشروط كذلك، وعليه فإن مناسبة كتابة هذا المقال هي في واقع الأمر مناسبات، وبالتالي فشرط هذه المناسبات سيكون، لا محالة، بصيغة الجمع.

فالمناسبة الأولى، والتي تحتل الصدارة، هي ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور المغربي الحالي. أما شرط هذه المناسبة، فهو ما يحمله ذلك الترسيم من دلالات عميقة وقوية ومعبرة، وما يترتب عنه من مهام ومسؤوليات جسيمة. أما المناسبة التي تأتي في المقام الثاني، فهي انخراط المنظومة التربوية المغربية في مسلسل تجويد أدائها، والذي يشترط ضرورة العناية بالمدرس والعمل على تمكينه من كل المعارف والوسائل القمينة بتجويد أدائه المهني وتنميته.

في حين أن المناسبة الأخيرة، تتجلى في ما عرفته منظومة التربية والتكوين مؤخرا من استحداث لمراكز جهوية تعنى بمهن التربية والتكوين، وما جاءت به هذه الهندسة التكوينية الجديدة من ميلاد لنواة أولية للتكوين الأساس في اللغة الأمازيغية، كتخصص مستقل. ومن

بين ما تشترط هذه المناسبة الأخيرة، ضرورة مواكبة ودعم هذه التجربة التكوينية في مرحلة إرسائها، ثم السعي وراء تطويرها وتعميمها لتشمل كل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وفروعها على المستوى الوطني. مع العمل على فتح نقاش جاد ومثمر حول جانبيات هذا المدرس، وتكوينه الأكاديمي والأساسي والمستمر، ومدى ملاءمة هذه التكوينات مع أدواره المتنوعة باعتباره فاعلا أساسيا في منظومة التربية والتكوين في مختلف أسلاكها ومكوناتها.

## 1. بسط المقال وتقديم موضوعه

يرنو هذا المقال إلى تسليط الضوء على معارف وآراء واعتقادات مدرس اللغة الأمازيغية بخصوص تكوينه وآثارها في أداء مهامه، وذلك بغية معرفة الكيفية والسبل التي يرى هذا المدرس بأنها كفيلة بتجويد أدائه المهني. ومن أجل تحقيق ذلك، فإننا سنعتمد مقاربة منهجية قوامها المزاوجة بين التحديد النظري لبعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية الموظفة في هذا المقال: (المعارف، الآراء الاعتقادات، تجويد الأداء المهني) كما تناولتها الأدبيات التربوية، وفي علاقتها بموضوع مقالنا من جهة، وبين استقراء آراء عينة من أساتذة اللغة الأمازيغية حول معارفهم، وما يعتقدون أنه قد يساهم في تطوير كفاياتهم المهنية من جهة ثانية. وقد تم تجميع هذه الآراء خلال الدورات التكوينية التي نظمتها بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لفائدة أساتذة اللغة الأمازيغية، والتي أشرف عليها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و2010.

إن المتتبع لمسار إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، يعرف تماما بأن هذا الإدراج كان متدرجا؛ إذ لم يتجاوز سنة 2003، سنة الانطلاقة الفعلية لتدريس اللغة الأمازيغية، ما مجموعه 317 مدرسة، ومن بين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء الاكتفاء بهذا العدد الضئيل من المدارس، ندرة الموارد البشرية، إن لم نقل غيابها، وبشكل خاص المدرسين. ومع توالي السنين بدأ هذا العدد في الارتفاع إلى أن بلغ حاليا ما مجموعه 5060 مدرسا فعليا للغة الأمازيغية على المستوى الوطني حسب إحصائيات وزارة التربية الوطنية لسنة 2010 - 2011.

إلا أن هذا العدد وباعتباره معطى كميا غالبا ما تطرح بشأنه جملة من التساؤلات ترتبط أساسا بجانبه الكيفي والمتمثل في ماهية التكوين الأكاديمي والأساس والمستمر الذي تلقاه هؤلاء الأساتذة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية، بمعنى آخر، ما هي جانبيات مدرسي اللغة الأمازيغية؟ وما هو تكوينهم؟ ثم ما هي آراؤهم واعتقاداتهم بخصوص المهام التي يقومون بها، هل هم راضون بطبيعة التكوين الذي تلقوه ومدته ومضامينه والطرائق المعتمدة فيه؟ أم لهم آراء واعتقادات مخالفة؟ وبالتالي، كيف ينعكس كل هذا على أدائهم المهني؟ وعلى تحصيل التلاميذ؟

## 2. التحديد النظري لبعض المفاهيم

تدعونا راهنية البحث البيداغوجي، عموما وبشكل دائم، إلى فتح نقاشات علمية حول جودة التعليم، ونجاعة الممارسات الصفية للأساتذة. وغالبا ما يتم ذلك أثناء تحليل نتائج الدراسات التقويمية حول درجة تحصيل المتعلمين، سواء تعلق الأمر بالدراسات التقويمية الوطنية أو الدولية.

على المستوى الوطني، أكدت الدراسة التي أنجزها المجلس الأعلى للتعليم سنة 2009 والمعروفة ب "البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي" بأن هناك "ترابطا بين المتغير المرتبط بميولات المدرس واتجاهاته الإيجابية نحو تدريس المادة، وبين نتائج التحصيل الدراسي؛ ذلك أن التلاميذ الذين يؤطرهم مدرسون ذوو ميولات إيجابية تجاه المادة ومقتنعون بعمق الرسالة التعليمية التي يؤدونها، يحققون نتائج تحصيل أفضل من غيرهم."[1] وقد خلصت الدراسة إلى هذه النتيجة انطلاقا من اعتماد متغيرات الجنس، والأقدمية والتكوين الأساس والتكوين المستمر، والتحفيز، والميولات الخاصة بتدريس المادة.

ونظرا لندرة الدراسات التي تعنى بقياس دور المدرس في تحديد درجة ومستوى تحصيل المتعلمين بالنسبة لمادة اللغة الأمازيغية بالاستناد إلى متغير المعارف وجانبيات التكوين[2]، فإن العودة إلى استقراء آراء الممارسين واعتقاداتهم بشأن مهامهم كمدرسين، من شأنه أن يقدم لنا عناصر إجابات أولية لتفسير درجة التحصيل لدى المتعلمين في هذه المادة. وقبل العودة إلى آراء المدرسين واعتقاداتهم بخصوص تدريس اللغة الأمازيغية، نرى أنه من البديهي الوقوف عند معنى **الرأي أو الاعتقاد والمعارف** لدى المدرس كما تقدمه الأدبيات التربوية التي تعنى بالموضوع.

يلاحظ أن الدراسات الغربية التي تناولت هذه المفاهيم لم تتمكن، في معظم الأحيان، من التوصل إلى نوع من التوافق والإجماع حول ماهية هذه المفاهيم والمقصود بها، ناهيك عن تعدد المصطلحات التي يتم توظيفها لهذه الغاية. حسب (Pajares, 1992) فإن المصطلحات الموظفة في الأدبيات التربوية لدراسة اعتقادات الأساتذة متعددة ومتنوعة (الآراء، التمثلات، المواقف، التصورات، ...)، إلا أنها غير جيدة التحديد في غالب الأحيان.

هناك كذلك من يتحدث عن المعتقدات الإبستيمية التي هي عبارة عن معتقد "يكونه الشخص تجاه ذاته أو قدراته" (اللحية، 2006، 143) وغالبا ما تتصل هذه المعتقدات بالقدرات المعرفية المرتبطة بالفهم أو التعلم، وتبنى انطلاقا من تجارب شخصية.

---

[1] . المجلس الأعلى للتعليم، 2009، البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، التقرير التركيبي، ص: 23.

[2] . نشير إلى أن من بين الدراسات التي أنجزت في هذا المجال، تلك التي أنجزها الأستاذ امحمد البغدادي مدير مركز البحث الديداكتيكي والبرامج البيداغوجية بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تحت عنوان: " تجربة تكوين الأطر التربوية للغة الأمازيغية بين إكراهات الواقع وطموح التأهيل" والتي نشرت بمجلة "أسيناك" في عددها الثاني سنة 2009.

بالنسبة لنا، فقد اقتصرنا على مفهومي المعارف والرأي والذين غالبا ما يتداولان في الأدبيات التربوية. وقد وظفنا مفهوم الرأي وليس الاعتقاد الذي يقابله باللغة الفرنسية مصطلح: "croyance" لكوننا نعتقد بأن معنى هذا المصطلح في اللغة العربية قوي الارتباط بالحقل الديني.

## 1.2. المعارف

فيما يخص مفهوم المعارف فقد ارتأينا الحديث عن نوعين أساسيين من المعارف: معارف شخصية أو عملية، ثم معارف نظرية. ونعني بالأولى تلك المعارف التي بناها المدرس بالاعتماد على ما راكمه من تجارب عملية ومعارف يعمد إلى تعبئتها أثناء ممارساته الصفية والتطبيقية. يضاف إلى ذلك التجارب المكتسبة أثناء فترات التدريب. وحسب (Tardif & Lessar 1999 ) فإن هذه المعارف تكون في بعض الأحيان غير واعية.

أما المعارف النظرية فهي على عكس سابقاتها، وتكون في الغالب واعية، كما أنها تَنْتُج عن سيرورة تكوينية مصرح بها، وقد تتخذ طابع التكوين الأساس أو المستمر، كما أنها تكون عامة وذات مصداقية، ونشير منذ البداية إلى أن هذا الفصل بين المعارف الشخصية أو العملية وبين المعارف النظرية إجرائي فقط؛ إذ لا يمكن الحديث عن المعارف العملية الشخصية في غياب المعارف النظرية، وبالتالي فهناك نوع من الجدلية بين هذين النوعين من المعارف؛ فكي يتحقق المدرس من معارفه النظرية لا بد من جعلها على المحك وتجريبها في الميدان، أي أثناء الممارسة الصفية، والعكس صحيح، كي يطمئن المدرس إلى جدوى ونجاعة ممارسته الصفية وخبراته الميدانية لابد أن يجد لها سندا وخلفية نظرية مؤطرة إبستيميا.

## 2.2. الآراء أو الاعتقادات

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تم اعتماد مصطلح الرأي وليس الاعتقاد للتعبير عما يعتقده مدرس اللغة الأمازيغية بخصوص معارفه وتكوينه في مجال اللغة الأمازيغية، وذلك لما قدمناه سلفا من أسباب. ويعتبر الرأي أو الاعتقاد بمثابة خزان من القيم والأفكار الجاهزة التي يستند عليها الأساتذة للتصرف في وضعيات معينة، ومن أجل تبرير تلك التصرفات Vause (2009). وما يلاحظ بخصوص آراء المدرسين أنها غالبا ما تكون قارة ومقاومة لكل تغيير. كما أنها تكون مسايرة ومنسجمة مع نمط وأسلوب معين من التدريس Kagan (1992).

ويمكن التمييز بين نوعين من الآراء أو الاعتقادات على غرار ما قمنا به بالنسبة لمفهوم المعارف؛ آراء شخصية وأخرى متقاسمة. وبالتالي، فإن الآراء الشخصية تكون متقاربة مع المعارف العملية والشخصية على اعتبار أنها شخصية، وتتصل بالممارسة الصفية الشخصية للأستاذ التي راكمها طيلة مساره المهني. في حين ترتبط الآراء المتقاسمة بالمعارف

النظرية، بل وأكثر من هذا فهي تقترب من مقولة التمثلات الاجتماعية كما تُعرِّفها السيكولوجيا الاجتماعية.

استنادا إلى التعاريف المقدمة سلفا، يمكن تصنيف معارف الأساتذة وفق محورين أساسيين: محور الإعداد الذي قد يكون شخصيا أو متقاسما اجتماعيا، ثم محور المصداقية، وعند تقاطع المحورين نحصل على الشكل التالي:

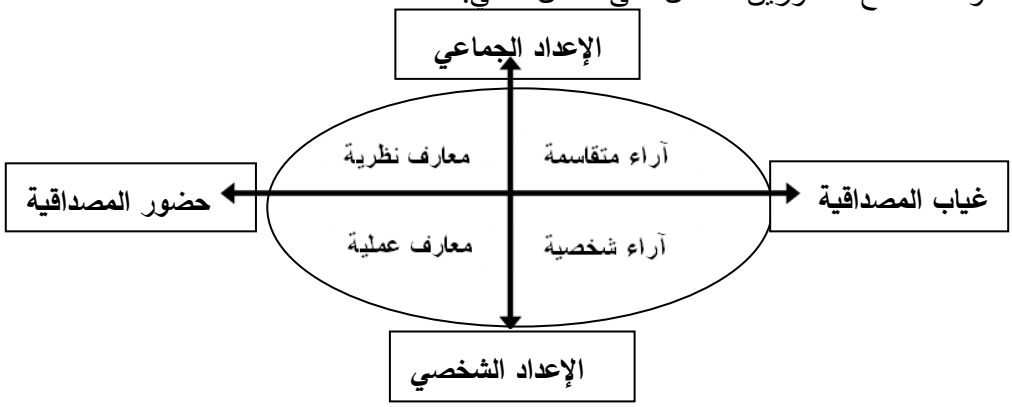


*مقتبس عن: Vause (2009)*

يستفاد من الشكل أعلاه، أن الأساتذة يمزجون بين المعارف والآراء أو الاعتقادات التي رسموها أو كونوها عن مجال من المجالات التربوية، وفي ممارستهم الصفية اليومية يستندون إلى هذا المزج. وبالتالي فإن تخطيط وبرمجة التكوينات الخاصة بالأساتذة لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات، وأن يعمل، ليس فقط، على إكسابهم مهارات جديدة وإطلاعهم على نظريات مستجدة، وإنما على إتاحة الفرصة لهم لتغيير آرائهم واعتقاداتهم بخصوص ممارساتهم الصفية ومعارفهم الشخصية التي بنيت على محور يفتقد إلى المصداقية.

## 3. محاولة للتركيب

إننا نعتبر بأن الإطار المفاهيمي الذي تطرقنا إليه أعلاه، يلائم كثيرا وضعية تدريس اللغة الأمازيغية التي تم فيها الاعتماد على نمط تكويني يتداخل فيه التكوين الأساس بالتكوين المستمر. "فهو تكوين يتجه أكثر نحو التكوين الأساس في اللغة، لكون هؤلاء لا يتوفرون على تكوين معرفي وأكاديمي في هذا المجال، حيث يكتسبون لأول مرة مفاهيم جديدة كأبجدية تفيناغ والإملائية والبنية الصرفية للاسم والفعل والجملة البسيطة والمركبة".(البغدادي، 2009: 23)

صحيح أن تجربة تدريس اللغة الأمازيغية استندت في البداية على تجربة الأساتذة الناطقين بأحد فروع اللغة الأمازيغية بغاية استثمارها وترصيدها في مجال التدريس. وهذا يعني، بحسب التحليل النظري السالف الذكر بأننا أمام مدرسين مطالبين بتعبئة تجاربهم

الشخصية من أجل استثمارها أثناء الممارسة الصفية، غير أن طبيعة هذه التجارب الشخصية تمتد إلى معارف مكتسبة منذ التنشئة الاجتماعية الأولى لهم؛ أي ما تلقوه بالوسط العائلي والمحيط الاجتماعي الخاصين بهم.

هذا النوع من التجارب يتم فيه المزج بين المعارف والآراء الشخصية وهو ما اقترح (Kennedy, 83) على تسميته ب "Working Knowledge" حسب ما أورده (Tardif & Lessar, 1999) وترجمه إلى اللغة الفرنسية ب " connaissance ouvragée" وهو ما نقترح ترجمته ب "المعرفة المرجعية".

في هذه الوضعية، يجد المدرس نفسه أمام معارف نظرية ذات مصداقية وموثوقية تتصف بالثبات العلمي (لغة مكتوبة ومنمطة ومعيارية، قواعد نحوية وإملائية مضبوطة...)، وأمام خزان من المعرفة المرجعية (لغة شفهية في فرع من فروع الأمازيغية، أمثال حكايات، قصص، متون أدبية وشعرية...)، فيعمد إلى المزاوجة بينهما خلال وضعيات التعليم ليخلق بذلك متنا منظما من المعارف يعمل على تصريفه أثناء الممارسة المهنية. وعليه، فإن مفهوم "المعرفة المرجعية" يتيح لنا إمكانية الربط بين المعرفة المهنية للأستاذ وبين شخصيته وهويته ومهنته. يتعلق الأمر إذن بمفهوم متعدد الأبعاد يمزج بين عناصر الهوية الشخصية والمهنية للأستاذ ووضعيته السوسيو- مهنية وممارسته الصفية اليومية.

## 4. معالجة وتحليل المعطيات الميدانية

إذا كان منطلق هذا المقال هو التساؤل حول ماهية وطبيعة المعارف البيداغوجية التي يمتلكها مدرسو اللغة الأمازيغية، وكذا حول معرفة آرائهم واعتقاداتهم بشأن ممارساتهم الصفية وأثر كل كذلك في تجويد آدائهم المهني، فإن تحليل المعطيات التي تم استخلاصها من الميدان خلال الدورات التكوينية التي نظمتها بعض الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي يشرف على تأطيرها أطر من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أسفرت على جملة من النتائج، سنعمل على تقديمها ومناقشتها في ضوء ما يسمح به لنا الفرش النظري الذي اعتمدناه. غير أنه قبل ذلك، لابد من التعريف بالعينة المبحوثة وبالمنهجية المتبعة في تجميع وتفريغ المعطيات.

### 1.4. العينة المبحوثة

اعتمدنا على ما مجموعه 100 بطاقة تقنية، تمت تعبئتها من قبل نفس العدد من الأساتذة الذين استفادوا من ثلاث دورات تكوينية متقاربة في الزمن على مستوى ثلاث أكاديميات جهوية للتربية والتكوين وهي:

- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة وادي الذهب لكويرة؛
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية ورديغة؛
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس تافيلالت.

أما المعطيات التي تتوخى البطاقة تجميعها، فإنها ترتبط بالمجالات التالية:

1. التقويم العام للدورة التكوينية ودرجة رضا المستفيد من التكوين؛
2. السير العام للدورة ويتضمن العناصر التالية: البرنامج الوثائق، التأطير، العمل الجماعي ثم المدة الزمنية المخصصة للدورة؛
3. الحاجيات المستقبلية في مجال التكوين؛
4. كيفية استثمار مكتسبات التكوين في أداء المهام؛
5. ملاحظات واقتراحات أخرى.

## 2.4. منهجية تفريغ المعطيات

بدأنا عملية التفريغ انطلاقا من المحور الخامس، على اعتبار أنه يجمع مختلف الملاحظات والمقترحات التي عبر عنها السادة الأساتذة، وذلك لأننا لاحظنا بأن تلك المقترحات والملاحظات متعددة ومتنوعة وتشمل مجالات مختلفة، فارتأينا أن نبدأ بها وأن نعمد إلى تصنيفها وتنميطها، على اعتبار أن باقي المحاور تم تحديدها سلفا. وقد تبين لنا بأن المجالات التي حظيت بعدد كبير من الملاحظات والمقترحات في هذا المحور الخامس تنتظم وفق ما يلي:

| ر. ت | المجالات | مضامين المقترحات |
|---|---|---|
| **1** | توفير الكتب والمراجع والحوامل الديداكتيكية | – استصدار المعاجم المدرسية؛<br>– استثمار الموارد الرقمية المتوفرة، والاشتغال على توفير أخرى جديدة. |
| **2** | الإشراف والتأطير التربوي | – توفير المؤطرين التربويين بالعدد الكافي للغة الأمازيغية؛<br>– تقوية تكوينهم في مجالي اللغة والديداكتيك؛<br>– تفعيل دور المؤطر التربوي ولاسيما آليتي التتبع والمصاحبة. |
| **3** | تفعيل المذكرات التنظيمية | – حث كل الأكاديميات على احترام المذكرات التنظيمية الخاصة باللغة الأمازيغية؛<br>– احترام عدد الدورات التكوينية المقررة في كل سنة دراسية. |
| **4** | تشجيع البحث الميداني | – القيام ببحوث ميدانية تتصل بكل جوانب تدريس اللغة الأمازيغية؛<br>– الانطلاق من الواقع الفعلي لتدريس اللغة الأمازيغية، والوقوف عند حقيقته. |

أما فيما يخص عملية تفريغ معطيات المحاور الأربعة الأولى فقد كانت على الشكل اللآتي:

تم الدمج بين المحورين الأول والثاني المشار إليهما أعلاه؛ بحيث تم تفييئ آراء الأساتذة وفق سلم تقيمي خماسي يمتد من جيد إلى ضعيف بالنسبة للمحور الأول، ومن جد مرض إلى دون المستوى بالنسبة للمحور الثاني، وقد كانت معظم الآراء منحصرة في الدرجتين الأولى والثانية من الجانب الإيجابي للسلم التقييمي.

أما بالنسبة للمحورين الثالث والرابع، فقد تبين من خلال عملية تفريغ المعطيات التي ضمناها، بأن معظمها تمت الإشارة إليه في المحور الخامس المرتبط بتقديم الاقتراحات والملاحظات والذي سبق أن تناولناه كما هو موضح في الجدول أعلاه.

## 3.4. تحليل ومناقشة المعطيات

لقد سبقت الإشارة في المحور الخاص بمنهجية تفريغ المعطيات، إلى الإجراء المنهجي الذي قمنا به لدمج المحاور المتقاربة من حيث المحتوى، وهو نفس الإجراء الذي سنعتمده في تحليل ومناقشة النتائج، وذلك انسجاما مع الاختيار المنهجي السالف الذكر.

وهكذا، فقد اتضح من خلال عملية تفريغ معطيات المحورين الأول والثاني الخاصين بمعرفة مدى درجة رضا الأساتذة من الدورات التكوينية، من حيث تأطيرها ومحتواها ومدتها الزمنية، أن أغلب المستجوبين عبروا بشكل إيجابي عن رضاهم بخصوص هذه الدورات التكوينية. غير أن الملفت للنظر هو تعدد وتنوع الملاحظات والمقترحات التي تقدم بها الأساتذة المستجوبون في المحور الخامس، والذي سبق أن أشرنا إلى كونه تضمن نفس المعلومات الواردة في المحورين الثالث والرابع الخاصين بالتعبير عن الحاجيات المستقبلية في مجال التكوين، وكذا كيفية استثمار مكتسبات التكوين في الممارسة الصفية أو أثناء الأداء المهني.

وقد لاحظنا بأن محتوى تلك الملاحظات والمقترحات وتواترها بالترتيب الذي صنفناها به داخل محاور في الجدول السالف، يمنح أهمية قصوى ويؤكد على رغبة المستجوبين في الزيادة في تطوير وصقل معارفهم النظرية، والتي سبق أن وصفناها بالمعارف الواعية وذات المصداقية؛ إذ نجدهم يطالبون بتوفير الكتب والمراجع والحوامل الديداكتيكية الخاصة بتدريس اللغة الأمازيغية.

ويأتي في المقام الثاني رغبتهم في الارتقاء بجانب الإشراف والتأطير التربويين في اللغة الأمازيغية، سواء بتوفير العدد الكافي من المؤطرين، أو بتقوية تكوينهم في مجالي اللغة والديداكتيك. وهذا كذلك ضرب من التأكيد على تطوير المعرفة النظرية لدى مختلف المتدخلين في مجال تدريس اللغة الأمازيغية.

ولم يكن من الغرابة بتاتا أن نجد عدد الملاحظات التي صيغت في ارتباط مع محور تفعيل المذكرات الوزارية، والذي يتضمن أساسا حث كل الأكاديميات الجهوية على احترام المذكرات التنظيمية الخاصة باللغة الأمازيغية، يتساوى مع عدد تلك التي تم التعبير عنها في المحور المتصل بتشجيع البحث الميداني من خلال القيام ببحوث ميدانية تتصل بكل جوانب تدريس اللغة الأمازيغية، وكذا الانطلاق من الواقع الفعلي لتدريس اللغة الأمازيغية، والوقوف عند حقيقته، قلنا ليس تساوي هذه الملاحظات من الغرابة في شيء نظرا لارتباطه بالآراء السلبية التي صنعت، لمدة زمنية غير قصيرة، حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين عموما، وانتقلت إلى كل المجالات التي تتوخى الحفاظ عليها أو تنميتها وتطويرها كالتعليم والإعلام...، وبما أن تغيير أو تعديل أو إعادة النظر في الآراء يتطلب مدة زمنية كافية، فإننا لا نتوقع أن يتم ذلك إلا في المدى المتوسط، سيما إذا ما أحسنا استغلال الفرص المتاحة حاليا وهي تتجه نحو التعدد والتنوع، والمشار إليها في تصدير هذا المقال بالمناسبات (ترسيم اللغة الأمازيغية، خلق النواة الأولى للتخصص في اللغة الأمازيغية).

إن إثارة هذه الملاحظة ليس من قبيل الترف التحليلي، بل لذلك ما يبرره ارتباطا بموضوع مقالنا، حيث الحديث عن معارف وآراء واعتقادات المدرسين، إذ لا يمكن تفسير تفضيل الأساتذة للمحور الخامس والأخير المخصص للملاحظات والاقتراحات للتعبير عما عجزوا على قوله في المحاور الأخرى، بعيدا عن مفهوم" المعارف المرجعية" الذي سبق وأن فصلنا فيه القول، والذي غالبا ما ينهل من ثلاث منابع رئيسية: التنشئة الاجتماعية الأولى للمدرس، التكوينات الأساسية والمستمرة ثم أخيرا تجربة المدرس في مؤسسته.

## استنتاج

يستفاد مما سلف، أن معارف وأراء مدرسي اللغة الأمازيغية تعكس، وبشكل جلي، مدى حاجة هؤلاء إلى تصديق معارفهم الشخصية منها والمتقاسمة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية. هذا التصديق الذي يتطلب، من بين ما يتطلب، تكوينا أساسيا يتم فيه التأطير المعرفي والإبستيمي للممارسة المهنية الشخصية التي تم اكتسابها من خلال التجربة والتكوين شبه المستمر (بعض الدورات التكوينية).

إن مثل هذا الاستنتاج كفيل بجعل مسألة ربط معارف وآراء أساتذة اللغة الأمازيغية بأدائهم المهني، وأثر تلك المعارف والآراء في تحسين جودته، من المسائل المطروحة بإلحاح خاصة في الظرفية الزمنية الحالية التي تشهد نقاشا موسعا حول الوضع الاعتباري الجديد للغة الأمازيغية بوصفها لغة رسمية. مما يستوجب القيام ببحوث ميدانية أكثر عمقا ورصانة، للخروج بمقترحات كفيلة بجعل مسألة تكوين، ليس فقط، أساتذة اللغة الأمازيغية على المستوى الأساس، شرطا ملزما لتحقيق جودة التعلمات في هذه المادة، ومتغيرا أساسيا في قياس درجة تحصيل المتعلمين، بل وبالإضافة إلى ذلك، توسع مجال هذا التكوين الأساس ليشمل باقي الأطر التربوية، ولاسيما فئة المشرفين والمؤطرين التربويين، وجعله يمتد إلى كافة المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين عبر مجموع التراب الوطني.

## البيبليوغرافيا

امحمد البغدادي، (2009)، "تجربة تكوين الأطر التربوية للغة الأمازيغية بين إكراهات الواقع وطموح التأهيل"، *مجلة أسيناك*، العدد: 2 ، ص: 21-31.

حسن اللحية، (2006)، موسوعة الكفايات، الألفاظ والمفاهيم والمصطلحات، منشورات جريدة حقوق الناس.

المجلس الأعلى للتعليم، (2009)، البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، التقرير التركيبي. الرباط.

Kagan, D.M. (1992). "Implications of Research on Teacher Belief". *Educational Psychologist, vol. 27, n°1, 1992, p. 65-90.*

Pajares, F. (1992). "Teachers' beliefs and educational research: Cleaning up a Messy Construct ". *Review of Educational Research*, vol. 62, n°3, 1992, p. 307-332.

Tardif, M. & Lessard, C. (1999). *Le travail enseignant au quotidien. Contribution à l'étude du travail dans les métiers et les professions d'interactions humaines*. Saint-Nicolas : Les Presses de l'Université de Laval, 1999.

Vause, A. (2009), « Les croyances et connaissances des enseignants à propos de l'acte d'enseigner. Vers un cadre d'analyse ». *Les Cahiers de Recherche en Education et Formation, vol 66, p.1-33.*

مجلة *أسيناگ*- □□□□□□، العدد العاشر، 2015، ص 59-72

# موريطانية الغربية (المغرب القديم) من المملكة المستقلة إلى الولاية الرومانية

## (القرن الثالث قبل الميلاد-القرن الميلادي الأول)

سيدي محمد العيوض
المدرسة العليا للأساتذة، جامعة محمد الخامس اكدال الرباط

*Bien que rares, les informations sur la période maure, en comparaison avec l'époque romaine, attestent que le royaume maure est resté neutre dans le conflit entre Rome et Carthage.*

*Avec l'avènement de Jugurtha, les informations relatives au royaume des Maures sont disponibles, par rapport à la période précédente. La guerre menée par ce chef, était un tournant dans l'histoire du pays. La succession des événements après cette période ont lié le royaume à l'empire romain. Il est devenu une zone de concurrence entre les commandants romains. Cela a entrainé l'occupation du pays après la mort du roi Ptolémée et le déclenchement de la révolution d'Aedemon.*

*Malgré l'élimination de cette révolution le pays a connu des affrontements auxquels ni les compagnes militaires, ni les traités avec les tribus n'ont pu mettre fin jusqu'à l'évacuation romaine.*

رغم قلة المعلومات المتوفرة حول الفترة السابقة عن الاحتلال الروماني للمغرب، مقارنة مع فترة الاحتلال الروماني فإنها تؤكد موقف الحياد الذي كان لمملكة الموريين (الامازيغية)، خلال فترة معينة ، في الصراع الذي دار بين روما وقرطاج، خاصة على عهد الملك باكا وبعده بوكوس الأول.

ومع بروز نجم يوغرتن (يوغرطة) على مسرح الأحداث التي عرفتها المنطقة، أصبحت المعلومات المرتبطة ببلاد الموريين متوفرة مقارنة مع الفترة السابقة. فالحرب التي خاضها هذا الزعيم، كانت نقطة تحول في تاريخ البلاد. فتوالي تطور الأحداث بعد ذلك جعل مملكة الموريين مرتبطة بالتطورات التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية، إذ غدت مجالا للمنافسة بين القواد الرومان. انتهت خلال القرن الميلادي الأول باحتلال البلاد بعد مقتل الملك الموري بطليموس واندلاع ثورة أيديمون. ورغم القضاء على هذه

الثورة فقد توالت خلال مراحل الاحتلال مواجهات لم تضع حدا لها لا الحملات التي كانت تجردها روما للقضاء عليها ولا اتفاقيات الهدنة التي كانت تعقد مع القبائل.

تبقى المعلومات المتوفرة حول الفترة السابقة عن الاحتلال الروماني للمغرب نادرة، مقارنة مع فترة الاحتلال الروماني، في الوقت الذي تتوفر في شكل واف بالنسبة لباقي ممالك شمال إفريقيا الأخرى. قد يعود ذلك بدون شك إلى الدور الذي كان لهذه الممالك الأخيرة في الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة، من أجل السيادة على حوض البحر الأبيض المتوسط، و بقاء غرب الشمال الإفريقي بعيدا عن الصراع الذي كان قائما بين روما وقرطاجة خلال قرون.

من الإشارات الفريدة التي نتوفر عليها في هذا الشأن ما ورد عند المؤرخ تيتوس ليفيوس (*Titus Livius*) والتي تخص الحديث عن مساعدة باكا (Baga) الملك الموري، لمسنيسا (Massinissa) ابن حاكم مملكة الماسيلين (Massyles) وإمداده بأربعة آلاف محارب ساعدوه على الوصول إلى مملكة أبيه.

نقرأ في هذه الإشارة، أهمية عدد المحاربين الذين كانوا بمملكة الموريين، وذلك من خلال إرسال أربعة آلاف محارب ليساعدوا مسينيسا على عبور أراضي الجيتوليين (Gaetuli) والعودة أدراجهم. إن هذه العودة توحي لنا أن مملكة الموريين، ظلت خلال فترة معينة بعيدة عن الصراع الدائر وقرطاجة وروما وحلفائهما الماسيليون والمسايسيليون. وإذا كان كاركوبينو(J.Carcopino)[1] قد تناول مسألة تحالف ملك الموريين باكا مع مسينيسا والرومان، وأشار إلى أن استجابة هذا الملك لطلب مسينيسا تدخل في هذا الإطار، فإن المعلومات المتوفرة تؤكد موقف الحياد الذي كان للمملكة في هذا الصراع، وبالضبط خلال الحرب البونية الثانية (218-201 ق.م.)، في وقت مالت فيه مملكتا الماسيليين والماسيسوليين إلى جانب طرفي النزاع.

نفس الشيء ينطبق على الفترة التي تلت حكم هذا الملك، فالمصادر تتحدث عن الملك بوكوس الأول الذي كان يحكم بلاد الموريين سنة 118 ق.م، ولا نستقي منها سوى معطيات قليلة تدل على قوة المملكة في ظل حكم هذا الملك[2].

ومع بروز نجم يوغرتن( يوغرطة) على مسرح الأحداث التي عرفتها المنطقة، أصبحت المعلومات المرتبطة ببلاد الموريين متوفرة مقارنة مع الفترة السابقة لهذا الزعيم. فحرب يوغرطة التي لعب فيها بوكوس دورا أساسيا لفائدة الرومان، كانت نقطة تحول في تاريخ

[1] CARCOPINO (J.), *Le Maroc antique*, Paris 1948, p.28.

[2] مجدوب محمد، مملكة الموريين وعلاقتها بروما إلى غاية 33 ق.م. د.د.ع. كلية الآداب فاس 1989.-1990، ص. 43-44.

البلاد. جاء ذلك بعد المحاولات الناجحة التي قام بها القائد الروماني "سولا" (*Sylla*) لإقناع هذا الملك بالوقوف إلى جانب الرومان ضد صهره يوغرتن.

خلف تسليم يوغرتن للرومان من طرف بوكوس، ردة فعل قوية من قبل السكان، الأمر الذي أحدث قطيعة بين الملك ورعيته. في الوقت الذي أظهر فيه هذا الأخير ولاءه لروما، بإرساله تماثيل ذهبية لربات النصر وتماثيل تحمل صورته وهو يسلم يوغرتن للقائد الروماني سولا.[3]

تتمثل أهم الأحداث التي عرفتها نهاية حكم بوكوس في ثورة المورريين ضد أسكاليس. فقد أشار المؤرخ أفلوتارخوس (*Plutarque*) إلى أن سيرطوريوس (*Sertorius*) ممثل القائد الروماني ماريوس (*Marius*)، واجه أسكاليس واحتل تينكي (طنجة) وسلم للمورريين ثرواتهم ومدنهم وحكمهم.[4] ويضيف أ.جودان (A.Jodin) أن سيرطوريوس (*Sertorius*) قد حاصر أسكاليس(*Ascalis*) في وليلي، وقد اعتمد هذا الباحث في تأكيد هذا الحصار، على العثور بالموقع على قذائف حجرية ورصاصات مقلاعية (Balles de fronde) إضافة إلى هدم جزء من السور الأول لوليلي[5]. مع العلم أن لا شيء يؤكد ما ذهب إليه أ.جودان، خاصة أنه قد تمت الإشارة في عدد من الدراسات على أن هذا الجزء من السور أقيم خلال فترة معينة وأنه تم التخلي عنه فيما بعد، ولم تتمكن الحفريات التي عرفتها بعض جهات وليلي لحد الآن من تحديد امتداده.[6]

في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن بلاد المورريين قد أصبحت خلال هذه الفترة مرتبطة بالتطورات التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية، إذ غدت مجالا للمنافسة بين القائدين الرومانيين بومبيوس (*Pompeius*) وقيصر(*César*). فخلال فترة أولى كانت موالية للقائد الروماني بومبيوس، الذي قام بحملة مابين السنتين 81 و80 ق.م، أ سفرت عن تحطيم

---

[3] نفسه، ص.115.

[4] انظر حول هذه النقطة ما أورده محمد مجدوب، ن.م، صص.117-120.

[5] JODIN (A.), *Volubilis regia Iubae contribution à l'étude des civilisations du Maroc antique préclaudien*, Paris1987, pp.307-310.

[6] BEHEL (M), *Fortifications préromaines au Maroc: Lixus et Volubilis, essai de comparaison*, dans *Lixus, Actes du colloque organisé par l'Institut des sciences de l'archéologie et du patrimoine de Rabat avec le concours de l'école française de Rome*, Larache, 8-11 novembre 1989, Rome 1992 pp. 239-247.

LENOIR (E.),*Traditions hellénistiques et techniques romaines dans les enceintes urbaines du Maroc*, dans *la fortification dans l'histoire politique , sociale et culturelle du monde grec* CNRS Colloque International 614( Valbonne, 8-10 Décembre), Paris, 1986, pp.337-344.

بعض المدن، مثل زيليل وسيدي عبد السلام دلبحر وتمودة وناحية طنجة وليكسوس[7]، وقد أرخ لهذا التحطيم بمنتصف القرن الأول قبل الميلاد[8].

كما عرفت نهاية القرن الأول قبل الميلاد، تطورات أثرت بشكل واضح في الأوضاع العامة للبلاد. إذ بعد عودة أربيون(*ARABION*) أحد أبناء مسينيسا، تمكن من قتل سيتيوس (*Sittius*) واسترجع الأراضي التي كان قد استولى عليها بوكوس الثاني. هذا الأخير انحاز إلى صف فانكو (*Fanco*) الموالي للقائد الروماني أوكتافيوس ضد سيكستيوس واربيون الموالين للقائد الروماني أنطونيوس[9]. وتمكن من إعادة السيطرة على نوميديا بعد مقتل أربيون سنة 40 ق.م[10].

دفع تطور الأوضاع بالملكين بوكوس الثاني وبوغود (*Bogud*)، إلى إقامة تحالفات جديدة. هكذا تحالف الأول مع القائد أوكتافيوس والثاني مع القائد أنطونيوس[11]. فقد شن بوغود سنة 38 ق.م. هجوما على إسبانيا فثار ضده رعاياه في تينجي. وانتهت المواجهة بهزيمته، وانتقلت مملكته إلى بوكوس الثاني، في حين حصل سكان تينجي على حق المواطنة. وكانت نهاية بوغود على يد أكريبا (*Agrippa*) في معركة أكتيوم (*Actium*) سنة 31 ق.م.[12]

عرفت مملكة الموريين بعد وفاة بوكوس فترة فراغ في العرش، امتدت بين السنتين 33 و25 ق.م، فاضطر أوكتافيوس إلى أن يتدخل شخصيا في تسييرها. يعكس هذا التسيير المباشر لأمور بلاد موريطانية، رغبة القائد الروماني في إلحاق هذا الإقليم بروما. وإذا كانت بعض الطروحات تقوم على أساس أن بوكوس الثاني (*Bocchus*) لم يخلف وريثا، وبذلك حق للرومان تولي شؤون البلاد[13]، فإن هناك مصادر أخرى ذكرت أبناءا لهذا الملك، وأشارت إلى أن بوكوس ربما ترك وصية لأوكتافيوس. على أن الأمر الذي ظل عالقا، هو الطريقة التي كانت تسير بها موريطانية. فقد جاءت الآراء في هذا الصدد متضاربة، ويمكن أن نرجح، أن موريطانية قد ألحقت ببيتيكا (*Baetica*)، وذلك لتجنب التكاليف التي يتطلبها ضم المملكة[14].

---

[7] مجدوب محمد، مملكة الموريين، ص.124.

[8] TARRADELL (M.), *Marruecos punico*, Tetuan, 1960, p.294.

[9] GSELL (S.), *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* T.8, Paris 1928, p.184.

[10] مجدوب محمد، مملكة الموريين، ص.150

[11] يلاحظ أنه مع اندلاع الحروب الأهلية الرومانية ازدادت وطأة الرومان في موريطانية الذين استغلوا الملوك الموريين لصالحهم.

[12] مجدوب محمد، مملكة الموريين، ص.152.

[13] GSELL (S.), *Histoire ancienne* T8, cit., p.15

[14] DECRET (F.), FANTAR (M.), *L'Afrique du nord dans l'antiquité des origines aux Vème siècle*, Paris, 1981, p.163.

يفسر عدم إلحاق موريطانية بالإمبراطورية الرومانية، في نظرنا، بالمقاومة التي واجهها الرومان، مما استدعى إقامة عدد من المستوطنات، زيليل وبناصا وبابا. اعتمدت كنقط ارتكاز تمهيدا للسيطرة النهائية على البلاد. وحتى وإن كانت فكرة مشروع إلحاق موريطانية وإنشاء ولاية رومانية قد تبلورت ابتداء من سنة 33 ق.م[15]، وأن هناك ظروفا قد حالت دون ذلك، فإن الأسباب الداخلية والمتمثلة في عنف المقاومة سيكون لها وزنها الكبير. فموقف الموريين كان مناهضا لسياسة أوكتافيوس، وهو ما يتجلى أثريا في الهدم الذي عرفته بعض المواقع الشمالية[16]. وقد أعقب هذه الفترة التي استمرت ثمان سنوات، تعيين الإمبراطور أغسطس ليوبا الثاني ملكا على موريطانية.

تتمثل دواعي اختيار يوبا الثاني، في كونه تلقى تربية خاصة داخل البلاط الروماني، بل إنه أظهر ولاءه الدائم للإمبراطور أغسطس، إلى حد أنه قام بتأليهه. ونفس النهج سار عليه ابنه بطليموس.

أثبتت العديد من الدراسات أن هذين الملكين كانا في خدمة روما ويطبقان سياستها الرامية إلى احتواء هذا الإقليم.[17] كما أن الصراع الذي حدث بين يوبا الثاني والقبائل المورية يعود بالأساس إلى حرمان هذه الأخيرة من أراضيها التي استولى عليها الرومان، ووقوفه إلى جانب هؤلاء في مواجهتهم القبائل المعادية لهم. فسياسة هذا الملك كانت تستهدف الحد من تحركات القبائل وتطبيق السياسة الرومانية.[18] هكذا يبدو أن كل هذه الآراء تصب في اتجاه واحد، يتمثل في انعكاس الاستيطان الروماني على البنيات القبلية، وفي خدمة يوبا الثاني للسياسة الرومانية.

وإذا كان البعض قد اعتبر أن الملك بطليموس (*Ptolemaios*) قد سار في نفس النهج الذي سلكه والده فيما يخص التعامل مع القبائل، فهناك من رأى فيه شخصية ساهمت في استقرار الوضع في عهده، عكس ما كان عليه الأمر على عهد سلفه.[19]

مثل القرن الميلادي الأول فترة حاسمة في تاريخ المغرب القديم، لأنه يسجل انتقال المغرب من فترة الحماية التي مثلتها مملكة يوبا الثاني وابنه بطليموس إلى فترة الاحتلال المباشر. لقد تسبب كالكولا (*Calligula*) في إلحاق موريطانية سنة 40 م بالإمبراطورية الرومانية بعد اغتيال ملكها بطلميوس، وبهذا وضع حدا لتجربة الحماية التي استمرت من

---

[15] انظر ما أورده مجدوب محمد حول هذه النقطة: مملكة الموريين، ص.154.

[16] نفسه.

[17] COLTELLONI-TRANNOY (M.), *Le culte royal sous les règne de Juba II et de Ptolémée*, «B.C.T.H », 1992, pp.69-81.

[18] مقدون محمد، ثورة أيديمون، صص.82-88.

[19] انظر في هذا الصدد:

GHAZI-BEN MAISSA (H.), *Encore et toujours sur la mort de Ptolémée roi amazigh de Maurétanie*, « Hespéris-Tamuda », 1995, pp.21-37.

سنة 25 قبل الميلاد إلى سنة 40 ميلادية. شكل مقتل هذا الملك نقطة تحول في تاريخ موريطانية. إذ بادرت روما بعد ذلك إلى تطبيق سياسة الحكم المباشر الذي أصبح يخدم مصالحها. كما فجر مقتل هذا الملك ثورة مورية عارمة في مجموع البلاد، دامت لمدة سنتين، اضطرت معها روما إلى تجنيد قوات مهمة من أجل القضاء عليها. وبالمناسبة يطرح علينا السؤال التالي: هل كان مقتل الملك الموري بطليموس سببا في اندلاع ثورة أيدمون؟

لقد تضاربت الآراء بين الدوافع الذاتية والمتمثلة في إخلاص عبد معتق، هو أيدمون[20]، لسيده، وبين الدوافع الاقتصادية، فالموريون إذا كانوا قد قبلوا استمرارنظام الحماية الرومانية والخضوع لسلطة يوبا الثاني وابنه بطليموس، فلأنهم كانوا يعون جيدا سلبيات الحكم المباشر الذي ستطبقه روما بعد مقتل بطليموس. على هذا الأساس، فنظرية الولاء لها، لا تقوم في نظرنا على أساس قوي، خاصة إذا علمنا أن عددا من القبائل التي انضمت إلى ثورة أيدمون، كثيرا ما عانت من مضايقات يوبا الثاني وبطليموس للقضاء على تحركاتها وذلك خدمة للمصالح الرومانية. وبالتالي فإن الاحتلال المباشر للبلاد كان سببا في ائتلاف هذه القبائل التي كانت تقاوم التدخل الروماني.

هكذا تم وضع حدا لتجربة الحماية التي استمرت من سنة 25 قبل الميلاد إلى سنة 40 ميلادية. تفيد كل القرائن أن نظام الحكم هذا الذي طبقه الإمبراطور أغسطس في موريطانية الغربية شبيه بما قام به في دالماسيا ورايتيا وتراقيا، وما قام به حكام آخرون في جهات أخرى من المعمور آنذاك، ويدخل هذا ضمن سياسة احتواء كل مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط[21].

وإذا كانت الآراء قد تضاربت بخصوص الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتقال موريطانية من إقليم تابع إلى آخر خاضع للاحتلال المباشر، فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن العامل الاقتصادي هو الأرجح، نظرا لما عرفته الإمبراطورية الرومانية من أزمات متوالية أرهقت كاهل الدولة، فاستلزم ذلك البحث عن حلول ناجعة[22].

لقد أعقب مقتل بطليموس رد فعل عنيف من قبل السكان تمثل في ثورة عارمة قادها العبد المعتق أيديمون. وما ساعد على اندلاعها أكثر هو ذلك الشعور الذي انتاب القبائل عند فقدانها لبعض الامتيازات- على قلتها- التي كانت توفرها لهم ملكية محمية مما جعلها تدرك أن هذا الاحتلال المباشر سيحرمها من متنفسها الاقتصادي وسيصبح كاهلها مثقلا بضرائب إضافية.

في ظل هذه الوضعية التي أصبحت عليها البلاد بعد سنة 40 م تفيدنا مجموعة من النقائش والدراسات بأهمية الدور الذي كان لوليلي في ترجيح كفة الرومان. فقد اعتبر البعض هذه

---

[20] هناك من قدم أن أيديمون كانت له مكانة مهمة في بلاط الملك الموري بطليموس:
CARCOPINO (J.), *Le Maroc romain*, Paris, 1943, pp. 194-196

[21] محمد مقدون، ثورة أيدمون، ص.11.

[22] BENABOU (M.), *La résistance africaine à la romanisation*, Paris, Maspero, 1976, p.90.

المدينة نقطة ارتكاز بالنسبة للقوات العسكرية الرومانية، ومركز قوة بالنسبة للسلطة الرومانية[23]. هذه الأهمية جعلت البعض يعتبر وليلي عاصمة يوبا الثاني إلى جانب قيصرية. فإذا كانت الشواهد المتوفرة لدينا تدل على أن قيصرية كانت عاصمة، فإن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لوليلي، إذ لم ترد في النصوص القديمة أية إشارة إلى ذلك[24].

إضافة إلى ذلك هناك من اعتبر أن وليلي كانت خلال هذه الحرب الأولى مرتبطة بروما بحلف يقوم على مساعدة الجيوش الرومانية في رد الأخطار المهددة[25] وقد ظهر ذلك جليا خلال حرب أيدمون[26].فخوف "الوليليين" على مدينتهم وممتلكاتهم جعلهم ينحازون للقوات الرومانية[27]. إذن فقد كان على أيديمون أن يواجه القوات الرومانية[28] والساكنة المرومنة في المدينة. وكانت الحرب بالنسبة لقسم من ساكنة وليلي مناسبة لإظهار ولائهم وتبعيتهم لروما.

لقد حصل هذا التحالف بين الجانبين ربما خلال فترة فراغ العرش التي تمتد من سنة 33 إلى 25 قبل الميلاد[29]،الأمر الذي يعني أن ساكنة وليلي كانت تتمتع بحق المواطنة الرومانية، خاصة وأن هذه المدينة ارتقت إلى مرتبة *مونيكيبيوم* (*Municipium*) بعد هذه الحرب[30]. إن هذه المرتبة، تفسر درجة الرومنة التي وصلتها وليلي حتى قبل إخضاع البلاد للسيطرة الرومانية المباشرة.

---

[23] CARCOPINO (J.), *Le Maroc*, cit., p.177.

[24] نورد هنا مثال *بلينيوس* الشيخ الذي أشار إلى أن القيصرية كانت عاصمة يوبا الثاني، في حين أنه بالنسبة لوليلي يورد فقط أنها كانت بمثابة أبيدوم(*Oppidum*):

PLINE (L.), *H.N.,V*,5 , Texte établi, traduit et commenté par Desanges (J.), Paris , 1980.

[25] CHRISTOL (M.),*Volubilis cité fédérée* ?, « M.E.F.R.A. », 92,1980,1, pp.329-345.

[26] تؤكد نقيشة *I.A.M.*,2, 448، وجود قوة رومانية عززها العثور على نقيشتين مأتميتين في حي التل لجنديين من الكتيبة الأولى الإسبانية:

*La cohors prima hispanorum*, voir REBUFFAT (R.*), L'armée de la Maurétanie Tingitane*, « M.E.F.R.», t.1,1998 , pp.132−128.

[27] RACHET(M.), *Rome et les berbères. Un problème militaire d'Auguste à Dioclétien*, Bruxelles, 1970.

p.132.

[28] خلص دوزانج إلى أنه لا يعرف ما إذا كانت القوات الرومانية قد انطلقت من نقطة عسكرية من نوميديا أو قدمت من بيتيكا أو نسقا معا عملياتهم العسكرية انطلاقا من هاتين القاعدتين :

PLINE (L.*), H.N., V,1-46*, texte établi, traduit et commenté par DESANGE (J.),Paris,1980, p.121.

[29]*Ibid*., p.34; REBUFFAT (R.), *Recherches sur le bassin du Sebou*, « C.R.A.I. », 1986, p.650; LEVEAU (PH.), *Caesarea de Maurétanie, ville romaine et ses compagnes*, Coll .E.F.R., n.70, 1984, p.319.

[30] بدأت هذه الحرب على عهد **كاليكولا** واستمرت على عهد **كلاوديوس(***Claudius***)**. وقد شارك فيها سكان وليلي كقوات مساعدة تحت قيادة **ماركوس فاليريوس سيويروس** وانتهت بانتصار الرومان سنة 42 م.

قدمت كثير من الدراسات وليلي في صورة مدينة محاصرة تعرضت للتخريب بعد الثورة التي قادها أيدمون وقد تم تدعيم هذه الطروحات بالاستبار الذي أنجزه موريس أوزينا بجوار المعبد C، حيث رجح أن المدينة تحطمت عند قيام الثورة وعرفت فراغا عمرانيا خلال القرن الأول والثاني الميلاديين لتستمر الحياة بعد ذلك في الموقع خلال القرن الثالث، وهو التاريخ الذي بني فيه المعبد "س"[31]. وسارت في نفس الاتجاه بعض الأبحاث الأخرى التي ترى أن هذه الحرب قد أدت إلى تقتيل عدد مهم من السكان من بينهم مواطنون عاديون، وإلى استيلاء جيوش أيدمون لفترة معينة على المدينة[32]. إلا أن فكرة التحطيم لم تؤكدها الدراسات اللاحقة،[33] فعدم وجود إعمار خلال القرنين الميلاديين الأول والثاني يعود إلى ما أحدثته العوامل الطبيعية والبشرية في الطبقات من تبعثر في المستويات الأثرية، وإلى محدودية نتائج إستبار أوزينا[34] . وحتى وإن وقع تبني نتائج هذا الاستبار الخاصة بوجود طبقة إحراق، فإن ذلك لا يؤكد فكرة التحطيم، فالأمر يتعلق باستبار لا تتعدى مساحته ثمانية أمتار مربعة من مجموع مساحة الموقع التي تقدر بحوالي أربعين هكتارا. يضاف إلى ذلك أن طبقة الحريق لا تتعدى سنتيمترين، ولا يمكن أن تطابق حجم حطام المدينة أو حتى جزء منه[35].

إن ما يؤكد عدم تبني هذا الافتراض الذي تقدم به موريس أوزينا (M.Euzennat) هو أن كل الحفريات المتوالية التي عرفها الموقع لحد الآن كشفت عن وجود استمرارية في الاستقرار بهذه الجهة[36]، وبذلك فمسألة الحصار أو الاستيلاء على المدينة، وكذا تقتيل أهلها

---

[31] EUZENNAT (M.), *Le temple C de Volubilis et les origines de la cité*, «B.A.M. », 2, 1957, pp.41- 63.

[32] GASCOU (J.), *La succession des bona vacantia et les tribus romaines de Volubilis*, « Ant,Afr », 12, 1978, p.113.

[33] محمد مقدون، ثورة أيديمون، ص.301

[34] نفسه.

[35] LENOIR (M.), *Histoire d'un massacre, Apropos d'IAMlat, 448, et des bona vacantia de Volubilis* dans *Africa romana, Atti del XI Convegno di studio (Sassari, 16-18 décembre 1988), Sassari* 1989, p.97.

[36] أعاد البعض النظر في فكرة وجود آثار حريق ورماد في المستويات التي عرفت تحطيما. من خلال الكشف عن عدد من الكرات الحجرية قرب السور ووجود بعضها الآخر في المستويات الموريطانية لحي التل، وهو ما اعتبر دليلا على تحطيم عنيف. الأمر الذي يؤكد أننا بعيدين بذلك عن سنة 40 م، وقد حاولوا الربط بين آثار الرماد التي تحدث عنها أوزينا وآثار الحريق والرماد الذي أقر بوجوده في حي التل وربط كل ذلك مع الأحداث التي عرفتها البلاد خلال ثورة أيديمون. إلا أن ما يمكن تأكيده، هو عدم وجود أي داع لربط هذا المستوى بحرب أيديمون. حول هذه الفكرة انظر:

BOUZIDI (R*), Recherches archéologiques, sur le quartier du Tumulus (Volubilis),* thèse pour l'obtention du diplôme de 3éme cycle des sciences de l'archéologie et du patrimoine, option archéologie préislamique année 2000-2001, p.226.

غير واردة وعلى العكس من ذلك يمكن الحديث فقط عن تدمير بعض المنشآت القروية في منطقة وليلي خلال العمليات العسكرية استدعتها حرب أيديمون[37].

إن إخماد هذه الثورة لم ينه المواجهة بين سكان موريطانية وقوات الاحتلال الرومانية التي اضطرت لتجنيد قوات إضافية لمواجهة هذه المقاومة، إذ تولى سويطونيوس باولينوس، كما ورد عند بلينيوس االقديم (*Plinius Secundus*) مطاردة المورريين حتى سفوح الأطلس[38]، كما تصدى هوسيديوس كيطا لمقاومة سلابوس التي انتهت بهدنة بين الطرفين[39].

بعد هذه الأحداث التي عرفتها البلاد، قام الإمبراطور كلاوديوس سنة 42م بتقسيم موريطانية إلى قسمين، قسم شرقي يحمل اسم موريطانية القيصرية، وقسم غربي يحمل اسم موريطانية الطنجية. لقد أكد بعض الدارسين[40]على تأخر حدوث هذا التقسيم وأنه تم بصورة بطيئة، مع العلم أن عدم ذكر هذا التقسيم في مصدر أو مصدرين[41] ليس بمؤشر قوي على تأخيره. ويمكن أن ندعم ذلك بالإجراء الذي قام به الإمبراطور كلاوديوس والمتمثل في تعيين حاكم من الفرسان في كل من الولايتين، وهو ما يفسر حرص الإمبراطور على أن تكون له مراقبة مباشرة عليهما[42].

إنها شهادة حية على أن السكان لم يقبلوا هذه السيطرة الأجنبية، وهو ما ستؤكده مقاومتهم التي لم تتوقف حتى بعد الجلاء الروماني عن الجزء الجنوبي من موريطانية الطنجية. ونوعية السلطات التي كانت تمنحها روما للبروكراتور حسب فترات الاستقرار والاضطراب التي تعرفها البلاد. فتعيين م.فاديوس كلير ماكسموس (*M.Fadiusceler Maximus*) الذي كان حاكما (*Prolegatus*) على الولاية[43] يفيد أن الاضطرابات لم تنته بعد[44].

إن إخضاع البلاد للسيطرة الرومانية وإنشاء إقليم موريطانية الطنجية عززهما الإمبراطور كلاوديوس الذي تابع تطبيق سياسة أوغسطس، بمنح مدينة وليلي مرتبة مونيكبيوم. وقد أشار بعض الباحثين إلى أنه لم يتم إنشاء أية "بلدية" في موريطانية الطنجية بعد هذا التاريخ[45] لأن الأباطرة الرومان ربما لم يكونوا يشجعون الحياة البلدية والرومنة[46].

---

[37] *Ibid*., p.102.

[38] PLINE (L.), *H.N*., V, 1,14-16, texte établi, traduit et commenté par DESANGES (J.), Paris, 1980.

[39] BENABOU (M..), *La résistance*, cit., p.92.

[40] CARCOPINO (J.), *Volubilis regia Ivbae*, « Hésperis », 1937, pp.15-17.

[41] أنظر مثلا:

CARCOPINO (J.), Volubilis, cit., pp.15-17

[42] BENABOU (M.), *La résistance*, cit., p.94.

, 56.*I.L.M* [43]

[44] BENABOU (M.), *La résistance*, cit., p.94.

[45] Ibid., pp.238-240.

ويبدو أن استمرار انعدام الأمن في موريطانية هو الذي لم يشجع على إنشاء بلديات أخرى بل أكثر من ذلك هناك من عزا هذا الأمر، إلى ضعف الكثافة السكانية.[47]

واعتمادا على النقيشة التي عثر عليها في وليلي[48]، فإن إنشاء بلدية وليلي حصل بين 25 يناير 41 م و24 يناير 45 م، إذن فقد مرت أربع سنوات على حرب أيدمون وتحويل مدينة وليلي إلى بلدية. خلال سنة42 م بعد هزيمة سلابوس (*Salabus*) أرسل ماركوس فاليريوس سيفيروس(M.Valerius Severus) في سفارة إلى روما للحصول على امتيازات[49] منها ما يخص الجانب الضريبي[50]، إذ سيتم إعفاء السكان من أداء الضرائب لمدة عشر سنوات ابتداءا من سنة 44 م[51].

يؤكد تسيير وليلي من قبل هذا الشخص الذي كان إديلا، كما هو وارد على النقيشة، ووقوفها بعد مرحلة الإلحاق سنة 40 م، إلى جانب روما في مواجهتها لثورة أيدمون، الرومنة العميقة للمدينة، ويتجلى ذلك بوضوح في النقائش التي تبين درجة رومنة المدينة قبل أن تصبح بلدية. فوظيفة الإيديلية كانت موجودة بوليلي قبل ارتقاء المدينة إلى بلدية، ذلك أن ماركوس فاليريوس سيفيروس كان شوفيطا قبل أن يصبح إيديلا.[52] إن هذه الرومنة المبكرة تفسر في نظر البعض بانحياز وليلي إلى جانب الرومان خلال حرب أيدمون[53]. تم الوقوف على هذه المسألة كذلك في مدن أخرى خارج موريطانية الطنجية، مثل مدينة ليبتس التي ظهرت فيها بوادر الرومنة قبل تشكيل البلدية، إضافة إلى أن الشوفيطة سبقت الإديلية[54].

إن درجة الرومنة التي بلغتها وليلي خلال هذه الفترة السابقة عن فترة الإلحاق الروماني، يمكن أن تفسر بتأثير المستوطنات الرومانية التي أقيمت في موريطانية خلال سنوات 33-27 قبل الميلاد، والتي كانت لها علاقة مع وليلي لدرجة أن الدفاع عن المصالح الرومانية بات مشتركا وواجبا بين مجموع سكانها.[55] وإذا أضفنا إلى ذلك أن مؤسسة الإيديلية التي لا نجدها إلا في المدن ذات المؤسسات الرومانية، فإن ذلك يفسر لنا عمق التأثير الذي مارسته مستوطنات موريطانيا الطنجية. لقد منح الإمبراطور كلاوديوس، ساكنة وليلي، المواطنة الرومانية وحق الزواج من النساء المحليات والإعفاء من أداء الضرائب، كل ذلك من شأنه

---

46 *Ibid*., p.159.

47 *Ibid*., p.299.

48 IAM,2,448

49 GASGOU (J.), La succession, cit., p.103-124.

50 CHRISTOL (M.), Volubilis, cit., p.330.

51 CHATELAIN (L.), *Le Maroc des romains, étude sur les centres antiques de la Maurétanie occidentale*, Paris, 1946, p.18.

52 *Ibid*., p.330.

53 يعكس مضمون النقيشة التزام سكان وليلي بالوقوف إلى جانب روما.

54 CHATELAIN (L.), *Le Maroc*, cit., p.336.

55 REBUFFAT (R.), Recherches, cit., p.650.

أن يعوض الخسائر التي خلفتها حرب أيديمون وحصدت عددا من المدنيين والعسكريين، كانوا يتولون مهام تسيير هذه الحاضرة[56].

أثارت مسألة انتقال وليلي إلى مرتبة بلدية خلافا بين الباحثين، خلص البعض منهم إلى أن بلدية وليلي أنشئت حين اندلعت ثورة أيديمون، أي عندما تولى ماركوس فاليريوس سيفيروس قيادة كتيبة من المساعدين الوليليين، وأن الحرب خلقت فراغا اضطر معه الإمبراطور كلاوديوس إلى ترقية بعض المحاربين إلى صف المواطنين الرومان. وبهذا فإن وليلي كانت بلدية لاتينية قبل حرب أيديمون مادام أن كلاوديوس قد أنشأها خلال بداية عهده سنة 41 م، أي أنها أصبحت بلدية لاتينية وليست بلدية رومانية. هذه المسألة عارضها البعض،[57] ذلك أن الإمبراطور كلاوديوس جعل من وليلي بلدية رومانية وليس بلدية لاتينية فقط، وهذا ما توضحه النقيشة[58] التي تضمنت شكر البلدية للإمبراطور على الحصول على المواطنة[59].

أدت الحرب بعدد من الدارسين إلى الحديث عن خراب تعرضت له المدينة، إلا أن نتائج الحفريات الأخيرة فندت ذلك، إذ أكدت أن العديد من المباني قد تم تشييدها خلال هذا القرن. كما تفيد الإيبيغرافية أن القرن الأول كان قرن هدوء واستقرار في عموم موريطانية الطنجية، هذا ما تعكسه العديد من الشهادات، فتعيين سيكستيوس كايكيليانوس (*Sextius Caecilianus*) سنة 75 م لمهمة إدارية صرفة، يزكي فكرة اعتبار هذا القرن، بعد القضاء على ثورة أيديمون، مرحلة توسع حضري كما تؤكد ذلك البنايات التي تم التأريخ لها اعتمادا على النقائش.

لقد عرف القرن الميلادي الأول بموازاة مع هذه المواجهات بين روما والسكان المحليين حركة عمرانية تشهد عليها المآثر العمرانية في عدد من المدن. ففي مدينة وليلي أفادت الدراسات التي اهتمت بهذه المدينة بانطلاقة عمرانية خلال هذا القرن[60]، بل تم رصد هذا

---

[56] CUQ (E.), *La cité Punique et le municipe de Volubilis*, «C.R.A.I. », 1920, p.349.

[57] GASGOU (J.), *Municipia civium romanorum*, « Latomus », t.30, 1971, pp.138-141

[58] *ILM, n° 56*

[59] إلا أن شاستنيول (CHASTAGNOL) خالف بدوره رأي صوماني(SAUMAGNE) واتفق مع كاسكو GASGOU (J.), فيما يخص المرحلة الأولى فقط والتي تنتهي مع وظيفة الإحصاء التي تقلدها كلاوديوس سنة 47–48 م . فعندما تنال حاضرة الحق اللاتيني أو أنها كانت تتمتع به، يمكن أن تحصل في الغالب على لقب بلدية، وابتداء من هذه الفترة، يمكن الحديث في نظر أ. شاسطنيول CHASTAGNOL (A.), عن بلديات لاتينية، إذ أن كلمة بلدية أصبحت تطلق فقط، على الحواضر ذات القانون اللاتيني:

CHASTAGNOL (A.), *Considérations sur les municipes latins du premier siècle ap.jc*., dans *l'Afrique dans l'occident romain (1er siècle av.j.-IV siècle qp.j.c.), Actes du colloque organisé par l'Ecole Française de Rome* (Rome, 3-5, decembre1987), Rome 1990, pp.354 et 355.

[60] من الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الدراسة التي شملت وليلي خلال القرن الميلادي الأول، هي وجود تطور مماثل خلال هذه الفترة بين وليلي وباديتها:

AKERRAZ (A.), LENOIR (E.), *Volubilis et son territoire au 1er siècle de notre ère, dans*

التطور كذلك في مدن أخرى. ففي الدشر الجديد أبانت الحفريات عن توسع المدينة منذ نهاية القرن الميلادي الأول[61].

وفي ليكسوس، ورغم غياب معطيات استراتيغرافية دقيقة، يمكن الحديث عن دينامية المدينة منذ فترة إنشاء الإقليم وخلال القرن الميلادي الأول. اتخذت المدينة خلال القرن الميلادي الأول شكل أوبيدوم محاط بسور[62]. إلى هذه الفترة كذلك يعود الحي الصناعي وحي المسرح وحي المعابد. كما أنه خلال هذه الفترة أو بعدها بقليل تم بناء المنازل ذات الباحات[63]. وبذلك فإن منشآت المدينة خلال هذه الفترة كانت حلقة أخرى في التطور الذي عرفه كل الإقليم على عهد الفلافيين. أما في سلا فقد أبرزت بعض الدراسات أن أغلب المباني العمومية بنيت منذ بداية الفترة الرومانية[64]. يتعلق الأمر هنا بالفوروم والكابتول وكذا الحمامات، وبذلك أصبحت المدينة مركزا حضريا خلال القرن الميلادي الأول.

## خاتمة

تمكنت روما بعد إحكام سيطرتها على بلاد نوميديا من تنفيذ مخططاتها الاستعمارية في بلاد المغرب القديم. عرفت هذه السياسة مدّاً وجزراً في مرحلتها الأولى، قبل أن تنتهي بإحكام السيطرة على البلاد وجعلها تحت الاحتلال المباشر لروما. ومع ذلك فقد توالت خلال مراحل الاحتلال مواجهات لم تضع حدا لها لا الحملات التي كانت تجردها للقضاء عليها ولا اتفاقيات الهدنة التي كانت تعقد مع القبائل. فبعد ثلاثة قرون من الاحتلال اضطرت روما إلى الجلاء في مرحلة أولى، مع نهاية القرن الثالث، عن القسم الجنوبي من البلاد والاحتفاظ بالمجال الموجود شمال وادي اللوكوس، قبل أن تترك البلاد خلال مرحلة لاحقة.

---

*l'Afrique dans l'occident Romain, (I av.jc.-4 ap.jc.), Actes du colloque organisé par l'école française de Rome, sous le patronage de l'institut National d'archéologie et d'art de Tunis*, Rome, 3-5 décembre1987, collection de l'école française de Rome, palais Farnèse, 1990, p.229

[61] AKERRAZ (A.), et alii, *Fouilles de Dchar jdid, 1977-1980*, «B.A.M.», 14,1981-1982, p.191.

[62] PONSICH (M.), *Lixus : Informations archéologiques*, «A.N.R.W. », II, 10, 2,1982 , p.825.

[63] LENOIR (M.), *Lixus à l'époque romaine dans Lixus, Actes du colloque organisé par l'Institut des sciences de l'archéologie et du patrimoine de Rabat avec le concours de l'école française de Rome, Larache, 8-11 novembre 1989*, Rome 1992, p.286

[64] BOUBE (J.), *Les nécropoles de Sala*, Paris, 1999, p.17.

## بيبليوغرافيا

مجدوب محمد، مملكة الموريين وعلاقتها بروما إلى غاية 33 ق.م. د.د.ع. كلية الآداب فاس 1990-.1989

AKERRAZ (A.), LENOIR (E.), *Volubilis et son territoire au 1er siècle de notre ère, dans l'Afrique dans l'occident Romain, (I av.jc.-4 ap.jc.), Actes du colloque organisé par l'école française de Rome, sous le patronage de l'institut National d'archéologie et d'art de Tunis*, Rome, 3-5 décembre1987, collection de l'école française de Rome, palais Farnèse, 1990, pp.212-229

AKERRAZ (A.), et alii, *Fouilles de Dchar jdid, 1977-1980*, «B.A.M.», 14,1981-1982, pp.169-225.

BEHEL (M), *Fortifications préromaines au Maroc: Lixus et Volubilis, essai de comparaison*, dans *Lixus, Actes du colloque organisé par l'Institut des sciences de l'archéologie et du patrimoine de Rabat avec le concours de l'école française de Rome*, Larache, 8-11 novembre 1989, Rome 1992 pp. 239-247.

BENABOU (M.), *La résistance africaine à la romanisation*, Paris, Maspero, 1976

BOUBE (J.), *Les nécropoles de Sala*, Paris, 1999

BOUZIDI (R*), Recherches archéologiques, sur le quartier du Tumulus (Volubilis),* thèse pour l'obtention du diplôme de 3éme cycle des sciences de l'archéologie et du patrimoine, option archéologie préislamique année 2000-2001

CARCOPINO (J.), *Le Maroc antique*, Paris 1948

CHASTAGNOL (A.), *Considérations sur les municipes latins du premier siècle ap.jc.*, dans *l'Afrique dans l'occident romain (1er siècle av.j.-IV siècle qp.j.c.), Actes du colloque organisé par l'Ecole Française de Rome* (Rome, 3-5, decembre1987), Rome 1990, pp.351-365.

CHATELAIN (L.), *Le Maroc des romains, étude sur les centres antiques de la Maurétanie occidentale*, Paris, 1946

CHRISTOL (M.),*Volubilis cité fédérée* ?, « M.E.F.R.A. », 92,1980,1, pp.329-345.

COLTELLONI-TRANNOY (M.), *Le culte royal sous les règne de Juba II et de Ptolémée*, «B.C.T.H », 1992, pp.69-81

CUQ (E.), *La cité Punique et le municipe de Volubilis*, «C.R.A.I. », 1920, pp.339-350.

DECRET (F.), FANTAR (M.), *L'Afrique du nord dans l'antiquité des origines aux*

*Vème siècle*, Paris, 1981

EUZENNAT (M.), *Le temple C de Volubilis et les origines de la cité*, «B.A.M. », 2, 1957, pp.41- 63

GASCOU (J.), *La succession des bona vacantia et les tribus romaines de Volubilis*, « Ant,Afr », 12, 1978, pp. 103-124.

GHAZI-BEN MAISSA (H.), *Encore et toujours sur la mort de Ptolémée roi amazigh de Maurétanie*, « Hespéris-Tamuda », 1995, pp.21-37.

GSELL (S.), *Histoire ancienne de l'Afrique du nord,* T.8, Paris 1928

JODIN (A.), *Volubilis regia Iubae contribution à l'étude des civilisations du Maroc antique préclaudien,* Paris1987

LENOIR (E.),*Traditions hellénistiques et techniques romaines dans les enceintes urbaines du Maroc*, dans *la fortification dans l'histoire politique , sociale et culturelle du monde grec* CNRS Colloque International 614( Valbonne, 8-10 Décembre), Paris, 1986, pp.337-344.

LENOIR (M.), *Histoire d'un massacre, Apropos d'IAMlat, 448, et des bona vacantia de Volubilis* dans *Africa romana, Atti del XI Convegno di studio (Sassari, 16-18 décembre 1988), Sassari* 1989, pp.89-103

LENOIR (M.), *Lixus à l'époque romaine dans Lixus, Actes du colloque organisé par l'Institut des sciences de l'archéologie et du patrimoine de Rabat avec le concours de l'école française de Rome, Larache, 8-11 novembre 1989*, Rome 1992, p.286

LEVEAU (PH.), *Caesarea de Maurétanie, ville romaine et ses compagnes*, Coll .E.F.R., n.70, 1984

PLINE (L.), *H.N., V.*5 , Texte établi, traduit et commenté par Desanges (J.), Paris , 1980.

PONSICH (M.), *Lixus : Informations archéologiques*, «A.N.R.W. », II, 10, 2,1982, pp. 817-849.

RACHET(M.), *Rome et les berbères. Un problème militaire d'Auguste à Dioclétien*, Bruxelles, 1970.

REBUFFAT (R.*), L'armée de la Maurétanie Tingitane*, « M.E.F.R.», t.1, 1998, pp.132-128.

TARRADELL (M.), *Marruecos punico,* Tetuan, 1960.

# مقاومة الزعامات الدرقاوية الأمازيغية للغزو الفرنسي: سيدي علي أمهاوش نموذجا

قاسم الحادك
كلية الآداب سايس فاس

*Cet article traite de la contribution de l'un des grands chefs soufistes derkaouis amazighes dans la lutte contre l'invasion coloniale française. Il s'agit de Sidi Ali Amhaouch qui a fait face aux forces militaires françaises et a incité les tribus au jihad et à l'organisation de leur résistance. L'accent est mis sur certains aspects d'une importance considérable relatifs à l'activité politique et religieuse hostile aux forces de l'occupation et dont l'artisan était ce chef derkaoui durant plusieurs années dans les régions amazighes du Moyen-Atlas.*

*Sidi Ali Amhaouch a fourni beaucoup d'efforts pour sensibiliser les différentes tribus du Moyen-Atlas qui étaient la cible des opérations militaires françaises. Maintes tribus ont répondu favorablement à son appel. Il a organisé également une activité massive de sensibilisation dans les tribus d'Ait Sokhman et à l'extérieur sur les plans religieux, politique et militaire. Il a réussi ainsi à pérenniser le niveau de la mobilisation des tribus et à sauvegarder la cohésion entre elles pour pouvoir continuer la résistance contre les forces de l'occupation française et ce malgré les entraves et les obstacles qui affaiblissent son activité et l'empêchent d'élargir son mouvement.*

## تقديم

ووجه الغزو العسكري الفرنسي في منطقة الأطلس المتوسط بمقاومة عنيفة، تبنتها الزعامات القبلية والدينية الدرقاوية التي عملت على تأطير قبائل المنطقة ودعوتها إلى التكتل والتنسيق لمواجهة الخطر الأجنبي المشترك، والاحتفاظ بمستوى من التعبئة وبحد أدنى من الوحدة بينها بهدف إطالة أمد المواجهة ضد قوات الاحتلال، رغم العراقيل الكبيرة التي كانت تحد من نشاطها وتحركاتها. ويعد سيدي علي أمهاوش من أبرز هذه الزعامات القبلية والصوفية الدرقاوية الأمازيغية التي وقفت في وجه الغزو العسكري الفرنسي ودعت إلى الجهاد وحث القبائل على تنظيم المقاومة ممثلة تيار المقاومة والجهاد أحسن تمثيل. فما هي إسهامات سيدي علي أمهاوش في مقاومة الغزو الاستعماري؟ وما الأدوار التي قام بها هذا الزعيم الدرقاوي في مقاومته للاحتلال الفرنسي؟ وإلى أي حد نجح في تجاوز حالة الانقسام الذي كانت تعيشها المجتمعات القبلية لمناطق الأطلس المتوسط، وتوعيتها

وتأطيرها وإقناعها بضرورة تناسي خلافاتها والتصدي للمشاريع التوسعية الفرنسية؟ وما درجة التنسيق والتحالف التي كانت بينه وبين باقي زعماء حركات المقاومة في المنطقة وخصوصا موحا أوحمو زعيم المقاومة الزيانية ؟

## 1. التعريف بسيدي علي أمهاوش

ينتسب آل أمهاوش إلى فخدة آيت ويرا من قبيلة آيت سري (أكنسوس محمد، 1994: 309) الواقعة بين أم الربيع وواد العبيد، والتي تعد القصيبة مركزها الاقتصادي. ترجع تسميتهم بآل أمهاوش إلى جدهم سيدي علي احساين الذي تزوج في القرن الثامن عشر بامرأة تسمى تمهاوشت (Drouin J, 1975: 5) . امتد تأثير آل أمهاوش ونفوذهم لقرنين من الزمن (1730-1932)، وتميز تاريخهم بفترات من القوة والضعف. وإذا كان نفوذهم قد امتد سابقا ليشمل القسم الأكبر من آيت أومالو، إيشقرن، آيت ويرا وآيت مگيلد ملوية، فإنه تقلص وأصبح يقتصر على آيت سخمان وقسم من إيشقرن (Guennoun S, 1929 : 40). وبعد وفاة مولاي العربي الدرقاوي مؤسس الطريقة الدرقاوية ارتبط آل أمهاوش بزاوية كاوز في وادي زيز التي أسسها محمد العربي (Drouin J, 1975 : 15) ، والتي تعد إحدى فروع الزاوية الدرقاوية الأم الأكثر أهمية.

يعد سيدي علي أوسيدي المكي أمهاوش من أبرز زعماء آل أمهاوش، ازداد سنة 1844 (Drouin J, :1975 59) ، وأصبح على عهد السلطان المولى الحسن الزعيم الروحي والسياسي لآل أمهاوش ولكل القبائل التي تنتمي لحلفه. ويعتبر"أول من تقلد الدرقاوية...، حيث تتلمذ لسيدي محمد العربي وصاهره... " (بن لحسن محمد، 1997: 480). كما تتلمذ أيضا على يد الشيخ أحمد البدوي والطيب بن محمد بن عبد المالك الهواري والعربي الهواري، وهي شخصيات تنحدر من وسط ديني يتمتع بنفوذ كبير في الجنوب الشرقي المغربي. وبغية تقوية مكانته وتدعيمها عمد سيدي علي إلى عقد عدة تحالفات مع هذه الأوساط الدينية الدرقاوية في الجنوب الشرقي المغربي أساسها علاقات زواج ومصاهرة، حيث زوج إحدى بناته لمولاي التقي ابن سيدي محمد العربي والأخرى لسيدي أبا الهواري، فأصبحت وضعية سيدي علي أكثر صلابة ومتانة (Drague G, 1951: 153).

استفاد سيدي علي من الرصيد الديني والسياسي الكبير الذي راكتمه الزعامات الأمهاوشية السابقة، لمواجهة الأطماع التوسعية للزعيم الزياني موحا أوحمو المدعوم من قبل المخزن (Guennoun S, 1929: 40). ورغم أن سيدي علي لم يبد في البداية أية عداوة تجاه المخزن وحافظ على علاقات متميزة مع السلطان المولى الحسن الذي استقبله في فاس، فإن مكائد ودسائس الزعيم الزياني دفعت بسيدي علي إلى المعارضة، فبعد أن حظي موحا أوحمو بدعم المخزن المركزي ومساندة طموحاته التوسعية في إطار تكتيك مخزني قديم يهدف إلى إضعاف هذه الزعامات القبلية واستنزاف قدراتها العسكرية والبشرية، كان من الطبيعي أن تواجه طموحاته التوسعية بمعارضة قوية من قبل الزعيم الدرقاوي سيدي علي

أمهاوش الذي لا يمكنه أن يستسلم أو يتراجع أمام وافد جديد بدأ يهدد سلطته ونفوذه (Drague G, 1951: 154 -155).

وابتداء من سنة 1880 أصبح تأثير سيدي علي أمهاوش ونفوذه كبيرين للغاية، وامتد ليشمل قبائل بني مكيلد ملوية، وإشقرن، وآيت يحند، وآيت سخمان، وآيت ويرا وآيت محاند، في الوقت الذي بسط فيه موحا أوحمو سلطته على الزيانيين، وآيت سكوكو وآيت اسحاق (Drague G, 1951: 155). وانطلاقا من ذلك التاريخ "والحروب متصلة بين هاته القبائل (بزعامة سيدي علي ) ومحمد أوحمو والمحلة السلطانية التي معه، إلى أن كانت آخر معركة بينهما عندما كانت الجيوش الفرنسية تطل على الجبال الأطلسية" (بن لحسن محمد، 1997: 481).

## 2. سيدي علي أمهاوش وحركات المقاومة في منطقة الجنوب الشرقي المغربي

انطلاقا من موقفه المعادي للاحتلال الفرنسي لم ينتظر سيدي علي أمهاوش توغل القوات الفرنسية في تراب قبيلته واختراقها لمجالها الحيوي للقيام بتعبئة أوساطه القبلية وتنظيمها، بل نهض فورا للتصدي لها وإيقاف زحفها خارج مناطق نفوذه (Cèlerier H, 1926: 83-84)، رغم ما تميزت به من تفوق عسكري وما خلفه ذلك من تضحيات ومعاناة.

ومباشرة بعد توصله بأنباء التوغل العسكري الفرنسي في الجنوب الشرقي المغربي، وخاصة في منطقة بوذنيب (Guennoun S, 1929: 41)، ضاعف من نداءاته للجهاد في المناطق التابعة له ونجح في تعبئة حولي 200 فارس و300 من المشاة (Lmoubariki M, 1990: 198). وفي هذا الإطار يقول المنصوري[1]: "عندما تسامع حديث هذه المعارك الجهادية في بوذنيب وناحيته، وتطاير الركبان بخبرها إلى الآفاق المغربية، ألهب الشعور في ذوي الغيرة الوطنية، وخاصة أعيان البرابر الأطلسية، ومن هؤلاء الشيخ البركة الوجيه سيدي علي بن المكي أمهاوش، الذي كان له صيت ذائع في قبائل إشقرن وآيت سخمان، فقام في هذه القبائل التي تصيخ له، ويعتقدون بركته، فاجتمع عليه منهم الجم الغفير" (بن لحسن محمد، 1997: 406)[2].

[1] ـ في إطار سعينا لتقديم رواية معقولة لوقائع وأحداث المقاومة المغربية، وبغية مقابلة ومقارنة المعلومات المصدرية وآراء الدارسين والمهتمين حول قضاياها بهدف الوصول إلى أحكام أقرب إلى الموضوعية وتفادي سلبيات الكتابات الفرنسية، أغنينا هذا البحث بوجهة نظر مغربية ذات قيمة مضافة كبيرة، لأن صاحبها عايش هذه المرحلة، يتعلق الأمر بمخطوط "كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر" لأحمد بن قاسم المنصوري، الذي اهتم بتاريخ المقاومة المغربية بشقيها الفكري المتمثل في نداءات ودعوات الفقهاء والعلماء في كل من الأطلس وتافيلالت إلى الجهاد، والعسكري بتناوله صفحات من الكفاح المسلح الذي خاضته قبائل الأطلس المتوسط.

[2] ـ حسب كّنون، فقد استطاع سيدي علي أمهاوش تعبئة عدة آلاف من المقاومين، غير أن هذا العدد الضخم يعد مبالغا فيه، ويبقى الرقم الذي أورده المباركي اعتمادا على أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية هو الأقرب إلى الواقع.

وقد شكل الانتماء الصوفي المشترك للزعامات الدينية والقبلية الأمازيغية للجنوب الشرقي وآيت سخمان حافزا مهما لمحاولات التنسيق هذه التي دشنها الزعيم الدرقاوي سيدي علي أمهاوش، والتي أبانت عن درجة عالية من "الوعي السياسي".

طالب سيدي علي أمهاوش الزعامات الدينية الدرقاوية لحركة المقاومة في الجنوب الشرقي بانتظار وصوله قبل بدء هجومها ضد المراكز الفرنسية، لكن تباطؤ سيدي علي ورجاله حال بينهم وبين المشاركة في هذا العمل العسكري (Lmoubariki M, 1990: 198).

ورغم تفكك هذه الحركة بسبب الرد العسكري الفرنسي القوي، لم يتراجع سيدي علي بشكل نهائي، حيث قام في مارس 1909 بتشكيل حركة في مدغرة مكونة من 500 فارس و800 من المشاة (Lmoubariki M, 1990: 199)، لكنها تفككت بدورها بطريقة فجائية في أبريل من نفس السنة دون أن تقوم بأي عمل ضد القوات الفرنسية.

هذا الغموض المرتبط بمشاركة سيدي علي أمهاوش في العمليات الجهادية في الجنوب الشرقي المغربي يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب التي جعلت هذا الزعيم الدرقاوي الأمازيغي يقتصر على حالة الاستنفار والتعبئة في صفوف رجاله دون الانتقال إلى المشاركة الفعلية في قتال القوات الفرنسية، والخلفيات التي تحكمت في هذا الموقف الذي تبناه وجعلته يعود أدراجه دون أي اصطدام مع قوات الاحتلال (Guennoun S, 1929: 41).

يرجع المنصوري ذلك إلى كثرة شكاوى الساكنة من العبء الذي شكلته قوات سيدي علي أمهاوش على مجتمعات المنطقة، التي كانت تعاني أصلا من ظروف الحياة القاسية في منطقة شبه صحراوية تعاني هشاشة كبيرة على المستوى الاقتصادي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية من مياه وأراضي رعوية، وهو ما جعلهم يتوسلون إلى سيدي علي أمهاوش ليخلصهم "من هذا العبء الثقيل الذي لزمهم بدون جدوى، فلا هذا الجيش تقدم لمقاومة العدو ولا هو خفف عليهم من ثقل هذه التكاليف، فأصاخ سيدي علي أمهاوش لشكايتهم وأقلع هو وجيشه البربري وقفل بدون أية مقاومة تذكر له في هذا التاريخ" (بن لحسن محمد، 1997: 406). لكن إذا كانت هذه الرواية التي قدمها المنصوري قد أماطت اللثام ولو نسبيا عن الأسباب الكامنة وراء عودة سيدي علي أمهاوش ورجاله، فإن الغموض لا يزال يكتنف موقفه من حركة المقاومة بمنطقة الجنوب الشرقي ورفضه المشاركة في عملياتها ضد القوات الفرنسية.

وفي هذا الإطار تقدم مصادر الاستعلامات الفرنسية تفسيرا مغايرا لموقف المنصوري، حيث تعتبر أن هذا الأخير وبمجرد توصله بأخبار انهزام حركات المقاومة في الجرف وفي تازوكّرت والخسائر الجسيمة التي تكبدتها، ووقوفه على قوة الجيش الفرنسي وإمكانياته العسكرية الهائلة، عاد راجعا إلى بلاده بعدما أقنع رجاله بأن لا مجال لقتال الجيوش الفرنسية خوفا من تقلص نفوذه وتراجع هيبته في حالة هزيمته (Guennoun S, 1929: 41). ولكي يبرر قرار العودة إلى بلاد آيت سخمان دون شن أي هجوم على

الفرنسيين، أعلن سيدي علي بأنه لا يريد أن يمنح "للكفار" أية فرصة للزحف على مدغرة المقر المقدس للدرقاويين (Lmoubariki M, 1990: 199).

إن قرار سيدي علي لا يمكننا فهمه إلا إذا ربطناه بالتراجع العام الذي عرفته حركة المقاومة في منطقة الجنوب الشرقي بعد انتكاسات 1908م من جهة (Lmoubariki M, 1990: 199)، وبانشغاله الكبير باحتمال فقدانه للتأثير السياسي والديني المهم الذي كان يتمتع به في المجتمعات القبلية الأمازيغية للأطلس المتوسط في حالة انهزامه (Cèlerier H, 1926: 83)[3]، خصوصا في ظل تهديدات الزعيم الزياني باحتلال قصور آيت أمهاوش بعد فترة قصيرة من التفاهم بين الزعيمين.

وقد تفطن الفرنسيون إلى الخطورة التي كانت تشكلها دعاية سيدي علي أمهاوش في المجتمعات القبلية للأطلس المتوسط على مستقبل التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة، حيث اعتبرت أن "الخطر الذي يجب أن نأخذه بعين الاعتبار منذ الآن يتمثل في الحملات الدعائية المعادية التي يقودها علي أمهاوش في الأطلس المتوسط، والذي يبدو أنه نجح في استمالة جل القبائل الجبلية بين أعالي أم الربيع وأعالي ملوية بهدف القيام بعمل عسكري مشترك ضدنا" (R.M.P, Janvier, 1914: 1)[4]. الشيء الذي جعل العسكريين الفرنسيين يلقبونه بـ"ملك الجبال"، ويعتبرونه الحلقة الأقوى في منطقة الأطلس المتوسط.

كان سيدي علي يكثف من نشاطه السياسي خلال فصل الشتاء من كل سنة متنقلا بين المراكز الدرقاوية الأمازيغية للأطلس المتوسط، وخصوصا تيغسالين والقباب تفاديا لملاحقته من قبل قوات الاحتلال التي كانت تعمد إلى وقف أنشطتها العسكرية خلال هذه الفترة بسبب الظروف المناخية القاسية.

وقد أسفرت هذه التحركات المكثفة التي كان يقوم بها هذا الزعيم الدرقاوي الأمازيغي عن حالة من الاستنفار عمت جل القبائل المهتمة بالغزو العسكري الفرنسي، وتجلت في تشكل عدة حركات كتلك التي تكونت خلال النصف الأول من شهر يناير 1914 في تينتغالين، التي تبعد حوالي 40 كلم شرق قصبة تادلة (R.M.P, Janvier, 1914: 1). وهو ما جعل العسكريين الفرنسيين يشيرون إلى نجاح هذه الحملات الدعائية التي يقوم بها سيدي علي أمهاوش في جعل الأوساط القبلية الجبلية ترفض كل شكل من أشكال الخضوع ومستعدة لبدء القتال مع أول إشارة، ويؤكدون ضرورة مراقبة هذه الاضطرابات التي أحدثتها أنشطته عن قرب (R.M.P, Janvier, 1914: 2).

---

[3] ـ يعتبر سيدي علي واحدا من الزعماء الثلاثة الكبار للأطلس المتوسط، غير أنه يتميز عن الزعيمين موحى أوحمو وموحا أوسعيد بنفوذه الديني الكبير في الأوساط القبلية للأطلس المتوسط باعتباره زعيما درقاويا مهما "يرتكز على انتمائه الدرقاوي لكي يقوي دعايته في قبائل الأطلس المتوسط، فالسلطة المطلقة التي يكتسبها بصفته زعيما دينيا درقاويا مكنته من مضاعفة نفوذه وزيادة تأثيره" (Cèlerier H, 1926: 83)

[4] - Rapport mensuel politique, Janvier, 1914, A.N.R, S8.

## 3. علاقة سيدي علي أمهاوش بموحا أوحمو زعيم المقاومة الزيانية

تشير مختلف المصادر أن العلاقة بين الزعيم الزياني موحى أوحمو والزعيم الدرقاوي سيدي علي أمهاوش كانت جد متوترة وأحيانا دموية (Drague G, 1951: 154)، فقد خاض الزعيمان حروبا شرسة غالبا ما انتهت بدمار كبير وخسائر بشرية جسيمة بين الطرفين (Guennoun S, 1929: 40)، ففي سنة 1908 التمس سيدي علي أمهاوش من موحا أوحمو المشاركة في حركته لمساعدة حركات المقاومة في الجنوب الشرقي، لكن هذا الأخير رفض بدعوى عدم اهتمامه بنجدة الصحراويين "الذين سوف لن يقوموا ـ حسب الزعيم الزياني ـ بأي عمل لنجدة الزيانيين في حالة تعرضهم لأي هجوم" (Guennoun S, 1929: 46).

أغضب هذا الموقف سيدي علي أمهاوش الذي حمل الزعيم الزياني المسؤولية الكاملة في الهزيمة التي لحقت بالمسلمين، فكانت النتيجة أن انتقلت هذه الحرب الكلامية بين الطرفين إلى مواجهات مفتوحة.

وتعد معركة 1909 قرب أزرو نايت لحسن من أعنف وأشهر هذه المواجهات العسكرية التي وقعت بين الطرفين، والتي انتهت بمصرع خيرة الرجال من الجانبين بعد توقيع اتفاق يقضي بأن تبقى فخدات آيت يعقوب أوعيسى وآيت أحمد أوعيسى وآيت لحسن أوزرو تحت نفوذ وسلطة سيدي علي، على أن تخضع فخدة إيمزيناتن لسلطة القائد الزياني موحا أوحمو (Guennoun S 1929: 40).

هكذا إذن كانت منطقة الأطلس المتوسط تعيش في دوامة من الصراعات والنزاعات القبلية، إلى درجة كانت تبدو معها كل محاولات الصلح ورأب الصدع بين الأطراف المتصارعة بعيدة المنال.

لكن ومع بدء القوات الفرنسية لتوغلها في جبال الأطلس المتوسط، واحتكاكها المباشر مع ساكنته، وتهديدها لمصالحهم الحيوية عمت المنطقة هدنة شاملة، وخفت حدة التوتر بين الزعيمين، وساد بين مختلف الزعامات الدينية والقبلية شعور عام بضرورة التنسيق والتعاون لمواجهة هذا التهديد الخارجي المشترك، فتوقفت "المعارك القبلية لتتجه نحو الجيوش الفرنسية، وتناسوا الأحقاد القبلية، وقالوا كلهم إننا أبناء أمازيغ، ولم يبق لقبيلة منا أن تتعدى أو تزيغ، فلنقاوم عدو الدين المفتري، ومن أبى فإن الإسلام منه بريء..." (بن لحسن محمد، 1997: 481).

- **احتلال خنيفرة في 12 يونيو 1914**

سعت القيادة العسكرية الفرنسية باحتلالها لخنيفرة إلى الحد من الخطورة التي أصبح يشكلها رجال المقاومة -الذين لجأوا إلى المدينة- على التواجد العسكري الفرنسي بالمنطقة، ومحاولة اختراق قبائل زيان وإنشاء مراكز عسكرية دفاعية لمراقبة تحركات حركات

المقاومة في مرتفعات الأطلس المتوسط، وبالتالي التحكم في الطريق السلطاني الرابط بين فاس ومراكش.

وبعد استعدادات سياسية وعسكرية في محيط مجال زيان مكنت من محاصرة هذه الكتلة القبلية الأمازيغية وإرغامها على التراجع، خصوصا بعد إخضاع بني مطير وبني مكّيلد من الجهة الشمالية عبر احتلال كل من إيطو وإيفران وأزرو والسيطرة على تادلة والأزغار من الجهة الجنوبية، قرر الجنرال هنريس Henrys، الذي أنيطت به مهمة قيادة هذه العمليات، حشد قوات عسكرية هائلة لهذه الغاية تمثلت في أكثر من 13000 جندي أغلبهم من المجندين السينغاليين والجزائريين وفرق الكّوم والمخازنية مزودين بأحدث الأسلحة، وتقرر الزحف على مدينة خنيفرة من ثلاث جهات بشكل متزامن (Vial J, 1938: 97). ورغم المقاومة الشديدة التي أبانت عنها قبائل المنطقة، فقد تم احتلال المدينة في 12 يونيو 1914 وإرغام رجال المقاومة على الهروب واللجوء إلى المرتفعات المجاورة لتفادي الاستسلام والخضوع (Henrys G, 1914: 37).

بعد احتلال مدينة خنيفرة ضاعف سيدي علي أمهاوش من حملته الدعائية لتحريض القبائل التابعة له وتعبئتها للدفاع عن المدينة المحتلة. وفي هذا الإطار يقول المنصوري: "عندما رأى سيدي علي أمهاوش من نده محمد وحمو وقبائله هذا الكفاح والاستماتة في سبيل الله، قامت هذه الأسرة المهاوشية... بقبائل إشقرن وآيت سخمان وآيت يحيى وغيرهم من قبائل آيت أومالو" (بن لحسن محمد، 1997: 480).

وقد استهدف هذا النشاط السياسي والديني المعادي لقوات الاحتلال، الذي قاده الزعيم الدرقاوي في الأوساط القبلية الأمازيغية للأطلس المتوسط طيلة سنة 1914، إقناع مختلف الزعامات القبلية بضرورة تشكيل قوة قبلية مشتركة قادرة على استرداد مدينة خنيفرة ووقف المخططات الاستعمارية الفرنسية في المنطقة (R.M.P, Janvier, 1914: 5-7). ولتحقيق هذا الغرض كثف سيدي علي من تنقلاته بين مختلف قبائل الأطلس المتوسط، حيث رصدت مصالح الاستعلامات الفرنسية تواجده في كل من تيغسالين والقباب وأكلمان. لكن محاولات التنسيق هذه باءت بالفشل واستمر الزعماء الثلاثة للأطلس المتوسط في مواجهة القوات الفرنسية بشكل منفصل[5].

من جهة أخرى، ترجم علي أمهاوش حالة الاستنفار التي كان يعيشها رجاله إلى هجمات متكررة ضد القوات الفرنسية المتمركزة بخنيفرة (R.M.P, Janvier, 1914: 9)، كان أبرزها الهجوم الذي شنه في 20 غشت 1914 ضد القوافل العسكرية الفرنسية، حيث عمد رفقة قواته إلى اعتراض سبيل القوات الفرنسية، لكن الاستعمال المكثف لسلاح المدفعية

[5] ـ رغم المحاولات المتكررة التي قام بها الزعيم الدرقاوي سيدي علي أمهاوش لتنسيق مجهوداته مع الزعيمين موحا أوحمو وموحا أوسعيد، فقد سجلت التقارير العسكرية الفرنسية عدم تحمس هذين الأخيرين للقيام بعمل عسكري مشترك خوفا من فقدانهما لنفوذهما لصالح الزعيم الدرقاوي، حيث تملص موحا أوسعيد مرارا من دعوات سيدي علي ورفض زيارته.

أوقف اندفاع المقاومين وكبدهم خسائر جسيمة وأرغمهم على التراجع والتحصن بالقمم المجاورة (بن لحسن محمد، 1997: 484).

شكلت هذه المواجهة العسكرية التي خاضها سيدي علي أمهاوش نقطة تحول كبيرة في المسار الجهادي لهذا الزعيم الدرقاوي الأمازيغي، حيث جعلته الخسائر البشرية التي تكبدتها قواته يقرر الرجوع إلى معاقله الجبلية في انتظار وصول الجيوش الفرنسية، فقد "... كانت الخسائر بالنسبة للقبائل الآتية مع سيدي علي أمهاوش أكثر لأنهم لم يكونوا تدربوا تدريب زيان، ولم يشاؤوا أن يظهروا أول ملاقاة لهم مع الجيوش بمظهر الفارين، فصبروا وثبتوا مما قدر لفطاحلة منهم وأعيان الاستشهاد في سبيل الله.. وبمجرد ما رجعوا لمعسكرهم حتى ظهر لهم أن يبارحوه إلى جبالهم ووطنهم حتى يدنو منهم الجيش" (بن لحسن محمد، 1997: 485).

مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى تغير الوضع في المغرب، واضطر المقيم العام الفرنسي الجنرال ليوطي إلى إرسال قسم هام من القوات المتواجدة بالمغرب إلى الجبهة الأوربية، وهي وضعية استثنائية استغلتها الزعامات الدينية والقبلية للأطلس المتوسط، ومن بينها الزعيم الدرقاوي سيدي علي أمهاوش، للقيام بضغط مستمر على الخطوط الأمامية للقوات الفرنسية لا سيما وأن خبر اندلاع الحرب في الجبهة الأوربية قد انتشر بسرعة بين مختلف الأوساط القبلية للأطلس المتوسط التي كثفت من هجماتها على المراكز الفرنسية المتواجدة على طول أم الربيع، في محاولة منها لاستغلال انشغال القادة العسكريين الفرنسيين بالحرب الأوربية لإرغام قواتهم على التراجع والانسحاب.

وتجمع مختلف المصادر أن زعماء حركات المقاومة بالأطلس المتوسط لم يخضعوا لخطط القيادة الفرنسية التي كانت تسعى إلى محاصرة قبائلهم عسكريا واقتصاديا، عن طريق تأسيس مجموعة من المراكز العسكرية على حدودها تمكنها من التحكم في الطرق التجارية المتجهة نحو الأطلس المتوسط (B.C.A.F, 1915: 169)[6] ، بل على العكس من ذلك شددوا الخناق على القوات الفرنسية المتواجدة في خنيفرة التي أصبحت غير قادرة على مغادرة المدينة (Pichon J, 1936: 50).

وقد اعترف ليوطي بهذه الوضعية الصعبة في برقيته إلى وزير الحرب الفرنسي بتاريخ 9 غشت 1914، حيث قال: "لقد أصبحت القوات الفرنسية الموجودة في خنيفرة محاصرة، لكنها ستواصل صمودها... إن الانسحاب من خنيفرة يعني اجتياح القبائل الأمازيغية لكل المغرب الأوسط" (Barthou L, 1919: 39).

وهكذا أصبح مركز خنيفرة عرضة لهجومات متكررة من قبل مختلف قبائل الأطلس المتوسط التي حاولت يومي 19 و20 غشت القيام بهجوم شامل ضد قوافل التموين القادمة من قصبة تادلة بقيادة الكولونيل كارنيي دوبليسيس Garnier Duplessis، لكن القوات

[6] - Bulletin du comité de l'Afrique Française, , N°6, juin 1915: 169.

الفرنسية تمكنت من صد هذا الهجوم بعد معارك ضارية تكبدت خلالها جماعات المقاومة خسائر هامة.

- **استعادة حركات المقاومة لنشاطها بعد معركة الهري**

رغم التعتيم الإعلامي الذي مارسته المؤسسة العسكرية الفرنسية لإخفاء الوقائع الحقيقية لهذه الهزيمة[7]، والحيلولة دون امتداد صداها إلى الخارج، فقد وصلت أنباء انتصار رجال المقاومة إلى مختلف القبائل المغربية وخاصة تلك المتواجدة في الأطلس المتوسط، وأحدثت ارتياحا كبيرا في مختلف الأوساط القبلية (Lyautey P, 1956: 301) وبعثت آمالا لا حد لها. كما شكلت حافزا لباقي حركات المقاومة لمضاعفة عملياتها ضد قوات الاحتلال. وقد لخصت جريدة السعادة هذه الحركية التي أعقبت معركة الهري، حيث كتبت: "ظهر الضجر من قبيلة زيان والشلوح بعد معركة آخر غشت، وقد حاول موحى أوحمو وعلي أمهاوش وموحى أوسعيد جمع الحركة وربط العلائق مع الهيبة..." (السعادة، العدد 803، 26 شتنبر 1911: 1). وهكذا حل التعاون محل التنافس والصراع وكثرت الاتصالات بين مختلف الزعامات الدينية والقبلية للأطلس المتوسط وتم تبادل الرسل والنصائح للجهاد (Drague G, 1951: 154).

بعد هذه الهزيمة القاسية التي تعرضت لها القوات الفرنسية، لزمت هذه الأخيرة معسكراتها ولم تجرؤ على خوض أية معركة، وتلقت تعليمات تمنعها من القيام بأية مغامرة في هذه السلاسل الجبلية المحصنة، وانحصر تفكير قادتها العسكريين في البحث عن السبل الكفيلة بتموين قواتهم دون التعرض لخسائر ثقيلة. وقد استغل زعماء حركات المقاومة بالأطلس المتوسط بمن فيهم سيدي علي أمهاوش هذه الفرصة، وضاعفوا من هجماتهم ضد قوافل التموين القادمة من تادلة التي أصبحت " لا تصل ـ في أحسن الأحوال ـ إلى الجيش المرابط بخنيفرة إلا بعد مرور ستة أشهر..." (بن لحسن محمد، 477 :1997).

وطيلة شهر أبريل، قامت الوحدة المتنقلة لتادلة بقيادة الكولونيل Duplessis بثلاث عمليات متتالية لتموين خنيفرة تعرضت جميعها لهجومات حركة المقاومة بقيادة سيدي علي أمهاوش، الذي دعا إلى تحالف زعماء المقاومة وتكتلهم، واستطاع تجميع حوالي 5000 رجل انقضوا على مؤخرة هذه القوافل التموينية وكبدوها خسائر جسيمة (B.C.A.F, 1915: 228).

ورغم قيام الجنرال Henrys برد مباشر لإعادة الأمور إلى نصابها وإيقاف "استفزازات" سيدي علي أمهاوش وباقي زعامات المنطقة، فإن القوات الفرنسية ظلت محاصرة طيلة سنوات الحرب العالمية الأولى.

[7] ـ لن نخوض في تفاصيل هذه المعركة والانتصار الكبير الذي حققته المقاومة الزيانية، وإنما سنكتفي بالتركيز على نشاط الزعيم الدرقاوي سيدي علي أمهاوش بعد المعركة ما دام أنه لم يشارك فيها.

وفي ظل هذه الأوضاع المتسمة بتزايد عمليات حركات المقاومة، أصبحت القيادة الفرنسية مجبرة على نهج خطة دفاعية (Rivet D, 1988: 59) تتفادى من خلالها القيام بعمليات عسكرية كبيرة، وتعتمد مبدأي الحركة والمناورة كأساس لها، وتستهدف توجيه ضربات معاكسة وقوية محدودة لحركات المقاومة بغية إنهاكها، ومحاولة الانتقال مباشرة إلى الهجوم مع تفادي عمليات الاختراق. كما هدفت إلى تشكيل ضغط مستمر على هذه الجماعات القبلية المقاومة وتدعيم الحصار المفروض عليها من قبل المراكز العسكرية والوحدتين المتنقلتين لتادلة ومكناس (Guillaume A, 1946: 198).

غير أن هذه الخطة الدفاعية وإن حالت بين هذه القبائل الأمازيغية وبين ارتيادها لمراعيها وأراضيها الفلاحية واضطرتها إلى اللجوء إلى المرتفعات الجبلية، فإنها في المقابل لم تفض إلى خضوعها واستسلامها، بل قاومت ظروف الحصار وقساوة المناخ، واستمرت في شن هجمات سريعة وخاطفة على المراكز العسكرية وقوافل التموين.

ومع بداية سنة 1916 أصبح المغرب الشمالي بأكمله في حالة غليان، مما اضطر القائد العام للشمال الجنرال Henrys إلى القيام بعمليات عسكرية دقيقة وسريعة، جند لها الوحدات المتنقلة لكل من تازة وقصبة تادلة. وقد تزامنت هذه الوضعية المضطربة مع انطلاق عمليات تموين مركز خنيفرة في ظل ظروف مناخية جد سيئة، وهي عمليات كانت صعبة ومكلفة، واعتبرت هدفا مثاليا لهجمات عنيفة ومتواصلة من قبل حركات المقاومة المحلية التي جعلت من مدينة خنيفرة مركزا محاصرا ومعزولا عن شريط المراكز الفرنسية يعاني كثيرا من نقص في التموين،

ولتجاوز الخطورة التي يشكلها رجال المقاومة، كان الجنرال G. Duplessis يأمل في تنسيق تحركات الوحدتين المتنقلتين لتادلة وإيطو لضمان تموين مركز خنيفرة المحاصر، لكن رغم الإجراءات التي اتخذتها القوات الفرنسية لتأمين قوافل التموين (Peyronnet R, 1923: 192)، فإن هذه الأخيرة تعرضت ما بين 17 و 27 يناير 1916 لهجومات عنيفة من طرف حركات المقاومة المحلية التي استطاعت أن تلحق خسائر كبيرة بالقوات الفرنسية وصلت إلى حوالي 37 قتيلا و59 جريحا (Peyronnet R, 1923: 193)[8]. الأمر الذي دفع القادة العسكريين الفرنسيين إلى اتخاذ سلسلة من التدابير العسكرية التي تترجم رغبتهم الأكيدة في عدم البقاء مكتوفي الأيدي أمام اشتداد نشاط حركات المقاومة، حيث تبنوا خطة هجومية تهدف إلى كسر شوكة حركات المقاومة بعدما اقتنعوا بعدم جدوى الاستمرار في النهج الدفاعي المتبع مباشرة بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، خاصة وأن تجربته انتهت بخسائر كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي، وحسب ليوطي فإن هذا "النهج الدفاعي المتبع منذ بداية الحرب العالمية الأولى وسكون وعدم حركية القوات العسكرية الفرنسية الناتج عن تقليص أعدادها، يقدم دليلا لجماعات المقاومة على ضعفنا

[8] ـ أمام اشتداد نشاط حركات المقاومة المغربية خلال هذه الفترة، بدأت الحكومة الفرنسية تفكر جديا في الانسحاب من مدينتي تازة وخنيفرة، لكن المقيم العام ليوطي رفض ذلك وأصر على بقاء القوات الفرنسية في المدينتين.

ومحدودية قواتنا" (Rivet D, 1988: 59). ووفق هذا المعطى حاول العسكريون الفرنسيون تفعيل خطة الهجوم مع التركيز على قدرة الأسلحة النارية وحركية القوات الاحتياطية.[9]

وفي هذا الإطار، استعرض ليوطي في 24 نونبر 1916 برنامج العمليات الذي يهدف إلى القضاء على حركات المقاومة في كل الأطلس المتوسط، وذلك عبر عزلها وتقسيمها إلى قسمين: القسم الأول يضم قبائل الشمال الشرقي خصوصا بني وراين وغياتة، والثاني في الجنوب الغربي ويضم حركة المقاومة بزعامة موحا أوسعيد وقبائل زيان المساندين من قبل سيدي علي أمهاوش. واعتمد هذا المخطط العمل على تنويم طرفي المنطقة الفرنسية وتحويلهما إلى جبهتين هادئتين وهما جبهة وزان والجانب الشمالي لممر تازة وجبهة التخوم الصحراوية في الجنوب، والتركيز على المنطقة الوسطى غير الخاضعة المشكلة من مجال الأطلس المتوسط بقسميه الشمالي والجنوبي من خلال ضرب حركة المقاومة التي يتزعمها سيدي رحو وهي الأقل خطورة في هذه المقاومة الجبلية، والانفراد بعدها بحركتي المقاومة المتبقيتين (Rivet D, 1988: 60). وبناء على هذا المخطط تمكنت القوات الفرنسية خلال سنة 1916 من توجيه ضربات موجعة لحركات المقاومة اضطرت خلالها إلى التراجع واتخاذ مواقف دفاعية.

بعد صمود القوات الفرنسية وتمكنها من احتواء نشاط حركات المقاومة وشل تحركاتها، تيقنت هذه الأخيرة أن قوات الاحتلال لن تتراجع ولن تتخلى عن المواقع التي احتلتها، كما أدرك سيدي علي أمهاوش صعوبة الاستمرار في هذا النهج الهجومي (Guillaume A, 1946: 198) والحفاظ على معنويات قواته، فقرر التراجع إلى موطنه ببلاد آيت سخمان واتخاذ موقف المترقب وانتظار تطورات الحرب الأوربية عسى أن يتغير الوضع لصالحه وتعمل أحداثها على التسريع بانسحاب الجيوش الفرنسية.

ومع نهاية ربيع 1916 بدا للجنرال Duplessis أن الظروف أصبحت ملائمة لاحتلال قصبة بني ملال التي تعد من أكبر الأسواق في دير الأطلس المتوسط بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي، وابتداء من 20 ماي 1916 تحركت الوحدة المتنقلة لتادلة وعسكرت على بعد كيلومترين من المدينة، وهاجمت الدواوير الموجودة شرق وغرب بني ملال، وقامت باحتلالها "بعد مقاومة ضعيفة اقتصرت على بعض الطلقات النارية العشوائية" (Voinot L, 1939: 169). وقد شكل احتلال بني ملال مرحلة مهمة في تاريخ التوغل العسكري الفرنسي بالأطلس المتوسط، لكن الاستيلاء على هذه القصبة لا يكفي لضمان أمن القوات الفرنسية المتواجدة في السهول والتضييق على القبائل الجبلية وإحكام القبضة عليها (Peyronnet R, 1923: 201).

أوضحت هذه العمليات التي قادتها القوات الفرنسية بالمنطقة صعوبة الإجهاز على هذه التكتلات القبلية الأمازيغية في دير الأطلس المتوسط، كما بينت أن المراهنة على

[9] ـ تزامن قرار استئناف العمليات العسكرية مع التطورات التي عرفتها الجبهة الأوربية والتي مكنت من زيادة مهمة في أعداد القوات المرابطة بالمغرب.

خضوعها يعد صعب المنال، لذا وفي انتظار توفر الإمكانيات العسكرية الضرورية اكتفت القوات الفرنسية بتطويق معقل المقاومة الجبلية وعزلها عن المراكز الخلفية الداعمة لها، وعملت في نفس الوقت على تقوية جهاز المراقبة الأمنية داخل شبكة المراكز الخاضعة لسلطتها، كما عمدت بعد احتلالها لكل من بني ملال سنة 1916، وإغرم لعلام سنة 1917 (Guillaume A, 1946: 172) إلى تشكيل جبهة عسكرية ثلاثية الاتجاه تمتد من إغرم لعلام مرورا بقصبة تادلة وانتهاء بقاعدة بني ملال، تضمن لها السيطرة الكاملة على الضفة اليسرى لأم الربيع وتمكنها من فك الارتباط والتعاون القائمين بين جماعات المقاومة في أعالي الجبال ونظرائهم في السهل.

اعتبرت القيادة العامة الفرنسية بالمغرب احتلال بني ملال وإغرم لعلام من طرف الوحدة المتنقلة لتادلة، في ظروف الحرب العالمية الأولى إنجازا هاما جاء نتيجة منطقية للخطة الهجومية التي تبنتها مع بداية 1916 (Guillaume A, 1946: 172).

## 4. بني سيدي علي أمهاوش لاستراتيجية الانتظار والترقب

بعد هذه الإجراءات والتدابير العسكرية التي أقدم عليها الفرنسيون، اضطرت حركات المقاومة في الأطلس المتوسط إلى التراجع نحو المرتفعات الجبلية، "فتراجع نشاط سيدي علي وخفت حدة دعايته" (Guennoun S, 1929: 41)، وأصبح يقتصر في تعبئته الدينية والسياسية على محيط معاقله القبلية جاعلا منها ملجأ للقبائل الهاربة من الغزو العسكري الفرنسي.

غير أن ما يلاحظ على الزعيم الدرقاوي هو تجنبه الاصطدام مع القوات العسكرية الفرنسية أو الهجوم على مراكزها العسكرية وقوافلها التموينية (Le Glay M, 1915: 110) بشكل مباشر طيلة هذه الفترة، إذ عمد إلى تأجيل كل العمليات التي أعلن عنها لمرات عديدة بمجرد وصول موعدها، مما جعل رجال المقاومة في حالة ترقب مستمر لموعد الهجوم الحاسم الذي يعد له سيدي علي، واكتفى في المقابل بتكثيف حملاته الدعائية وتنقلاته بين قبائل الجناح الجنوبي للأطلس المتوسط وجعلها في حالة استنفار دائم. فهل كان سيدي علي أمهاوش يعتزم فعلا شن هجوم حاسم وكاسح ضد القوات الفرنسية في زمان ومكان محددين؟ وهل كان يدرك الانعكاسات السلبية لسياسة التأجيل على سمعته بين الأوساط القبلية، ويعي صعوبة مواجهة حالة اليأس وانعدام الثقة التي يمكن أن تتسرب إلى صفوف قواته التي ظلت لأكثر من سنتين في حالة تعبئة واستنفار دائمين ؟

المهم أن سيدي علي ظل مصمما على نواياه في الهجوم على المراكز الفرنسية في موعد لم يعلنه، واستطاع الحفاظ على الوحدة السياسية والتعبئة الروحية في الأوساط القبلية لاتحادية آيت سخمان التي بقيت في حالة استنفار دائم محافظة على موقفها العدائي تجاه الفرنسيين. وقد نجحت هذه الاستراتيجية الانتظارية التي تبناها سيدي علي أمهاوش إلى حد كبير في النيل من معنويات القوات الفرنسية، وفرضت عليها البقاء في حالة ترقب دائمة واستنفار مستمر استعدادا لحلول ساعة الحسم التي أعلن عنها. كما استنزف جهود

العسكريين الفرنسيين وأقلقهم بدعايته الدينية والسياسية المكثفة وكثرة تنقلاته بين قبائل وادي العبيد، وعرقل نشاطهم السياسي الهادف إلى تفكيك كتلة القبائل المقاومة التابعة له، وفرض عليهم تسخير قسم مهم من نشاطهم الاستخباراتي لتتبع أخباره وأنشطته ومحاولة كشف طبيعة القرارات التي ينوي اتخاذها، إلى درجة فضلوا معها الاصطدام به للتخلص من نشاطه السياسي الفتاك.[10]

وقد أكد قادة جيش الاحتلال نجاح الزعيم الدرقاوي الأمازيغي سيدي علي بفضل دعايته المكثفة وتعبئته المتواصلة في وقف كل محاولات الاختراق التي قامت بها مصالح الاستعلامات الفرنسية، واعترفوا بعجزهم عن معرفة طبيعة أنشطته وقواته وأعدادها، وفي هذا الإطار أبرز العسكريون الفرنسيون أنهم " لا يملكون سوى معلومات متناقضة حول عدد القوات التي يمكن أن يجندها، كما لا يستطيعون التعرف على نواياه وقراراته المستقبلية" (Cèlerier H, 1926: 84).

فرغم عدم قيامه بأي عمل عسكري ضد القوات الفرنسية ومراكزها وقوافلها التموينية، واكتفائه بموقف دفاعي خلال السنوات الأخيرة، فإن هذه الأخيرة كانت واعية بعدم قدرتها على اختراق الأوساط القبلية الأمازيغية لاتحادية آيت سخمان في ظل النشاط السياسي المكثف، والجهد الكبير الذي كرسه في تهدئة النزاعات الداخلية بين مختلف الفخدات والقبائل وتعبئة مختلف المكونات القبلية وخلق حالة من الوحدة والتماسك.

وبغية الحد من الخطورة التي كان يمثلها النشاط السياسي والديني المكثف لسيدي علي أمهاوش[11]، ووقف تحركاته دون المغامرة بعمل عسكري واسع النطاق، عمد العسكريون الفرنسيون إلى مضاعفة نشاط المراقبة من قبل الوحدة المتنقلة لتادلة ومراكش، وضمان تغطية هذه الجبهة بالأعداد المناسبة من القوات الفرنسية تأهبا لأي هجوم.

وقد مثلت سياسة سيدي علي أمهاوش تطورا في الوعي السياسي والعسكري لزعماء حركات المقاومة المغربية المتمثلة في الانتقال من المواجهة المباشرة التي انتهت بمجموعة من الهزائم والانتكاسات، إلى المواجهة غير المباشرة التي ارتكزت على استنزاف طاقات الخصم وعرقلة نشاطه السياسي والعسكري بحملات دعائية مضادة وتعبئة متواصلة، خصوصا وأن هذا الزعيم الدرقاوي الأمازيغي كان يعي جيدا الفارق الشاسع في الإمكانيات العسكرية واللوجيستيكية بين قواته القبلية المحدودة التنظيم والتسليح، وبين جيش الاحتلال الذي يعد جيشا نظاميا وعصريا جيد التنظيم والتأطير مدججا بكل أنواع الأسلحة والعتاد الحربي، بعدما اطلع عن قرب على حالة الانكسار التي عرفتها حركات المقاومة في الجنوب الشرقي، لذلك عمل جاهدا على تفادي خوض معارك مباشرة حاسمة ضد قوات

---

[10] ـ أكد العسكريون الفرنسيون نجاح استراتيجية سيدي علي، وقد عبروا عن ذلك بالقول: "لقد طال انتظارنا لساعة هجومه ولا يبدو أن موعدها سيأتي" (Cèlerier H, 1926: 84).

[11] ـ شكل هذا النشاط السياسي والديني المكثف الذي قام به سيدي علي طيلة سنتين مصدر قلق كبير للمؤسسة العسكرية الفرنسية، فقد سببت"تحريضاته ومراسلاته ونداءاته حالة من الهيجان بين قبائل الأطلس المتوسط" (Cèlerier H, 1926: 84).

الاحتلال ستكون بدون شك نتائجها كارثية على مستقبل الجناح المقاوم بالمنطقة ككل من جهة[12]، وقد تعصف بسمعته كزعيم ديني صاحب بركة ورثها وعمل جاهدا على الحفاظ عليها طيلة سنوات من جهة ثانية. أما قوات الاحتلال فقد أرجعت هذه السياسة المتبعة من طرف سيدي علي إلى " اقتناعه بعدم جدوى مواجهة القوات الفرنسية المدججة بأحدث وأفتك الأسلحة ، لكن وبسبب عدم قدرته على إقناع قبائله بالخضوع تبنى خطة تعتمد الحفاظ على نفوذه الديني دون الدفع بأنصاره إلى المواجهة" (Le Glay M, 1915: 11).

كما أن العامل الذي لا يمكن تجاهله والذي كان له الأثر الكبير في تشكيل مواقف الزعيم الدرقاوي هو انشغاله كزعيم صوفي وقبلي بالعمل على وقف النزاعات الداخلية، ومحاولة خلق الوحدة والتماسك بين مختلف المكونات القبلية للمنطقة (Henrys G, 1914:1)، في وقت عادت فيه النزاعات بين قبائل إيشقرن وزيان وبني مكّيلد لتشتعل من جديد، مما جعل كل محاولة لتوحيد صفوفها وجهودها بغية القيام بعمل عسكري مشترك صعبة للغاية.

هكذا إذن استنفذ سيدي علي أمهاوش جل طاقاته ومجهوداته في محاولات مستمرة لتحقيق الصلح بين مختلف الفخدات والقبائل المتنازعة، والعمل على تجاوز خلافاتها المحلية، وإخماد الصراعات التي كانت تؤججها تدخلات الاستعلامات الفرنسية بواسطة العديد من المخبرين والعملاء بهدف تخريب الجبهة الداخلية للجماعات المقاومة وتفكيك نظامها المحلي، والحيلولة دون أي تكتل للمكونات القبلية وخلق الأرضية الخصبة لنشاط الجناح المناهض للمقاومة والموالي للمستعمر[13].

## 5. وفاة سيدي علي أمهاوش

استقبل الفرنسيون بارتياح كبير نبأ وفاة سيدي علي أمهاوش يوم 29 ماي 1918 (Cèlerier H, 1926: 85)، واعتبروا رحيله بداية مرحلة جديدة من تاريخ الغزو العسكري للأطلس المتوسط الجنوبي، لأنهم كانوا يدركون أن لا سبيل لهم للنفاذ إلى هذه المجتمعات القبلية الأمازيغية لاتحادية آيت سخمان إلا عبر تفكيك جبهتها الداخلية وقضائهم على الوحدة السياسية التي نجح سيدي علي أمهاوش في بنائها والحفاظ عليها، بالنظر إلى مكانته السياسية وتـأثيره الديني الكبير. كما كانوا متيقنين من عدم وجود أي زعيم قبلي أو ديني بحجم المكانة التي كان يتمتع بها سيدي علي، يمكنه أن يملأ هذا الفراغ الكبير الذي تركه غياب هذا الأخير عن المشهد الديني والسياسي لاتحادية آيت سخمان وكل الأطلس المتوسط، خاصة أن الزعماء الدرقاويين الذين جاؤوا من بعده وتقاسموا نفوذه لم يستطيعوا

---

[12] ـ قاد سيدي علي أمهاوش قواته من قبيلة إيشقرن ضد الجناح الأيمن لطابور Duplessis الذي كان يقوم بعملية تموين مدينة خنيفرة. وقد قتل خلال هذا الهجوم ابن سيدي علي وأصيب هو بجروح خفيفة، حينها قال سيدي علي أمهاوش: "لقد عاقبني الله لأنني لم أنتظر الساعة" (Le Glay M, 1915: 11).

[13] ـ إدراكا منه للخطورة التي يشكلها الخاضعون والموالون للإدارة الاستعمارية باعتبارهم عاملا أساسيا لتسهيل اختراق قوات الاحتلال وغزوها، عمد سيدي علي أمهاوش إلى شن حملات انتقامية واسعة ضدهم لإرغامهم على وقف اتصالاتهم مع قوات الاحتلال

التوحد والتنسيق، وطغى على علاقاتهم التنافس والصراع والرغبة في الانفراد بإرثه الروحي المتميز (Guennoun S, 1929: 42).

ومما زاد من ارتياح العسكريين الفرنسيين عدم قدرة الزعامات الدينية الدرقاوية على الاتفاق على شخصية يمكنها أن ترث بركة سيدي علي أمهاوش ومكانته الدينية والروحية، فرغم أن هذا الأخير كان قد أوصى ابنه سيدي أوبا بخلافته فإنه لم يتمكن من فرض نفسه على باقي الزعامات، واستمر التنافس بين أبناء الزعيم الدرقاوي الراحل خصوصا سيدي المكي وسيدي أوبا وسيدي الشيخ وفقيهه محاند أولحاج وأولاد الطيبي سيدي محمد وسيدي عبد المالك (Guennoun S, 1929: 42)، غير أن الذي استحوذ على النصيب الأكبر من الإرث الديني والسياسي لسيدي علي هو زعيم الجناح الدرقاوي لزاوية أحنصالة سيدي الحسين أوتمكّا.

وقد انعكس هذا التنافس والصراع بين هذه الزعامات الدينية الدرقاوية الأمازيغية بشكل سيء للغاية على المكونات القبلية لاتحادية آيت سخمان، لأنه أقحم أتباعهم في نزاعات داخلية واسعة، وجعلهم ينشغلون بها عن التهديد الاستعماري الفرنسي لأراضيهم.

## خاتمة

عمل سيدي علي أمهاوش على استغلال الطابع الروحاني لذهنية المجتمعات القبلية الأمازيغية المغربية، وإيمانها بالفعل التوسلي وطلب العون الإلهي. واستفاد من المكانة المتميزة التي كان تتمتع بها بهدف إقناعها بعدالة قضيتها وحثها على التشبث بالمقاومة رغم تواضع إمكانياتها. كما نجح إلى حد كبير في تجاوز الخلافات والصراعات القبلية التي كانت سببا في مواجهات دموية عانت منها مختلف القبائل المغربية. واستطاع تعويض النقص المادي الذي كان يعانيه عن طريق الاستغلال الذكي للتضاريس الصعبة للمناطق الجبلية حيث كانت تنشط هذه القبائل الأمازيغية. ورغم أنه لم يتمكن من إحداث تغيير كبير وحاسم في ساحة العمليات، فإنه نجح في إلحاق خسائر مهمة بالقوات الفرنسية بالاعتماد على إمكانياته الذاتية وفي غياب التسليح الجيد والتنظيم المحكم، واستطاع أن يفشل خططها ويعرقل مخططاتها العسكرية والسياسية، وأخر مشروعها للسيطرة على المغرب وإخضاع قبائله.

## البيبلبوغرافيا:

بن لحسن م،1997، *نظرية المقاومة من خلال مخطوط كباء العنبر من عظماء زيان وأطلس البربر: دراسة تنظيرية مع توثيق النص*، بني ملال، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، مرقونة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية- ج III.

Barthou L, 1919, *La Bataille du Maroc*, Paris, Librairie ancienne honoré champion.

Celerier.J, 1926, *L'oued ElAbid,* Rabat, Hespéris,Vol Vl, 2eme et 3eme trimestre.

Drague G, 1951, *Esquisse d'histoire religieuse du Maroc*, Paris, peyronnet.

Drouin Jeannine, 1975, *un cycle hagiographique orale dans le moyen Atlas*, Paris, imprimerie nationale.

Guennoun S, 1929, *Choses du Moyen Atlas, Pacification du Pays Aït Oumalou*, Paris, Publication du Comité de l'Afrique française.

Guillaume A, 1946, *les Berbères marocains et la pacification de l'Atlas central (1912-1933)* , Paris, René Julliard.

Henrys G, 1914, *Rapport sur les opérations en pays Zaian du début jusqu'au 20 juin*, Rabat, Résidence Générale.

Le Glay M, janvier 1915, « Les Chefs de la résistance berbère », *Revue France Maroc*, №1.

Lmoubariki M, *La résistance du sud-marocaine à la pénétration française (1908-1934)*, Thèse de doctorat d'histoire, Université Lumière, Lyon II, Volume II, Année Universitaire 1990-1991.

Lyautey P, 1956, *Lyautey L'Africain, Texte et lettres du maréchal Lyautey, TII, 1913-1915*, Paris, Librairie Plan.

Michaux B, 1917, *Note sur les Amhaouch et les Ahançal*, A.B. V II, Rabat.

Peyronnet R, 1923, *Tadla, Pays Zaian, moyen Atlas*, Alger, Imp Algérienne.

Pichon J, 1936, *El Herri*, Paris, Charles la Vauzelle.

Rivet D, 1988, *Lyautey et l'institution du Protectorat français au Maroc (1912-1925) tome II*, Paris, l'Harmattan.

Vial J, 1938, *Le Maroc Héroïque*, Paris, Hachette.

# المخطوط الأمازيغي بمكتبة جامعة ليدن[1]

أحمد المنادي
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

*L'objectif du présent article est de brosser un portrait du fonds de manuscrits amazighes sauvegardés à la bibliothèque de l'université de Leyde. Nous avons essayé de mettre en relief l'importance et l'utilité de ce fonds pour toute recherche et étude ciblant l'histoire de la production écrite amazighe. La richesse de ce trésor qui renseigne considérablement sur la culture et le patrimoine marocain, nous a permis de mettre l'accent sur deux points. Il s'agit, d'abord, de la genèse du fonds et le contexte historique marqué par des conditions politiques et culturelles entourant le périple des manuscrits amazighes vers l'Occident. Ensuite, la multiplicité des domaines thématiques de cette production révèle les préoccupations de l'élite amazighe et les fonctions qui lui étaient assignées à l'époque.*

يكتسي الحديث عن المخطوط الأمازيغي أهمية خاصة باعتباره جزءا من تراث الثقافة الأمازيغية المكتوبة، التي لا نكاد نجد من نصوصها ومدوناتها إلا نزرا يسيرا، مقارنة مع الكم الهائل من النصوص المخطوطة في تراث اللغات والثقافات الأخرى، وخاصة الثقافة العربية. ولعل شُح الإنتاج في هذا الباب، وقلة ما وصلنا من مكتوب هذه الثقافة، يستلزم عناية خاصة واهتماما كبيرا من شأنهما إبراز جوانب من تاريخ ثقافتنا الأمازيغية، وبيان أوجه التأليف فيها وآلياته ومقصدياته. كما أن تخصيص رصيدَ الأمازيغية المخطوط بالدراسة من قبل المهتمين، واعتبارَه ضمن أولويات البحث ذي الصلة بالثقافة الأمازيغية، كفيل بأن يميط اللثام عن كنوز هذه الثقافة وغناها، ويسد الثغرات التي يحتمل أن تعتري بعض أوجهها. ولا ريب في أن البحث في المخطوط الأمازيغي سيكون مدخلا إلى إعادة صياغة جزء من تاريخ الثقافة الأمازيغية، واستكشافا لما تنطوي عليه هذه الثقافة من قضايا ومسائل، بإمكانها أن تساعدنا على إدراك بعض المشكلات الثقافية واللغوية خاصة. ولعلنا

[1] وجب التنويه إلى أن هذا العمل إحدى ثمرات الزيارة التي قمنا بها سنة 2011 لمكتبة جامعة ليدن، وذلك في إطار المهام العلمية والبحثية التي يدعمها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

اليوم في أمسّ الحاجة إلى مقاربات متعددة الأبعاد للمخطوط الأمازيغي، تبدأ بالتعريف به فإخراجه وتحقيقه، ثم دراسته لغويا وسوسيوثقافيا وأنثروبولوجيا وتاريخيا وجماليا...

في هذا السياق، تأتي هذه المحاولة التعريفية بالمخطوطات الأمازيغية الموجودة في مكتبة جامعة ليدن، بوصفها أحد المواقع المهمة التي تختزن هذا التراث الأمازيغي المخطوط، كما هو الشأن بالنسبة لمخزون Arsène Roux ب Aix-en-Provence جنوب فرنسا.

## رحلة المخطوط الأمازيغي إلى ليدن

من الصعب الحديث بنوع من الدقة عن البدايات الأولى لانتقال المخطوط الأمازيغي ورحلته إلى الديار الأوروبية بشكل عام، والهولندية بشكل خاص، وذلك بسبب غياب المعطيات التوثيقية التي من شأنها أن تسعفنا في وضْع تاريخ مضبوط لسيرورة تشكّل مخزون المخطوطات الأمازيغية في ليدن[2]. لكن يمكن التأكيد على أن وجود هذه المخطوطات في إحدى المواقع العلمية بهولندا ليس وليد اليوم، ولا مجرد صدفة، وإنما يندرج ضمن سياق تاريخي وثقافي طبعته علاقات خاصة بين هولندا والمغرب في مراحل تاريخية مختلفة، نسجتها وجسدتها البعثات الديبلوماسية والثقافية. ففي ظل التواصل الثقافي بين البلدين أو الضفتين، تنشط الرحلات في الاتجاهين معا، فيكتب الرحالة المغاربة عن مشاهداتهم ودهشتهم وتمثلاتهم، كما يكتب المستشرقون عن أنشطتهم وكشوفاتهم. ولعل العلامات البارزة لهذا التواصل تعود إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر. فقد التفتت هولندا إلى المغرب وهي تسعى إلى البحث عن حلفاء في حرب تحريرها من الاحتلال الإسباني، وكان التوجه نحو دول شمال أفريقيا ضروريا من الناحية السياسية والعسكرية لتحقيق هدف الاستقلال. ففي هذا النطاق "كانت العلاقات الطيبة مع حكام شمال أفريقيا ضرورية لاستئناف حرب الاستقلال بالنظر إلى احتمال الاصطدام بالأسطول الإسباني. وقد أدى هذا إلى إيفاد بعثات من هولندا إلى مراكش[3] ومن مراكش إلى هولندا. ولم يحدث ذلك لأول مرة، ذلك أننا نذكر أنه سبق لكاتب سر بعثة مراكشية أن سكن في خان بأمستردام،

---

[2] خلافا للمخطوطات الأمازيغية بفرنسا، التي يعود الفضل في هجرتها إلى المستشرقيْن الفرنسيين: Jean-Michel de Venture de Paradis (1739-1799) الذي عمل دبلوماسيا في الجزائر بين 1788 و1790، وأنجز بحوثا حول اللغة الأمازيغية بمنطقة القبائل، ونسج علاقات "علمية" مع بعض المغاربة من مناطق حاحا وسوس، مستفيدا منهم في أعماله وأبحاثه. والدبلوماسي Jacques Denis Delaporte (1777-1861) الذي عمل قنصلا في طنجة من 1816 إلى 1830 وفي موكادور (الصويرة) مابين 1836 و1841، وكان مهتما بالمخطوطات المغربية والعربية بشكل عام. وهو من المزوّدين الرئيسيين للمكتبة الوطنية في باريز بالمخطوطات، فقد كانت له علاقات طيبة مع التجار الأمازيغ الذين أكرموا وفادته في الصويرة، حيث اشتغل على مشروعه العلمي المتعلق بقاموس تاشلحيت، واعتنى بالنصوص والوثائق الأمازيغية، من قبيل المراسلات التجارية ومخطوطات الأوزالي... (يراجع مقال Paulette Galand-Pernet بعنوان Notes sur les manuscrits à poèmes chleuhs du fonds berbères de la Bibliothèque Nationale du Paris، المنشور سنة 1973 ب Revue des Etudes Islamiques, XL/2).

[3] كانت تسمية مراكش تطلق على بلاد المغرب الأقصى، حتى مستهل القرن العشرين. وقد تسمّى المغرب باسم مراكش نظرا للمكانة التاريخية والاجتماعية لهذه المدينة، والاهتمام الملحوظ للمؤلفين بها مغاربة وأجانب. "وقد ذاع صيت مراكش في الفترة الحديثة، إلى حد أن اسمها كان يطلق على المغرب بأكمله" (الحسين بولقطيب، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، منشورات جذور للنشر، ط 1 س 2004، ص 66).

صاحبه المستشرق يان تونس[4]، فاستطاع هذا المستشرق بصحبة كاتب السرّ أن يزداد معرفته بالعربية"[5]. إن طموح هولندا إلى إقامة علاقات سياسية مع المغرب لدعمها في حربها ضدّ إسبانيا التي تشكل عدوا مشتركا بالنسبة إليهما[6]، لم يخل من أبعاد معرفية ولغوية أسهمت بشكل مباشر في توطيد التواصل الثقافي رغبة في معرفة الآخر، ليس سياسيا فحسب، وإنما ثقافيا وحضاريا أيضا، معرفة لغته وعاداته وصناعاته ومتخيله، كما تقتضي ذلك أعراف التواصل بين الشعوب واكتشاف بعضها البعض حرصا على المصالح بمختلف تجلياتها وتشعباتها. ولذلك صار من البدهي أن يلتبس الثقافي بالسياسي في العمل الديبلوماسي بين البلدان، وخاصة حين يتعلق الأمر ببلدين متباينين ثقافيا وحضاريا، كما هو الحال بين بلدان الغرب وبلدان الشرق[7]. ومما يعزز هذا الأمر، ما تؤكده بعض الوقائع الموازية للعمل الديبلوماسي في تاريخ العلاقات بين المغرب وهولندا. ففي سنة 1622م "ضُم خوليوس[8] إلى وفد يرأسه ألبرت كويل بعثته الحكومة الهولندية إلى مراكش، لدراسة اقتراح وكيل مراكشي في لاهاي بأن يكون ثغر من ثغور الساحل المراكشي الشمالي ميناء تلجأ إليه السفن الهولندية. ولم يكن خوليوس عضوا في الوفد، ولكنه كان مكلفا بمهمة علمية مكنته من قضاء سنتين في مراكش. ويتجلى من تقريره المعدّ، ليرفق بخطة قرية أير على الساحل الغربي لبلاد البربر، أن خوليوس كان أكثر من مرافق علمي للبعثة. ثم إن أربينيوس[9] ... طلب من تلميذه أن يحقق في ما يحققه بمراكش الأسماءَ المحلية للأدوات الطبيعية وأدوات أرباب الحرف من أجل أهميتها اللغوية. وفي مراكش سعى خوليوس أيضا إلى البحث عن المخطوطات، واشترى في الواقع عدة متون هامة لا يزال بعضها محفوظا في مكتبة جامعة ليدن، مثل وفيات الأعيان لابن خلّكان، ومقدمة ابن خلدون"[10].

ولعله بفضل هؤلاء المستشرقين استطاعت جامعة ليدن، التي تأسست سنة 1574م، أن تكتسب إشعاعا عالميا في مجال المخطوطات، حيث شرعتْ في اقتناء المخطوطات العربية

---

[4] Jan Theunisz مستشرق هولندي (1569-1637)، كان يشتغل في مجال الطباعة والنشر، وكان متقنا للغات كثيرة خاصة اللاتينية والإغريقية والعبرية والعربية... ولكثرة اهتمامه بالعربية، عُيّن سنة 1612 أستاذا لها في جامعة ليدن. وقد أُثر عنه أنه كان من المدافعين عن ضرورة تعليم اللغة العربية، لأنها تبيح لهم ترجمة الكتب العربية في الدين والطب والفلسفة وغير ذلك من المسائل، وكذلك الرسائل السياسية والتجارية الى اللغة الهولندية، كما أنها تبيح لهم أن يتكلموا ويتعاملوا بها في التجارة سواء في هولندا أو في البلدان التي تسود فيها اللغة العربية.

[5] يان بروخمان وف. شرودر، الدراسات العربية في هولندا، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد، مكتبة بريلن، ليدن، 1975، ص 20.

[6] كان المغرب ينظر إلى إسبانيا الكاثوليكية بوصفها عدوا له، فهي التي طردت المسلمين من الأندلس، واضطهدتهم أشد الاضطهاد، كما يدل على ذلك تاريخ الموريسكيين ومعاناتهم.

[7] جرت العادة، في أدبيات الاستشراق أن يتم تصنيف المغرب ضمن دول المشرق وشعوبه في مقابل دول الغرب المنتمية إلى القارة الأوروبية.

[8] يعقوب خوليوس Jacobus Golius مستشرق هولندي، ولد سنة 1596م وتوفي سنة 1667م.

[9] توماس أربينيوس Thomas Erpenius مستشرق هولندي، ولد سنة 1584 م وتوفي سنة 1624م، من مؤسسي الاستشراق الهولندي ورواده. كان أستاذا في جامعة ليدن مختصا في اللغات الشرقية. يرتبط اسمه بمطبعة بريل Brill ، التي تعد أول مطبعة عربية تأسست في بيته بليدن.

[10] الدراسات العربية في هولندا، م.س، ص 21. ويمكن الرجوع أيضا إلى مراسلات المستشرق خوليوس المحفوظة في مكتبة جامعة ليدن، والتي يشير فيها إلى استغلال وجوده بالمغرب، ضمن الوفد الديبلوماسي، لاقتناء المخطوطات وجمْعها.

والأندلسية أواخر القرن السادس عشر، من خلال الاستعانة بالمستشرقين الهولنديين الذين أقاموا في بلاد المشرق والمغرب، وتواصلوا مع تجار المخطوطات وخزائنها، فأمدوا جامعتهم بما اقتنوه من كتب وخزائن، إلى أن أصبحت قطبا مرجعيا في هذا الميدان. ولعل من بين مَن يعود لهم الفضل في ذلك المستشرق المذكور آنفا، توماس أربينيوس الذي أقام مدة بالمغرب يتعلم اللغة العربية. وخلال مقامه تمكن من جمع بعض الكتب المخطوطة فأرسلها إلى مكتبة جامعة ليدن. وتشير بعض النصوص التاريخية إلى أن مجموعة من هذه المخطوطات التي أرسلها لم تصل كاملة نظرا لوفاته، فاتجه بعضها إلى إنجلترا، حيث اقتنتها جامعة كامبردج. وكان لهذا المستشرق علاقة خاصة بالمغربي الموريسكي الأصل أحمد بن قاسم الحجري، المشهور بأفوقاي[11]، الذي تعرّف عليه في فرنسا وتعلم منه اللغة العربية وقواعدها. وقد أشار إلى ذلك في كتابه "ناصر الدين على القوم الكافرين" خلال وصفه زيارتَه لهولندا[12]. وتوطّدت العلاقة بين أفوقاي وبين جامعة ليدن من خلال ياكوبوس خوليوس، تلميذ المستشرق أربينيوس، الذي طلب منه أن يجمع لجامعة ليدن عددا من المخطوطات المهمة، كان من بينها كتاب "المستعيني في الأدوية المفردة"[13] ليونس بن إسحاق بن بكلارش الاسرائيلي. ويُحتمل أن مخطوطات كثيرة بالعربية وبالأمازيغية رحلَتْ إلى هولندا في هذا السياق. وسيزداد اهتمام الغربيين بالمغرب وثقافته خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لاسيما بعد اكتشافهم ابن خلدون واطلاعهم على إنتاجه العلمي، وهو الذي خص الأمازيغ والأمازيغية باهتمام كبير في مقامات متعددة من تراثه. فمن شأن ذلك أن يكون حافزا للمستشرقين إلى التوجه نحو الدراسات الأمازيغية وتخصيص المغرب وشمال أفريقيا بالبحث والدراسة في ما له علاقة بالأمازيغ، بعد أن كان اهتمامهم في عمومه يتجه نحو اللغة العربية وما أُنتج بها من معرفة وفنون.

أما في القرن العشرين، فتزايد اهتمام الباحثين الهولنديين بالنصوص والمخطوطات الأمازيغية، وذلك بسبب تزايد عدد المهاجرين المغاربة المنحدرين من المناطق الأمازيغية، خاصة من شمال المغرب، واستقرارهم في هولندا، حيث صاروا يمثلون جزءا مهما من النسيج الاجتماعي والثقافي لتلك الديار. وقد حفّز هذا المعطى المتعلق بالهجرة، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، نخبة من الهولنديين، سياسيين ومثقفين، إلى البحث في الثقافة الأصلية للوافدين، ومحاولة استكشاف منظومتهم الفكرية والقيمية. وفي هذا السياق انفتحت بعض التخصصات في الجامعات الهولندية على اللغة الأمازيغية، وتم توجيه بعض الطلبة إلى الانكباب على البحث فيها، مخصصين لذلك منحا مالية مهمة. ويمكن التأكيد على

---

[11] وصل إلى المغرب في أواخر عهد المنصور الذهبي، واشتغل ترجمانا لديه سنة 1599م/ 1007هـ، كما كان مترجما لدى السلطان زيدان وابنيه عبد الملك والوليد.

[12] من أهم أعمال أفوقاي، سفارته عن السلطان زيدان إلى كل من فرنسا وهولندا بين 1611م / 1020هـ وبين سنة 1613م/ 1022هـ. وهي السفارة التي فصلها في كتابه "ناصر الدين على القوم الكافرين" والمعروفة أيضا ب "مختصر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب". وقد حققها محمد رزوق، ونشرت طبعتها الأولى سنة 2004 عن دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي. أما قصته مع أربينيوس فذكرها في صفحة 110 وما بعدها.

[13] عثرنا في هذا المخطوط على مجموعة من الأسماء والألفاظ الأمازيغية الدالة على النباتات والأدوية. والمخطوط موجود في مكتبة جامعة ليدن، وعليه التصحيحات والملاحظات التي كتبها الحجري (أفوقاي) بخط يده لصديقه الهولندي، باللغتين العربية والاسبانية.

أن عددا كبيرا من المخطوطات الأمازيغية عرف طريقه إلى مكتبة جامعة ليدن في هذه المرحلة التاريخية المذكورة.

## مجالات المخطوطات الأمازيغية

ارتبطت معظم النصوص والمخطوطات التي ألفها المغاربة الأمازيغ، والتي وصلتنا، بمجالات الدين الإسلامي. ذلك أن النخبة العالمة في الوسط المغربي تاريخيا، كانت من صميم المؤسسات الدينية، متمثلة في مؤسسة الفقهاء والمساجد، والمدارس العتيقة، والزوايا، ومؤسسة القضاء التقليدية... فكان طبعيا أن تهيمن نصوص هذه النخبة وتآليفها على المشهد المعرفي وما أنتج فيه ودُوّن، مادامت هي صاحبة السلطة المعرفية في المجتمع التقليدي ذي الثقافة الشفوية. من هذا المنطلق كان التأليف في عمومه يتجه نحو خدمة الأغراض والقضايا الموصولة بتثقيف الناس في حياتهم الدينية، وفهم نصوصهم المرجعية (القرآن الكريم والأحاديث النبوية)، وتحصين عقائدهم المذهبية والسلوكية. ومع أن عملية التأليف لم تتجاوز الإطار الديني، مع بعض الاستثناءات، فإنها تميزت بالتنوع من حيث مجالاتها، وقضاياها، وأساليبها. فقد ألفوا في الترجمة بدافع نقل النصوص والعلوم والمعارف من اللغة العربية إلى اللغة الأمازيغية، وفي الفقه، خاصة المالكي، وفي العقائد والتصوف أو علم السلوك، وفي السيرة النبوية، وفي المعاجم المتخصصة ثنائية اللغة، وفي الطب التقليدي وفي التنجيم، وفي القصص والسير ...

وبالرغم من غنى المخطوطات الأمازيغية من حيث الكم والنوع، إلا أنها لم تحظ بالاهتمام اللازم على مستوى التعريف بها وفهرستها بشكل شامل، كما هو الحال بالنسبة للمخطوطات العربية. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أهم ما أنجز في مجال وضع فهارس أو دلائل للمخطوط الأمازيغي، ومعظمها لمؤلفين أجانب:

- « Notes sur les manuscrits à poèmes chleuhs de la Bibliothèque Générale de Rabat », Paulette Galand-Pernet, *Journal Asiatique*, (année 1972), pp 299-316.
- « Notes sur les manuscrits à poèmes chleuhs du fonds berbères de la Bibliothèque Nationale du Paris », Paulette Galand-Pernet, Revue des Etudes Islamiques,1973, 11, pp 283-296.
- Catalogue des manuscrits arabes et berbères du fonds Roux, Nico Van Den Boogert, 1995, IREMAM, Aix-En-Provence.
- Catalogue of berber manuscripts in the library of Leiden university, Nico Van Den Boogert, 2002, Leiden.

- التأليف بالأمازيغية، بيبليوغرافيا انتقائية لمؤلفات أمازيغية بالحرف العربي في سوس، أحمد بوزيد الكَنساني، 2005، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد 23، ص 211-230.

## نماذج المخطوطات المحفوظة في ليدن

### العقيدة والعبادات وقواعد الدين

- منظومة في الإيمان والإحسان...، أحمد بن عبد الرحمان الجشتيمي التيملي[14].
- عقائد الدين، إبراهيم أزناكَ[15].
- منظومة في التوسل، الحسن بن إبراهيم المتوكّي الهنفيفي التلمستي[16].
- منظومة في التوحيد والصلاة، محمد بن يحيى بن محمد التيزختي[17].
- منظومة في وصف الجنة، لمجهول[18].
- منظومة "لاخبار ن لهافاوات"، لمجهول.
- منظومة في صفات الله تعالى، عبد الرحمان التيملي[19].
- مخطوط في التوحيد والعبادات، داوود التامساوتي[20].
- منظومة في قواعد الإسلام، أحمد بن محمد الواداشتي.
- منظومة في الصلاة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم أعجلي الولتيتي البعقيلي[21].
- مجموع عادات الجنة والنار، يعود إلى القرن 19م.
- منظومة في مكانة البسملة وأهميتها، لمجهول.

---

[14] من أعلام الأسرة الجشتيمية. ولد حوالي سنة 1231هـ الموافق ل 1815م، تلقى تعليمه على يد والده الفقيه عبد الرحمان الجشتيمي. رافق السلطان الحسن الأول واستقر معه مدة في مدينة مراكش. توفي 1327هـ الموافق ل 1909م (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 107).

[15] إبراهيم بن عبد الله بن محمد الصنهاجي، المعروف في سوس بأزناكَ. توفي سنة 1005هـ. ومن أشهر تلامذته الصوفي محمد بن ويسعدن السكتاني بسكتانة (المعسول، جزء 19 ص 15). قال فيه المختار السوسي "علاّمة محصّل صوفي كبير مقبول الأقوال، حاول نشر العلم بفروعه فقها وفرائض ومواعظ في الناس بلسانهم الشلحي في مؤلف له مشهور" (رجالات العلم العربي في سوس، ص 52).

[16] توفي حوالي 1293 هـ (المعسول، جزء 15، ص 127 و129).

[17] محمد بن يحيى بن محمد التيزختي، نسبة إلى تيزخت بأمّلن بالأطلس الصغير. ذكر المختار السوسي أنه كان قاضيا بتارودانت حوالي 1260هـ الموافق ل 1844م. توفي حوالي 1275هـ الموافق ل 1858م (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 111).

[18] يرجح الحسين جهادي أن يكون هذا النص من تأليف المهدي بن تومرت، إلا أن ترجيحه غير مسنود بقرائن وأدلة مقنعة (قراءة وتحليل لمخطوط أمازيغي في وصف الجنة: أهميته وخصوصيته، ضمن كتاب المخطوط الأمازيغي أهميته ومجالاته، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط 1 س 2004، الرباط، ص 46). أما عمر أمرير فيقر بنسبتها إلى الفقيه الشاعر الأمازيغي المعروف سيدي حمو الطالب (أهمية مخطوطات سيدي حمو الطالب، ضمن المرجع الآنف الذكر، ص 103).

[19] المعسول، جزء 17 ص 22.

[20] داوود بن عبد الله التامساوتي، من أفلاّ يّيسي بأيت منصور. ذكر المختار السوسي مؤلّفا بنفس الإسم تقريبا، وهو محمد بن عبد الله بن داوود التامساوتي المنصوري الإيسي، ووصفه بعالم جليل مؤلف بالشلحة، مشيرا إلى أنه توفي بعد سنة 1166هـ (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 69). المخطوط معروف بعنوان "الكفاية" يشتمل أصله على 3000 سطر. توجد نسخة تامة منه بخزانة Roux ب Aix-en-Provance تحت رقم 2، تاريخ نسخها 1168هـ.

[21] توفي سنة 1271 هـ. أفرد له المختار السوسي ترجمة مفصلة (المعسول، جزء 5 ص 292-299)، وأشار إلى بعض مؤلفاته التي مجملها في مجال القراءات والنحو، إضافة إلى تأليف الجفرية (سوس العالمة، ص 199).

- منظومة بالعربية والأمازيغية، للفقيه الحاج الحسين الإفراني[22].
- منظومة في الصفات، محمد بن عثمان الدادسي.
- منظومة في موضوعات مختلفة، عبد الرحمان بن مسعود المتوكّي[23].
- شروح وتعليقات على كتاب الحوض، التامدوزتي[24].
- منظومة في التوحيد، لمحمد بن عبد الله الزكّروزي[25].
- منظومة في العبادات، للحسن بن محمد بن بيهي بن حدّو من تالمْسْت[26].
- نص شعري في التوحيد ويوم الحساب، لمحمد بن أيوب التودغي.

## التأليف المعجمي واللغوي

- معجم عربي أمازيغي، عبد الله بن شعيب الهلالي[27].
- "كتاب الأسماء" أو معجم ابن تونارت[28].
- "المجموع اللائق على مشكل الوثائق"، معجم عربي أمازيغي، عمر بن عبيد الله بن أبي الحسن الروداني[29].
- "سيرة الأكابر في ذكر بعض لغة البرابر" منظومة معجمية عربية أمازيغية، لمجهول[30].
- معجم أسماء العقاقير عند الحكماء، لمجهول.
- معجم عربي أمازيغي، لمجهول.

---

[22] إمام وخطيب مسجد محمد الخامس بتالبورجت بمدينة أكّادير.

[23] عبد الرحمان بن مسعود بن مبارك المتوكّي، نسبة إلى إنتوكّا من قبائل أحواز مراكش. من شعراء الأمازيغية في القرن 12/11 هـ.

[24] الحسن بن مبارك بن محمد بن عبد الرحمان التامدوزتي البعقيلي، نسبة إلى تامودّيزت بإداوبعقيل شرق تيزنيت. ولد سنة 1260 هـ/1844 م، وتوفي سنة 1316 هـ/1899 م. يُعدّ من كبار المتصوفة حتى أُطلق عليه جُنيد عصره. أوردَ له المختار السوسي ترجمة مفصّلة مطولة في المعسول (الجزء 19، ص 5 وما بعدها) مع شهادات فقهاء ومتصوفة من زمانه.

[25] له كذلك مؤلف آخر بالأمازيغية "في أخبار الآخرة"، مخطوط بمخزون Roux ب Aix-en-Provence، تحت رقم (a 163). وهو من القرن 18 م كما أشار إلى ذلك Nico van den Boogert في كتابه The Berber Literary tradition of the Sous.

[26] من فقهاء القرن 14 هـ بمدرسة تالمست قبيلة متوكّة (المختار السوسي،المعسول، جزء 13 ص 314).

[27] مشهور بمعجم الهلالي، لمؤلفه عبد الله بن شعيب بن الحسين بن إبراهيم بن عبد العزيز الهلالي. رغم قلة المعلومات عنه في المصادر المغربية إلا أنه يرجح أن يكون من القرن 17 م. قام الباحث Nico van den Boogert بترجمة هذا المعجم وتحقيقه معنونا إياه ب La révélation des énigmes, Lexiques arabo-berbères des 17e et 18e siècles وصدر عن مؤسسة IREMAM ب Aix-en-Provence سنة 1998.

[28] الفقيه أبو عبد الله محمد بن علي بن جعفر القيسي، ولد بقلعة بني حماد شمال الجزائر سنة 479هـ/1086م، وتوفي سنة 567هـ/ 1172م. تعلم بقرطبة وتولى القضاء بمدينة فاس سنة 536هـ، وبعد اعتزاله القضاء اشتغل بالتدريس إلى أن توفي بالمدينة نفسها. (الأعلام للزركلي، جزء 6 ص 279، دار العلم للملايين، ط 15 سنة 2002. وكذلك: المختار السوسي، سوس العالمة، ص 177، وأيضا: Nico van den Boogert في La révélation des énigmes ص 11).

[29] تم تحقيق هذا المعجم من طرف عمر أفا، ونُشر ضمن منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية سنة 2008، مطبعة المعرف الجديدة بالرباط. وقد نظم المؤلف هذه المنظومة المعجمية سنة 1177هـ/1765م.

[30] قمنا بتحقيق هذا المخطوط ونشرناه ضمن إصدارات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية لسنة 2012.

- مخطوط يتضمن أسماء العقاقير بالأمازيغية والعربية، لأحمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي التازموتي[31].
- الأرجوزة العربية الأمازيغية، لسعيد بن سليمان أكَرام[32].

## الطب والكيمياء

- "طّبّ ن تشلحيت" أو "مجموع المنافع في علم الطب النافع"، محمد بن علي البعقيلي[33].
- كتاب في الطب، يشمل ألفاظا بالأمازيغية، للحسين بن علي بن طلحة الركَراكَي الشوشاوي[34].
- مختصر طبّ الشيشاوي، لأحمد بن سليمان الرسموكي[35].
- "يات تفقيرت تكّا تاضبيبت"، لمجهول. مخطوط يعود إلى القرن 19م.
- نظْم سيدي حمّو بن عبد الله الزكَروزي في الكيمياء[36].
- أرجوزة في الطب تضم بعض الأسماء والألفاظ الأمازيغية، لأبي عبد الله محمد بن الخطيب السّلَماني الأندلسي[37].
- كتاب في العلاج والعقاقير، لمحمد بن عبد الرحمان التيلكَاتي الحامدي[38].
- وصفات في الكيمياء، لمجهول.

---

[31] توفي سنة 1093هـ/1682م، (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 28).

[32] مزج المؤلف في الأرجوزة بين العربية والأمازيغية، وقد نشرها محمد مستاوي ضمن منشورات تاوسنا، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. أما بالنسبة لمؤلفها فهناك من يُنسبها إلى سعيد بن سليمان الكرامي المتوفى سنة 882هـ. واجتهادات أخرى تنسبها إلى أحمد بن محمد التغاتيني الرسموكي المتوفى سنة 1080هـ كما يذهب إلى ذلك المختار السوسي (المعسول، جزء 18 ص 282).

[33] من مؤلفي القرن 11 هـ/16 م، (المختار السوسي، سوس العالمة، ص 53 و187، رجالات العلم العربي في سوس، ص 31).

[34] الحسين بن علي بن طلحة الركَراكَي الوصيلي الشوشاوي. من صلحاء القرن التاسع الهجري، له مصنفات كثيرة في النوازل والتصوف وغيرها. توفي أواخر القرن التاسع وقبره بإمي ن واسيف (راس الوادي) شرق تارودانت (طبقات الحضيكَي، محمد بن أحمد الحضيكَي، تحقيق أحمد بومزكَو، ط 1 سنة 2006، مطبعة النجاح الجديدة ج 1، ص 189، وأيضا، المختار السوسي، خلال جزولة، ج 4 ص 160).

[35] توفي سنة 1133هـ الموافق ل 1720م (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 61، وسوس العالمة، ص 192، وأيضا مناقب الحضيكَي، ج 1 ص 108).

[36] قد يكون هو محمد بن عبد الله الزكَروزي الذي أشرنا إليه آنفا.

[37] محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب، وزير ومؤرخ وأديب. كان أسلافه يعرفون ببني الوزير. ولد في غرناطة سنة 713 هـ/ 1313 م، وتوفي سنة 776هـ/ 1374م. رحل إلى فاس واستقر بها على عهد السلطان عبد العزيز ابن علي المريني.

[38] محمد بن عبد الرحمان بن الحسن بن سعيد التيلكاتي، نسبة إلى تيلكات بسوس. ولد سنة 1048 هـ، فقيه جليل معروف بلقب السوق. قال المختار السوسي "له مؤلف في الطب موجود، وآخر في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وتوسل في نظم رأيته في خزانة تيلكات في ورقتين ألفه سنة 1085 هـ. وقد ذكر عقبه أن أهل الجريد بتونس اتخذوه وردا لهم، تركه عندهم في حِجته..." (خلال جزولة، جزء 2 ص 143).

## القصص

- "لقيصّت ن سيدي يوسف"، لمجهول[39].
- "يات لقيصّت ن نّبي محمد" لمجهول.
- "لغازاوا ن سوسة" أو قصة عبد الرحمان بن جعفر، لعبد الرحمان بن مسعود المتوكّي.
- لقيصّت ن يان ؤمحضار، لمجهول.

## السيرة والمديح النبوي

- منظومة في مدح الرسول (ص) والسيرة النبوية، إبراهيم بن محمد التاكوشتي الظريفي[40].
- هدية العاشق في مولد سيد الخلائق، للمدني التغماوي[41].
- مدح الرسول (ص)، عبد الله بن إبراهيم البوشيكَري[42].
- القصيدة البوشيكَرية، محمد بن عبد الله البوشيكَري الأكَماري البعقيلي[43].
- نضمٌ في مدح الرسول (ص)، محمد المعدري الولتيتي[44].
- مخطوط في مدح الرسول، محمد بن محمد الهنائي الطاطائي[45].
- قصيدة في مدح الرسول (ص)، لإبراهيم بن عبد الله التاماروتي من ئدمسيرن[46].

## التصوف والأخلاق

- سراج الأنوار لأهل السر والأنوار، للمدني التغماوي. ويشتمل على شروط الانتماء إلى الطريقة التيجانية.
- أذكار وأمداح لسيدي أحمد التيجاني، للمدني التغماوي.

---

39 نسخها محمد بن عبد الله الوداني بتاريخ 1200هـ/1786 م.

40 إبراهيم التاكوشتي من صلحاء وعلماء القرن الثاني عشر الهجري. ولد سنة 1068هـ، وتوفي بمصر سنة 1136هـ، لكن قبره ببلدة تاكوشت الواقعة على الضفة الغربية لوادي تاكوشت قبيلة أيت صواب. من تلامذة أبي العباس بن ناصر الدرعي وأبي علي الحسن اليوسي (طبقات الحضيكَي، ج 1، ص 142 و143، وأيضا المعسول، ج 8، ص 69).

41 المدني بن محمد بن محمد أمغار التغماوي (نسبة إلى إداوتغما بإحاحان، إقليم الصويرة) الأسموري الجديدي (نسبة إلى أزمور والجديدة). يُعد شيخ الطريقة التيجانية بإداوتغما، عاش أواخر القرن الثالث عشر وبداية القرن الرابع عشر الهجري.

42 توفي حوالي سنة 1265 هـ (المعسول، جزء 18 ص 147).

43 القصيدة من 280 بيتا، لمحمد بن عبد الله البوشيكَري الأكَماري (إداو كَوكَمار) البعقيلي (إداو بعقيل). كان أستاذا وقاضيا ومفتيا. وكان متخصصا في السيرة النبوية. توفي سنة1282 هـ/1865 م (المختار السوسي، رجالات العلم العربي في سوس، ص 134، وسوس العالمة، ص 200).

44 توفي سنة 1330هـ.

45 ينتمي إلى أسرة بني الحسين المشرفة على زاوية أكَادير ن الهنا بطاطا. توفي حوالي سنة 1295هـ/ 1878م. (المختار السوسي، سوس العالمة، ص 200، ورجالات العلم العربي في سوس، ص 215).

46 من قبيلة إداومحمود بالأطلس الكبير، تابعة إداريا إلى إقليم تارودانت. عاش أواسط القرن 19 م.

- مخطوط في الأخلاق، لمجهول.
- الأوراد التيجانية وشروط الطريقة، سعيد بن محمد النظيفي.
- بحر الدموع، لمحمد بن علي الهوزالي[47].

## الترجمة إلى الأمازيغية

- ترجمة "المرشد المعين على الضروري من علوم الدين"، الحسن بن إبراهيم العروسي48.
- المنهاج اليسرى للمدني التغماوي. وهي عبارة عن ترجمة لمنظومة "المرشد المعين على الضروري من علوم الدين" لمؤلفها ابن عاشر.
- مفتاح الكلام النبوي في حل ألفاظ حديث النووي، للمدني التغماوي. المخطوط عبارة عن ترجمة منظومة لكتاب "الأربعون حديثا" للإمام النووي[49]، المعروفة بالأربعين نووية.
- ترجمة "البردة"[50]، عبد الله بن يحيى الحامدي[51].
- "ربعين ن لحاديث"، عبارة عن ترجمة للأربعين حديثا.
- ترجمة الأربعين نووية، لمحمد المختار السوسي.
- كتاب الحوض، محمد بن علي الأوزالي[52].
- "تافوكت ن دّين"، علي بن أحمد الدرقاوي[53].

---

47 عبارة عن منظومة تفوق ستمائة بيت. طُبع ونُشر مرات عدة، كما تُرجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية. وفي سنة 2009 قام عمر أفا بتحقيقه وترجمته إلى اللغة العربية، وصدر عن مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.

48 "المرشد المعين " لعبد الواحد بن أحمد بن عاشر الفاسي المتوفي سنة 1040هـ/ 1639م.

لحسن بن براهيم أعروس نسبة إلى أيت عروس بقبيلة إداوسملال. ذكر المختار السوسي أن أصله من الأخصاص، لكنهم استوطنوا قرية أيت عروس. كان فقيها في إداومحمود من جبل درن، وبعد الاحتلال عينته الحكومة للاشتغال في محاكمها. توفي سنة 1374هـ (المعسول، جزء 11 ص 22).

49 الإمام النووي هو محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف الدين المتوفى سنة 676هـ. جمَع في كتابه أربعين حديثا تشمل مختلف قواعد الدين. وقد انتشر هذا الكتاب بشكل واسع، وحفظه المغاربة واهتموا به شرحا وتعليقا وترجمة.

50 هذه القصيدة مشهورة بالبردة، وعنوانها هو "الكواكب الدرية في مدح خير البرية"، لمحمد بن سعيد بن حماد البوصيري الصنهاجي المتوفى سنة 696هـ.

51 وتعرف أيضا ب"تلقيح الصدور بما يورث السرور" وهي ترجمة للبردة إلى الأمازيغية، ألّفها عبد الله بن سعيد بن يحيى التاكَضيشتي الزكراوي الحامدي. لم ترد ترجمته مفصلّة في مصادر التراث السوسي، باستثناء إشارات محدودة وردت عند المختار السوسي في بعض مصادره (سوس العالمة، ص 188، رجالات العلم العربي في سوس، ص 63، خلال جزولة، ج 4، ص 52).

52 الحوض عبارة عن ترجمة منظومة لمختصر الشيخ خليل بن إسحاق في الفقه المالكي. نظمه محمد بن علي الهوزالي المعروف بأكبيل، خريج مدرسة تامكَروت، توفي في وباء 1162 هـ (المعسول، جزء 19 ص 14، والحضيكي في طبقات الحضيكي، تحقيق أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص ط1 س 2006 ج 2 ص 363). حُقق الجزء الأول منه وطبع من طرف عبد الله بن محمد الرحماني سنة 1977م.

53 منظومة شعرية في الفقه تتألف من عشرة آلاف بيت. وهي عبارة عن ترجمة لربع العبادات من كتاب "المجموع في فروع المالكية" المعروف ب "مجموع الأمير"، من تأليف محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن محمد الأمير، المصري المالكي المتوفى سنة 1232هـ/ 1816م. ترجمه الشيخ علي بن أحمد الإلغي الدرقاوي، والد المختار السوسي، مؤسس الزاوية الدرقاوية بدّوكَادير بأيت وافقا، والمتوفى سنة 1328هـ/ 1910م. ترجمه منظوما، مقتفيا خطوات التامدوزتي في شرحه لحوض الهوزالي، مُوجها إياه إلى مريديه (الفقراء)، يحفظونه ويستعينون به في دينهم (المختار

- ترجمة منظومة لكتاب "أم البراهين" للسنوسي[54]، محمد بن عثمان الدادسي.
- تيليلا ف الرسالة، ترجمة لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لعبد الحميد بن الحسين الصوفي التامكَونسي[55].

**الوعظ والإرشاد الديني**

- موعظة للمدني التغماوي.
- منظومة "نّصاحت ن تايتشين"، سعيد إيبورك[56].
- "نصاحت ن تايتشين"، محمد بن يحيى التيزغتي.
- "نّصاحت ن تمغارين"، لمجهول.
- منظومة بعنوان "نّصاحت"، محمد بن أحمد بن عبد الرحمان بن محمد بن الحسن التامدوزتي.

## خاتمة

إن المخطوطات والنصوص المشار إليها في الجرد أعلاه، تمثل أهم ما تحويه مكتبة جامعة ليدن على مستوى المخطوطات الأمازيغية، وهي غنية من حيث موضوعاتها ومجالاتها، كما أنها مادة معرفية خام تحتاج إلى البحث والدراسة، سواء بالنسبة للكوديكولوجيين الذين يهتمون بالمخطوط من جهة ماهيته المادية، أي باعتباره قطعة مادية، أو بالنسبة للفيلولوجيين الذين يهتمون بمتون المخطوطات دراسة ونقدا ونشرا. ونزعم أن من شأن عنايةِ الباحثين بالمخزون المذكور ودراستِه الإسهام في بلورة جملة من الأسئلة التي يطرحها البحث في المخطوط الأمازيغي من قبيل: تاريخ هذا المخطوط، وسياقات إنتاجه (اجتماعيا وثقافيا ودينيا...)، والوظائف المسندة إليه، والقضايا المتعلقة بتلقيه وتداوله، والمسائل المتصلة بالمعارف التي يحويها، والإفادات المحتمل استخلاصها بالنسبة لرصد تاريخ اللغة الأمازيغية وتطورها... كما أن البحث الجادّ في هذا المجال سيسهم، لا محالة، في معرفة تاريخ التأليف في الثقافة الأمازيغية، وعمليات النسخ والتناقل والطباعة والنشر وما يتصل بذلك من أمور تلامس صيرورة ثقافة المجتمع الأمازيغي وتَشكّلَ نخبه عبر التاريخ. ونحسب أن المبادرة إلى التعريف بالمخطوطات الأمازيغية في موقع من المواقع العلمية، العامة أو الخاصة، مرحلة أساسية للانطلاق نحو الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

---

السوسي، المعسول، جزء 19، ص 14، وأيضا رجالات العلم العربي في سوس، ص 187).

[54] محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني، توفي حوالي سنة 895هـ. له مؤلفات وترجمات وشروح كثيرة، من أشهرها في مجال العقيدة كتابه "أم البراهين" ويسمى أيضا "العقيدة الصغرى".

[55] عبد الحميد بن الحسين التامكونسي التناني الفقيه والقاضي. كان والده المتوفى سنة 1365 هـ من شيوخ التصوف في عصره. ترجم له المختار السوسي في كتابه المعسول، ج 15، ص 66 و67.

[56] سعيد الإيبوركي الهلالي، عاش في القرن الثامن عشر الميلادي.

## مراجع

أفوقاي، أحمد بن قاسم الحجري، ناصر الدين على القوم الكافرين، تحقيق محمد رزوق، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط 1 س 2004، أبوظبي.

بولقطيب، الحسين، حفريات في تاريخ المغرب الوسيط، منشورات جذور للنشر، ط 1 س 2004.

الحضيكَي، محمد بن أحمد، طبقات الحضيكَي، تحقيق أحمد بومزكَو، ط 1 سنة 2006، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط.

الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15 س 2002.

السوسي، محمد المختار، المعسول، مطبعة النجاح، 1961، الدار البيضاء.

السوسي، محمد المختار، خلال جزولة، المطبعة المهدية، 1959، تطوان.

السوسي، محمد المختار، رجالات العلم العربي في سوس، نشر رضى الله عبد الوافي، ط1 س 1989، طنجة.

السوسي، محمد المختار، سوس العالمة، مطبعة فضالة، 1960، المحمدية.

يان بروخمان وف. شرودر، الدراسات العربية في هولندا، ترجمة إبراهيم زكي خورشيد، مكتبة بريلن، 1975، ليدن.

كتاب جماعي، المخطوط الأمازيغي أهميته ومجالاته، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ط 1 س 2004، الرباط.

Nico van den Boogert (1998), *La révélation des énigmes, Lexiques arabo-berbères des 17e et 18e siècles*, IREMAM, Aix-en-Provence.

Nico Van Den Boogert, (1997), *The Berber Literary of the Sous*, publication of the "DE GOEJE FUND" No XXVII, Leiden.

Paulette Galand-Pernet (1973), Notes sur les manuscrits à poèmes chleuhs du fonds berbères de la Bibliothèque Nationale du Paris, *Revue des Etudes Islamiques*, XL/2.

# عروض

# قراءة في كتاب "الموقف من الموت في المغرب والأندلس في العصر الوسيط" لمحمد حقي

يعد موضوع الموت من المواضيع الشائكة، تتقاطعه عدة تخصصات من أدب، وفن، وفلسفة، وأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وعلم اجتماع ديني، إضافة إلى علم الأحياء (البيولوجيا)... ولم تبق الدراسات التاريخية، خاصة التي ارتبطت بمدارس قطعت أشواطا مهمة في تجديد مناهج البحث التاريخي، بمنأى عن سبر أغوار موضوع الموت، حيث استفاد « **الأوربيون من تنوع إمكاناتهم المصدرية ليغامروا في البحث في** [ظاهرة الموت]**. فتوفر سجلات الكنائس ووثائق الحالة المدنية وغيرها، مكنت المؤرخين في أوربا من دراسة أثر الموت في تزايد عدد السكان، (...) وفي تطور العقليات (...) خصوصا أن احتكاكهم بعلماء الاجتماع، وتطور علم الأنطروبولوجيا واكتساحه لأطراف مجال علم التاريخ، واستقراره على هوامش الحقل التاريخي، قد أذكى في مؤرخي أوربا تلك الرغبة في المشاركة في البحث في قضايا مثل قضية الموت** » [1]. وهكذا صدرت العديد من الدراسات التاريخية الأوربية ذات الصلة بالموضوع [2].

لقد كانت هذه الدراسات وغيرها من ضمن مبررات اختيار الباحث محمد حقي لموضوع كتابه، ومكنته من فهم الكثير من القضايا المنهجية والمعرفية التي يطرحها موضوع الموت [3].

وإذا كانت الأبحاث التاريخية الغربية قطعت شوطا مهما في دراستها للموت، فإن نظيرتها المغربية ما زالت في مرحلة جنينية. وهنا تكمن إحدى صعوبات البحث التي أقر بها الباحث [4].

---

[1]- محمد مزين، "الموت في مغرب القرن العاشر من خلال كتاب "الجواهر" للزياتي"، ضمن **التاريخ وأدب النوازل، دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنيبر**، الجمعية المغربية للبحث التاريخي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1995 م، ص. 103-104.

[2]- نذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر، تبعا لتراتبها الكرونولوجي :

François. LEBRUN, *Les hommes et la mort en Anjou aux XVII^e et XVIII^e siècles*, Paris-La Haye, 1971.

Michel. VOVELLE (présentation), *Mourir autrefois, Attitudes collectives devants la mort aux XVII^è et XVIII^è siècles*, éd. Gallimard Julliard, Paris, 1974.

Philippe. ARIES, *L'homme devant la mort*, (2 T), éd. du Seuil, Paris, 1985-1987.

[3]- محمد حقي، **الموقف من الموت في المغرب والأندلس في العصر الوسيط** مطبعة مانبال، بني ملال، 2007، ص. 3.

[4]- **نفسه**، ص. 3.

لم تكن ندرة الأبحاث التاريخية المغربية حول موضوع الموت الصعوبة الوحيدة التي جابهت الباحث، فثمة صعوبات أخرى مرتبطة بكيفية حضوره كموضوع في المصادر المغربية والأندلسية على اختلاف أجناسها. فقد لاحظ الباحث، وهو بصدد تصفح هذه المصادر، أن موضوع الموت لا يحضر فيها كموضوع قائم الذات إلا بصفة نادرة. وإن أكد على أهمية كتب التراجم والمناقب والنوازل والحسبة وأهميتها بالنسبة للموضوع، مبديا في الآن نفسه وعيا جيدا بطبيعة هذه الأجناس، وكيفية استغلال المؤرخ لها، وهذا من بين حسنات هذا البحث العديدة. ولم يقتصر الباحث على المصادر المكتوبة، بل استعان ببعض الأبحاث في علم الآثار، وأضاف إليها زيارات ميدانية لبعض المقابر المغربية، وحاول تلمس المنهج الأنتروبولوجي بتتبع بعض تقاليد الموت الراهنة، وتتبع المواكب الجنائزية، وراقب ما يحدث فيها [5].

ارتباطا بمصادر البحث، لا بد أن يلاحظ المطلع المتخصص أن توسعة المجال وتمديد الزمان المبحوث فيهما، فوت على الباحث، رغم المجهود المضني الكبير، الاطلاع على مجموعة منها، كان من شأنها أن تضيف معلومات أخرى للموضوع، وتصورات جديدة [6]. وعليه، لا يمكن مجاراة الباحث في القول بأنه لم يهمل « **أية إشارة مهما كانت تافهة وصغيرة** » [7]. وهذه ملاحظة نابعة من تجارب خاصة مرتبطة بالموضوع أولاها تناولت فيها موت الولي انطلاقا من كتب المناقب [8]، وثانيتها كشفت فيها عن طبيعة كتب البدع في مغرب أواخر العصر الوسيط [9]، وثالثتها مرتبطة بالأطروحة التي أعددتها، وتطرقت فيها لما يمكن تسميته بالموت الجماعي الناجم عن الكوارث الطبيعية من مجاعات وأوبئة وسيول وغيرها والتي نقف عندها، أحيانا، على أرقام ضحايا هذه الكوارث [10].

قبل الانتقال إلى التأطير المنهجي لموضوع الكتاب موضوع القراءة، لا بد من الإشارة إلى أن تناوله، من وجهة نظر تاريخية، تتقاطعه عدة توجهات داخل مدرسة "الأنال"؛ فالديموغرافيا التاريخية كانت سباقة لتناوله، غير أن تطبيق مناهجها على التاريخ المغربي والأندلسي، تعترضه عدة مشاكل، وفي مقدمتها ندرة شواهد القبور خلال الحقبة المعنية

---

[5]- **نفسه**، ص. 4-5.

[6]- يكفي أن نذكر منها بعض كتب المناقب وكتب البدع.

[7]- محمد حقي، **الموقف من الموت**، ص. 5-6.

[8]- محمد ياسر الهلالي، " موت الولي في كتب المناقب بالمغرب الأقصى خلال العصر الوسيط (من القرن السادس هـ/ XII م إلى القرن التاسع هـ/ XV م)"، **المناهل**، مجلة فصلية تصدرها وزارة الثقافة المغربية، العدد 91-92، أبريل 2012 م. (ص. 393-427).

[9]- محمد ياسر الهلالي،" قراءة في بعض « كتب البدع » بالمغرب الأقصى أواخر العصر الوسيط"، ضمن أعمال ندوة **البدع والملل والنحل في تاريخ المغرب**، بتاريخ 10-11 دجنبر 1999 م، تنظيم مجموعة البحث حول التاريخ الديني، التابعة لجامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - عين الشق، الدار البيضاء، دفاتر البحث، الصادر عن الجامعة نفسها، المجلد الأول، العدد الأول، شوال 1422 هـ/ دجنبر 2001 م. (ص. 11-42).

[10]- محمد ياسر الهلالي، **مجتمع المغرب الأقصى خلال القرنين الثامن والتاسع هـ/ XIV-XV م، مساهمة في دراسة بعض مفاهيم التراتب الاجتماعي (« العامة »-« الخاصة »/ « الطبقة »-« المرتبة »)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، السنة الجامعية، 1999-2000 م، (مرقونة)، ص. 422-434.

بالدراسة، وتركيز المصادر على أعداد الموتى إبان الحروب والأوبئة والمجاعات بشكل انطباعي أكثر منه إحصائي. وعالجت الأنتروبولوجية التاريخية بدورها موضوع الموت. وانسجاما مع منهجها، ركزت على الرمزي والثقافي. لذا، وجب التفريق عند دراسة تاريخ الموت بين الموت كحدث (أسباب الموت)، وبين الموت كفكرة وكرمز. كما أولى تاريخ الذهنيات أهمية بالغة لموضوع الموت ببحثه في أحاسيس وتصورات الناس من خلال صورهم، وأساطيرهم، وقيمهم. ومن خلال مقاربته، يمكن قياس درجة تطور الذهنية خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الجنائزية من العصور الموغلة في القدم إلى وقتنا الحاضر. وانسجاما مع هذا التوجه الأخير، صيغ كتاب "الموقف من الموت في المغرب والأندلس"، انطلاقا من وعي صاحبه بأن تاريخ الذهنيات « **يهتم بمعرفة المواقف الجماعية على فترة زمنية طويلة، والخوض في مجالات الصمت واستكناه خباياها** » [11].

تدور الإشكالية المحورية التي أطرت الكتاب موضوع القراءة حول بناء موت جماعي ديني عند المغاربة والأندلسيين خلال العصر الوسيط، وما يترتب عن هذا البناء من صور، واستعداد الأفراد والمجتمع لاستقبال الموت، والوصايا المرتبطة به، مرورا بالاحتضار، وتجهيز الميت بما يفيد الحلول التي اقترحوها لمواجهة فظاعة الجثة البشرية وهول فسادها، ثم الموكب الجنائزي، وتأبين الموتى من حداد ومأتم وعزاء ورثاء، وصولا إلى الدفن والمقابر. وجَمع في كل هذا بين مجالات التفكير في الموت والشعور به، والفعل فيه أو إزاءه. محاولا كشف الحجب التي تحيط بها تصورات المُجْتَمَعَيْن ورموزها، وبحثَ عن انبثاق المشاعر من منظومة الحجب والرموز هذه. ونظر في سلوك الأحياء إزاء الميت وهو جثة تقتضي تطهيرها وسترها، ثم جنازة يجب الصلاة عليها ومواراتها تحت الأرض، ثم فقيد يجب مشاركة غيابه بالامتناع الجزئي عن الحياة، ثم قبر وذكرى. ونظر في الطقوس المصاحبة للموت كالنوح التي « يمسرحه »، وغير ذلك.

لا يمكن أن يكون الموت، في نظر الإنسان، مجرد حدث فيزيلوجي بما أنه كائن رموز، فلا بد أن تنتج المجموعة الثقافية تصورات وطقوسا، فتُدخل هذا الحدث في نظامها العقائدي والميثي، وتُحوّل الغياب الذي يترتب عنه حضورا، وتهيئ كل فرد لقبول موته وموت الآخرين. ولا يدرك الفرد الموت سوى من خلال التمثلات الجماعية، ومن خلالها يقيم الإنسان ويبني فلسفاته ومعتقداته حول الموت [12]. بناء على هذا التصور، قسم الباحث موضوع كتابه إلى ثلاثة أقسام ضمت إثنى عشر فصلا ومقدمة وخاتمة للموضوع.

اتبع الباحث لمعالجة مواضيع مؤلفه منهجا يعتمد أساسا على الوصف، مدعما بنصوص أو بفحواها، وذيلها بخلاصات تنسجم مع المادة المصدرية المعتمد عليها مع تكرارها بين الحين والآخر. ولما كنا أمام موضوع بكر، فنادرا ما ناقش المُؤلِّف آراء الباحثين ذات الصلة

---

[11]- محمد حقي، **الموقف من الموت**، ص. 3.

[12]- رجاء بن سلامة، **الموت وطقوسه من خلال صحيحي البخاري ومسلم**، دار رؤية، القاهرة، ط 2، 2009، ص. 46.

بالموضوع [13]. فبإطلالة على هوامشه، يلاحظ بسهولة طغيان المادة المصدرية على المرجعية.

وإذا كان الباحث اختار تأطير موضوعه في تاريخ الذهنيات، كما سلف، فإنه اضطر نتيجة لذلك، ولشح المادة المصدرية المرتبطة بالموضوع، إلى تمديد الحيز الزمني ليشمل سبعة قرون تبتدأ بنهاية القرن الثاني إلى حدود القرن التاسع الهجريين، وفي الآن نفسه توسيع المجال المدروس ليشمل المغرب والأندلس، وهذا يحيلنا على قضيتين من القضايا التي سأعالجهما في هذه القراءة وهما قضيتي المجال والتحقيب.

## قضية المجال

طالما أثيرت بين بعض الباحثين الوسيطيين قضية الجمع بين المجالين ومن ثمة بين المجتمعين المغربي والأندلسي بين رافض لهذا الجمع وبين مقر له، ولا أخفي تموقعي مع الفريق الأول لأسباب عدة إيمانا مني بخصوصية كل واحد منهما، وأخذا بعين الاعتبار للفروق البنيوية والوظيفية والثقافية بين المجتمعين عصرئذ.

صحيح أن المجتمعين معا خضعا في وقت من أوقات العصر الوسيط لسلطة سياسية واحدة مع المرابطين والموحدين من بعدهم، لكن هذا لا ينفي الفروق الواضحة بينهما، مما كان له انعكاس أكيد على التركيبة الذهنية لكليهما، ولعل أبرز الفروق هو التمايز الحضاري بين الأندلسيين والمغاربة [14]، ولن أتناول هذا التمايز في عموميته، بل في خصوصيته المرتبطة بموضوع الموت، وقد ذكر الباحث جملة من حيثياته دون أن يعطيها كبير اعتبار.

من بين تلك التمايزات الحضارية تطييب جسد الميت، بمعنى وضع الطيب على جسده، فقد حظيت عملية التطييب بعناية كبيرة من قبل المغاربة وبعناية أكبر من قبل الأندلسيين الذين استعملوا عطورا رفيعة فيه (ص. 57).

ولم يكن المأتم عند النساء الأندلسيات والمغربيات بالطقوس نفسها، فقد طغى عليها البداوة في المغرب، وظهرت جوانبها السلبية في المغرب دون الأندلس (ص. 88).

---

[13]- مثلا ناقش الباحث مدى سيادة اللون الأبيض كلون للحداد في الأندلس. محمد حقي، **الموقف من الموت**، ص. 85.

[14]- راجع في الموضوع على سبيل المثال لا الحصر، **كتاب تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر**، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقباني، تحقيق، علي الشنوفي، Institut Français de Damas, Bulletin d'études Orientales, Tome, XIX, Années, 1965-1966, Damas, 1967، ص. 300. يقول : **« وإن البوقات المذكورة في الأعراس بوقات تميل النفوس إليها كما هي في الأندلس وأما بوقات بلادنا فإنها مفزعة ولذا ينفر منها الحمار لهذا جرى عليها العمل إنها تستعمل في المساجد والجوامع في شهر رمضان ليستيقظ النائم للسحور... ».**

كما أن المغرب كان متأخرا عن الأندلس بمراحل كثيرة على مستوى النظم الإدارية. ج.ف.ب هوبكنز، **النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى**، نقله عن الأنجليزية، أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط2، 1999 م، ص. 177.

وفي موضوع العزاء، نشأ أدب التعزية من نثر وشعر في الأندلس دون المغرب (95-96).

أما بناء القبور، فقد كشفت الأبحاث الأثرية أن القبر الأندلسي تميز بترصيف وبناء جانبيه باللبن (ص. 115). واكتشفت في مرسية مجموعة من التوابيت الفاخرة المصنوعة من الرخام تعود إلى القرن الخامس هـ (ص. 116). وانتشرت الروضات في المقابر الأندلسية، واستعملت في ذلك مواد فاخرة (ص. 128).

أما شواهد القبور، فالملاحظ أن الأندلس اختصت بتراثها الغني والكبير بالشواهد على عكس المغرب (ص. 118). إلى غير ذلك من الأمثلة التي يصعب حصرها، في هذا الحيز الضيق.

بناء على ما سبق، يصعب الحديث عن ذهنية واحدة موحدة للمغاربة والأندلسيين في مجابهة الموت، حتى إن المصادر المؤلفة عن الموت وجدت في الأندلس دون المغرب، ونقصد بذلك كتابَيْ "العاقبة والموت والنشر والحشر والجنة والنار" لأبي محمد عبد الحق الأزدي الإشبيلي (ت. 581 هـ/ 1185 م)، و"التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة" لأبي عبد الله محمد القرطبي (ت 671 هـ/ 1272 م)، وبالتالي فإن صور الموت قد تختلف من مجتمع لآخر.

لم يكن الفرق الحضاري بين المجتمعين المغربي والأندلسي هو الأساس في التنبيه على صعوبة الجمع بينهما في موضوع الموت، بل لأن هاته المسألة دفعت الباحث، أحيانا، إلى محاولة تمرير واقع أندلسي على المغرب والعكس صحيح أيضا، أو تعميم فكرة ما على المجتمعين رغم غياب نصوص تعضدها (ص. 57، 88). ويحيلنا هذا الأمر على ملاحظة أساسية في هذا الكتاب وهي غلبة المجال الأندلسي على المغربي في الكثير من محطاته، بمعنى غلبة التوثيق الأندلسي على نظيره المغربي. (ص. 8-14، 24-23، 61، 70-69). ولا يساعد ضعف التوازن بين المجالين الأندلسي والمغربي على الفهم الجيد لبعض القضايا المعالجة (ص. 31).

## قضية التحقيب

تعد قضية التحقيب من أهم القضايا المرتبطة بالبحث التاريخي، وقد أولاها الباحث عناية خاصة في أغلب أقسام وفصول وعناصر مؤلفه إلى درجة تمييز كل موضوع من مواضيع الموت بتحقيب معين. فكيف حضرت هذه القضية في الكتاب ؟ وما هي الملاحظات الممكنة عنها ؟

قبل الخوض في هذه القضية، لابد من الانتباه إلى أن الزمن في الإسلام دائري صرف، فيه عود على بدء أبدي، وتداول بين الحياة والموت، بل إنه زمن خطي يمكن أن نرمز إليه بمحور زمني يبتدأ بولادة الإنسان ويمتد إلى ما بعد موته لأن موته دخول في زمن آخر لعله

أهم من الأول. وإن كان استقرار الإنسان بأحد فضائي الآخرة، الجنة أو النار، هو آخر المطاف بعد سلسلة من الأحداث الأخروية [15].

لا بأس من التذكير أيضا بالإطار الزمني الذي اختاره الباحث لمعالجة موضوع الموت والممتد عبر سبعة قرون من أواخر القرن الثاني الهجري/ 8 م إلى القرن التاسع الهجري/ 15 م. أي تقريبا ما يصطلح عليه بالعصر الوسيط برمته.

يمكن التمييز في تحقيب الباحث لقضايا الموت بين مستويات عدة؛ التأريخ لظاهرة ما عند ظهورها لأول مرة، تزايد ظاهرة ما خلال قرن من القرون، توقف ظاهرة ما في قرن معين، وتحقيب مقسم من قرن إلى آخر، ثم تحقيب دون تحديد واضح، وهنا أسهمت اللغة المكتوب بها أحيانا في هذا الاتجاه.

يلاحظ أن أغلب ظواهر الموت ارتبطت بالقرون الرابع والخامس والسادس للهجرة، مع غلبة للقرن الرابع. والتأريخ لبداية العديد من ظواهر الموت بالقرن الأخير، مرتبط أكثر، من وجهة نظري، بالمادة المصدرية التي وصلتنا أكثر مما هو تأريخ فعلي لظاهرة من تلك الظواهر. لذا، يحتاج هذا النوع من التحقيب إلى تنسيب وإعادة نظر. ويمكن سحب هذه الملاحظة، المبنية على المعطى البيبليوغرافي، على التأريخ لظواهر الموت المنتهية أو المختفية في قرن من القرون. أما مستوى التحقيب الخاص بزيادة ظواهر الموت خلال قرن من القرون، فلكل حالة تفسيرها الخاص. ويبقى تحقيب الباحث لمواضيع أخرى مرتبطة بالموت مبهما وغير دقيق كمضامين الشواهد، والمقابر الأميرية، والدفن في المنازل.

## قضية المقدس

القضية الثالثة التي تسترعي الانتباه في الكتاب، هي ارتباط العديد من محطات الموت بالمقدس، هذا المقدس الذي لا يُلمسُ إلا من خلال نتائجه ومؤثراته [16].

وقف الباحث عند العديد من المحطات التي يرتبط فيها الموت بالمقدس، كوصايا الأموات المرتبطة بتجهيزهم أو الصلاة عليهم أو مكان دفنهم، وطقوس أهل الميت التي مارسوها من تلاوة للقرآن، وإنشاد للأذكار، وأدعية، وصلوات... كمحاولات للتشفع للميت ليسهل مروره إلى العالم الآخر، ويضمن النجاة من العذاب والفوز بالجنة، واعتقاد الأحياء أن الأموات يسعدون بذكر أوليائهم وأهلهم لهم.

---

[15]- رجاء بن سلامة، *الموت وطقوسه*، ص. 126.

[16]- Joseph CHELHOD, *Les structures du sacré chez les Arabes*, G.–P Maisonneuve et Larose, Paris, 1964.

## قضية العلماء والواقع

تتمثل القضية الرابعة في موقف العلماء من الطقوس والمظاهر المترتبة عن حدث الموت، وتكاد تحضر هذه القضية في كل الكتاب وخاصة في قسميه الثاني والثالث. ويمكن التمييز في مواقف العلماء من طقوس الموت ومظاهره بين موقف معارض، وتقبل حذر، وموقف متساهل، وتجويز، ولم يغب تضارب آراء الفقهاء في قضية ما من قضايا الموت.

والملاحظ أن معارضة الفقهاء للعديد من طقوس الموت لم تلق كبير استجابة لآرائهم، فالتيار كان أقوى من إرادتهم الضعيفة فتجاوزهم، وما استمرار معارضة الفقهاء واستنكارهم لتلك الطقوس طيلة العصر الوسيط سوى دليل على تواصلها في الواقع، وعجز على الحد منها. لذلك، ساير بعض الفقهاء التطور الذي عرفه الميدان الجنائزي، وصاروا يبحثون عن تبرير مجموعة من التصرفات بوضع بعض الشروط البسيطة لإضفاء المشروعية عليها (ص. 109).

وتبقى مسألة التباعد بين المجتمع والشرع في حاجة إلى مزيد من الحفر انطلاقا من كتب البدع، وتوظيف كتب الحديث النبوي للوقوف على مدى تأثير الفكر الديني السني في المجتمعين المغربي والأندلسي في موضوع الموت.

## قضية التراتب الاجتماعي

تعد قضية الموت والتراتب الاجتماعي من بين القضايا البارزة في الكتاب، وتحضر ابتداء من قسمه الثاني. ويمكن تقسيمها إلى شقين، واحد ذو بعد مادي، وآخر ذو بعد رمزي. وقد اقترنت مظاهر تراتب الموت، لدى المغاربة والأندلسيين، بالديني (الإحساس الديني العميق، والرغبة في النجاة) والدنيوي (حب الدنيا والظهور والمباهاة) على السواء.

رصد الباحث عدة مظاهر للتراتب المادي للموت منها ما يخص التكفين، وإعداد النعوش، واختيار غطائها...، وإجمالا اختلفت نفقات تجهيز الميت بين الأغنياء والفقراء بشكل واضح. كما كان مأتم الأغنياء يدوم سبعة أيام خاصة لدى الأندلسيين، وتقام خلال هذه الأيام الولائم في بيت الميت، ويتباهى الناس في ذلك ويتفاخرون.

انتقلت مظاهر التراتب المادي من التكفين والطقوس المصاحبة للمأتم والجنائز إلى عملية الدفن بدءا بإنزال الميت إلى قبره في توابيت خشبية، خاصة للميسورين. وشكلت المقابر المظهر المادي الأساس للموت داخل المدينة أو القرية المغربية والأندلسية، وفيها ظهر التمايز بشكل واضح بين الفقراء من جهة وأهل اليسار والأعيان والوجهاء من جهة أخرى. على أن الذي يجمع بين كل مظاهر التراتب المادي للموت في المغرب والأندلس هو المباهاة والمفاخرة، ولم تحد مظاهر التراتب الرمزي المرتبطة بالموت عن هذا التوجه.

## قضايا وأسئلة غائبة

لن أخوض في القضايا الغائبة في موضوع الموت عامة، وإنما في قضايا كان بإمكان المادة المصدرية التي اطلع عليها الباحث أن تسعفه في تناولها، وسأقسم هذه القضايا إلى قسمين : قضايا غائبة في تصميم الكتاب، وأخرى غير مفكر فيها.

ليس الغرض من الخوض في القضايا الغائبة التنقيص من العمل، بل فتح آفاق جديدة في موضوع الموت. ولا تعدو إثارتها أن تكون ضريبة شجاعة الباحث اقتحام موضوع بكر وغير مسبوق بالنسبة للمجال والحقبة المدروسين.

يأتي في مقدمة **القضايا الغائبة في التصميم،** غياب الحديث عن مصطلحات الموت في المصادر المغربية والأندلسية الوسيطية، وكان من شأن هذه المصطلحات أن تمدنا بتصورات عن الموت، تكفي الإشارة إلى عبارة "استأثر الله به" الموجودة في بعض كتب المناقب [17]، وهي عبارة بليغة ذات دلالات بعيدة.

يضاف إلى هذا ارتباط كل صور الموت المثارة في الكتاب بالراشدين والرجال منهم خاصة. فهل كانت صور الموت عند الراشدين هي نفسها عند الأطفال والمراهقين ؟

تطرق الباحث في الفصل الثاني لعنصر التنبؤ بساعة الرحيل، لكن غاب الحديث عن مسألة مهمة ذات انعكاس واضح على الذهنيات وهي أثر هذا التنبؤ على سلوك الإنسان. فهل ظل المتنبئ بموته يسلك نفس السلوك في حياته ؟ أم كان يعمد إلى تغييره بناء على تنبئه ؟

بصلة مع التنبؤ بالموت، المقترن غالبا بعالم الولاية، لم يحضر الحديث، بصورة كافية، عن الأبعاد الأخرى لموت الولي من كرامات الاحتضار، وكرامات ما قبل الدفن، وكرامات الدفن وما بعده، وزيارة قبور الصلحاء، والاستشفاء بتراب قبر الولي، وكل هذه الأبعاد تسعف النصوص المنقبية في معالجتها.

تناول الباحث في العنصر الثالث من الفصل الرابع ما أسماه بالميتة الحسنة، وما دام هناك حديث عن هذا النوع من الميتة، يبدو بديهيا حضور حديث عن الموت السلبي لدى المغاربة والأندلسيين. والمقصود به الموت الفردي، الذي لم تكن المجموعة الدينية تقبله لأسباب عدة في مقدمتها عدم استجابة الأفراد الذين يلحقهم الموت لعقائد المجموعة، بما يفضي إلى حرمانهم من الجنة. فلكل مظهر من مظاهر الموت الإيجابي أو الحسن تقريبا ما يقابله من مظاهر الموت السلبي، ويهمنا في هذا الصدد لقاء الله مثلا الذي يقابله الانتحار [18] أو ما

---

[17]- أحمد بن عبد الرحمان بن عاشر الحافي، **تحفة الزائر بمناقب الحاج أحمد بن عاشر**، تحقيق وتقديم، مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، مطابع سلا، الطبعة الأولى، 1409 هـ/ 1988 م، ص. 43.

أحمد بن أبي القاسم بن محمد التادلي الصومعي، **كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى**، تحقيق، علي الجاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، 1996 م، ص. 247.

[18]- يراجع عمل الباحث عبد الإله بلمليح : "الانتحار في تاريخ الغرب الإسلامي الوسيط"، **دفاتر تاريخية** : مجلة سنوية تعنى بشؤون التراث والتاريخ والفكر، العدد الأول، خريف 2010. (ص. 17-24).

يعرف بقتل النفس حسب المصادر الوسيطية، لأنه استعجال للموت لا انتظار له، وإسلام إلى الله، وهو محرم في القرآن (الإسراء، آية 33. النساء، آية 29). وبالموازاة مع الانتحار، غابت حالات تمني الموت التي تقارب الانتحار، فكأن متمني الموت منتحر بالقوة لا بالفعل أو كأنه ينوي الانتحار فيكون من المنتحرين بمقتضى مبدإ الأعمال بالنيات [19].

ينسحب الموقف السلبي من الانتحار أيضا على موت من فارق الجماعة، وهو موت الذي ينتصر لجهة تشق عصا الطاعة عن الإمام، وتفارق الجماعة، وينعت موت المشترك فيها بموت الجاهلية، لأنها قتال بلا قضية من وجهة نظر أهل السنة [20].

تُمَكِّن الطقوس الجنائزية من الوقوف على أصناف أخرى من مظاهر الموت السلبي، وهم أولئك الذين لم تكن تقبلهم المجموعة المسلمة أو تتردد في ذلك وهما المرجوم في حد، والمنافق الذي يموت وعليه دين [21].

أما أبرز علامة على الموت السلبي، إلى جانب الانتحار، فهي الموت على ملة غير الإسلام، حتى أن قبور المشركين لا حرمة لها، فللمسلمين حق نبشها [22].

يدفعنا الحديث عن موت غير المسلمين إلى إثارة **القضايا التي لم يتم التفكير فيها** ذات الصلة بموضوع الموت، وأقصد صور الموت، وإعداد الموتى، والطقوس الجنائزية، والمدافن لدى اليهود والنصارى وعبيد السودان في المغرب والأندلس خلال الحقبة المعالجة، فلم تتم الإشارة إلى هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، وكأنهم لم يشكلوا مكونا من مكونات المجتمعين على السواء. دون أن ننسى عادات وطقوس الموت التي جلبها العبيد معهم من بلاد السودان إلى المغرب والأندلس. وبناء على ما سبق، يستحسن تحوير عنوان الكتاب إلى : "الموقف من الموت عند المسلمين في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط".

وإذا كانت المكونات السابقة غابت كلية، فإن حضور المرأة كان باهتا اللهم فيما يتعلق بالعادات والطقوس المتبعة بعد الموت، في وقت نجد كتب البدع تلصق أغلب بدع المجتمع بالمرأة، والبدع المصاحبة للموت كثيرة، يكفي التذكير هنا بمواقف العلماء المعارضة لكثير من طقوس الموت.

ومن أبرز القضايا الغائبة، الحديث عن أسباب الموت (وفيات الأطفال، وفيات النسوة خلال الوضع، المجاعات والأوبئة، الحروب...إلخ)، والسببين الأخيرين يحيلان على قضية أكبر وهي الموت الجماعي، وما لهذا الموت من وقع وانعكاس كبيرين على ذهنية المجتمعين المغربي والأندلسي، لا سيما أن المجاعات والأوبئة ضربتا المجالين معا طيلة فترات العصر

---

رغم الصعوبات المصدرية التي أحاطت بهذا العمل، فقد وجد صاحبه ضالته في كتب التاريخ والفتوح والجغرافيا وقصص الحب والغرام وغيرها، ووقف فيه على طرق قتل النفس من ذبح وتردي وشنق وخنق وطعن وحز لليد وتناول السم... إلخ.

[19]- رجاء بن سلامة، **الموت وطقوسه**، ص. 108.

[20]- **نفسه**، ص. 109-110.

[21]- رجاء بن سلامة، **الموت وطقوسه**، ص. 102-115.

[22]- **نفسه**، ص. 110-111.

الوسيط، وحصدا أعداد مهمة من ساكنة المجالين، ويبقى الطاعون الأسود منتصف القرن الثامن هـ/ منتصف القرن 14 م أبرز كارثة طبيعية همت المغرب والأندلس على السواء. ولم تكن الحرب أقل وطأة في هذا الباب.

وما دام الموضوع له ارتباط بتاريخ الذهنيات وبالمتخيل، فقد غاب الحديث عن علاقة الموت بالحلم - الرؤيا، وتعد كتب المناقب منجما مهما في هذا الموضوع.

غاب أيضا الحديث عن قلق الموت المرتبط ببعض المهن (العاملون في الجنازات، أفراد الجيش... إلخ)، وبالحالة الصحية، وبعمر الإنسان، ناهيك عن تبعات الموت من قبيل النزاع على الإرث، وتشرد عائلات...

## تساؤلات

أطرح في الأخير جملة من التساؤلات التي راودتني وأنا أقرأ كتاب الباحث محمد حقي :

- إلى أي حد كانت الأحاديث النبوية عن الموت وعذاب القبر وفتنته منتشرة بين مغاربة وأندلسيي العصر الوسيط ؟ وكيف أسهمت في تشكيل ذهنيتهم ؟
- كيف حضرت فكرة الشهادة عند المغربي والأندلسي وهو الذي واجه طيلة العصر الوسيط عدوه النصراني في الأندلس والمغرب معا ؟
- هل راجت فكرة الخلود في الذهنية المغربية والأندلسية ؟ مرد هذا السؤال أن الذات تعلم أنها مائتة لا محالة ولكنها لا تستطيع تصور فنائها وقد تنكره، لا لأنه مرير مأساوي فحسب، بل لأمر آخر انفرد فرويد بذكره عندما كتب: « **في لا شعور كل واحد منا إقرار بخلوده** ». فالإنسان، سواء كان مؤمنا بالبعث أم غير مؤمن به يقر في أعماق نفسه بخلوده. ومع ذلك فإن الشعور اللاشعوري بالخلود لا يلغي الخوف والقلق من الموت [23].
- هل كان لانتشار مذاهب أخرى غير السنية خاصة الخارجية (الصفرية والإباضية) والشيعية (البجلية) أثره على طقوس الموت خاصة في المجال المغربي، ومن ثمة على تشكل ذهنية جزء من المجتمع ؟ وهل كان للتجربة البورغواطية نصيب من سن طقوس خاصة بالموت ؟
- كيف كان المغاربة يتعاملون مع الموت في القرون الإسلامية الأولى قبل ان يتشربوا التعاليم الإسلامية؟ وما مدى استمرار طقوس الموت ما قبل أسلمة المجالين المغربي والأندلسي بعد مرحلة أسلمتهما ؟

[23]- رجاء بن سلامة، **الموت وطقوسه**، ص. 13.

- ما هو موقف المغاربة والأندلسيين من موت ذويهم خارج مجالهم وخاصة في الديار المقدسة ؟ ألم يعتبر ذلك من علامات الميتة الحسنة ؟
- هل كان من شأن اطلاع الباحث على كتب ذات طبيعة أدبية أن يعكس لنا صورا أخرى للموت المرتبط بوفيات العشاق في المجال والحقبة المدروسين ؟
- هل تم الانتباه في كتب الرحلات لنصوص تمكن من عقد مقارنات بين الموت في المجالين المغربي والأندلسي ومجالات إسلامية أخرى، انطلاقا من المقارنات التي كان يعقدها الرحالة المغاربة والأندلسيون للعديد من قضايا الموت بين بلدانهم وبين ما كانوا يشاهدونه في بلدان أخرى ؟

## خاتمة

تلك إذن قضايا ارتأينا إثارتها، وأسئلة آثرنا طرحها ونحن نقرأ كتاباً ممتعاً للباحث محمد حقي لعلها تفتح نقاشا مع المؤلف والقراء، فقارئ الكتاب لا يمكن إلا أن يخرج باستفادة جمة في موضوع الموت في المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط على أكثر من صعيد، ويقف فيه على ضوابط البحث العلمي ومحدداته، رغم أن الباحث مقتنع بأن ما قدمه لا يعدو أن يكون « بداية لتراكم معرفي » في الموضوع (ص. 3).

محمد ياسر الهلالي

# ملخصات الأطروحات

جواد الزروقي، أطروحة الدكتوراه في الآداب ، تحت عنوان: **'المرأة والشعر الأمازيغي بمنطقة الأطلس المتوسط جمع ودراسة'**، والمسجل بوحدة المرأة والكتابة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، نوقشت بتاريخ 11-11-2014، الكلمات المفاتيح: المرأة - الشعر الأمازيغي - منطقة الأطلس المتوسط (تنويعة تمازيغت).

حاول هذا العمل إبراز خصوصية المرأة في الإبداع الشعري، ومدى تعبيرها عن أشياء لم يتطرق إليها الرجل، افتراضا بأن للنساء تركيبة فكرية وعقلية ونفسية تختلف عن الرجال، مما يجعل أعمالهن ذات ملامح خاصة وفارقة، تعبر عن خلجات المرأة وأدق أحاسيسها، واقترابها من الهم الإنساني، ونبض الحياة الذي تعبر عنه. كما قدم صورة عامة عن حجم مساهمة المرأة الأدبية، لأنها -كما يبدو- تعيش ظروفا خاصة تنعكس على رؤيتها وتصورها للأشياء والعالم. وبهذا فاهتمام الباحث انصب على المنتج الإبداعي الشعري الذي تبدو فيه المرأة كذات فاعلة ومنتجة، في حين، تم الكف عن الاهتمام بالزوايا التي تحضر فيها المرأة كمادة للاستهلاك، والتي يستمد منها الرجل المبدع موضوع إنتاجه الفني أي: (الأشعار التي تغنى فيها الرجل الأمازيغي بالمرأة)، لأن إبداع المرأة نفسها هو القمين بتسليط الضوء على الذاكرة الإبداعية للمرأة كذات منتجة، وخصوصا *"بمنطقة الأطلس المتوسط"*، والتي تمثل البيئة الجغرافية التي اختارها كمجال للبحث، حيث تعتبر فيها الأمازيغية لغة الحياة اليومية، وخصوصا تنويعة "تمازيغت" اللهجة السائدة بوسط المغرب.

وهكذا فموضوع هذا البحث يتكون من قسمين: أولهما نظري، وثانيهما هو الديوان. ففيما يتعلق بالقسم الأول النظري والتحليلي من الأطروحة، فيتضمن ثلاثة أبواب، الباب الأول، والغرض من المواد الواردة فيه هو الحديث عن المرأة في التراث الشعري الأمازيغي، وما يميز إبداعها بمنطقة الأطلس المتوسط، وهو في الواقع بمثابة مدخل عام يسلط الضوء على موضوع البحث ويجليه، ويعرض أهم التطورات التي شهدها الشعر الأمازيغي، ويركز الاهتمام على خصوصية الإبداع النسائي الأمازيغي من خلال إنتاجات المرأة. ورصد مدى التفوق الذي عرفته إبداعاتها، واللمسات الفنية التي خلفتها في أنماط شعرية مختلفة، وذلك لتحديد حجم امتلاكها لرؤية فنية وتصور ناضج للممارسة الشعرية.

ويهدف الباحث من خلال فصول الباب الثاني إلى الكشف عن المقومات التعبيرية والجمالية التي ترقى بالشعر النسائي الأمازيغي إلى حرم اللغة الشعرية، من خلال الحديث عن مميزات القاموس الشعري، والأساليب الفنية، والمحسنات اللفظية، والصور الشعرية، فضلا عن الفاعلية الإيقاعية والتشكيل الموسيقي في هذه التجربة. ويتساءل في كل ذلك: هل عبرت الشاعرة عن أصالة التجربة الشخصية لديها، ووصمتها بطابعها الخاص؟ أم أنها خضعت للتراث الشعري الأمازيغي، ولم تقدر على الفكاك منه والإفلات من سطوته، وبالتالي خضوعها لسيطرته واستعباده.

واستغرق الباب الثالث أهم التيمات الدلالية التي تختزل رؤية الشاعرة للعالم، ومنظورها الخاص للوجود الإبداعي. وهكذا تم تسليط الضوء على مواضيع الغزل والهجرة والغربة، والحكمة، والهوية، وتقاليد الأعراس والمناسبات. كل هذا في محاولة للتعرف على نظرة الشاعرة للحياة والكون والكائنات، وإظهار عبقريتها وإبداعها، ومجالات حكمتها ورؤيتها النافذة، وتفسيرها لجوانب وجدانية وجمالية في الحياة، من خلال صياغة لحظات خصبة عايشتها الشاعرة انطلاقا من موال عفوي، أو أغنية عمل حماسية، إلى نشيد حماسي ملتهب، وقطعة غرامية عذبة، ومناجاة دينية رقيقة، وقصائد قصصية ملحمية.

وتشكل عملية الجمع الجزء الهام من إشكالية هذا البحث، أي صناعة الديوان، وقد تأسست على خطوات منهجية، تتلخص في عملية الجمع والتدوين والتصنيف. كما تحدد طبيعة أساسية لهذا الشعر، قيد الدراسة، وهي الشفاهية. وقد جاء الديوان ليحتضن جزءا من هذا التراث، ويعرف به ويفسح المجال لمناقشته، ويعيد الاعتبار له، عبر تدوينه وإعادة قراءته قراءة نقدية. كما يؤدي وظيفة مزدوجة، تكمن الأولى في توثيق الشعر الأمازيغي الشفهي وتدوينه، حيث تم جمع متن شعري غني ذي موضوعات مختلفة، وقد تمت ترجمته بشكل يحاول قدر الإمكان الحفاظ على مضمونه وبعض سماته الفنية وخصائصه الجمالية. وتتمثل الوظيفة الثانية في مقاربة هذا المتن الشعري الثري باستخدام مناهج نقدية حديثة، تستحضر الأطراف التي تشارك في عملية الإبداع، ويقصد بها الباحث الشاعرة والنص والمتلقي.

# قواعد النشر بمجلّة أسيناگ ⵜⴰⵙⵉⵏⴰⴳ

## مقتضيات عامة

- تقبل الأعمال العلمية التي لم يسبق نشرها.
- يتعين إرفاق كل عمل مقترح للنشر بتصريح بالشرف من مؤلّفه، يفيد بأنه عمل أصلي لم يسبق عرضه للنشر في دورية أو مطبوعة أخرى.
- يشترط في المقال المتضمّن عرضاً أو قراءةً لمؤلَّف منشور أن يقدّم قراءة نقدية لأحد المؤلّفات حديثة النشر، كتابا كان أو دورية أو غير ذلك، بوضعه في سياق مجموع الإصدارات حول الموضوع المعني.
- كل مقال تنشره المجلة، يصبح ملكا لها. ويلتزم المؤلّف بعدم نشر ذات المقال في مكان آخر دون إذن خطّي مسبق من مديرية المجلة.
- تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن أفكار وآراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظرالمجلة أو المؤسسة التي تصدرها.
- لا ترد أصول المواد إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل، ولا تلتزم المجلة بإشعارهم بذلك.

## أعراف تقديم المقالات

- يسبق نصّ المقال بصفحة غلاف، تتضمن عنوان المقال، واسم الكاتب ولقبه، واسم المؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوانه، ورقم هاتفه، ورقم الفاكس، وعنوانه الإليكتروني. ولا يثبت على رأس الصفحة الأولى من المقال، سوى اسم الكاتب ولقبه والمؤسسة التي ينتمي إليها.
- تبعث المقالات إلى المجلة بواسطة البريد الإليكتروني، في شكل ملف مرتبط (Fichier attaché)، قياس وورد Format Word أو RTF، إلى عنوان المجلة: asinag@ircam.ma
- يجب ألا يزيد عدد صفحات المقال عن 14 صفحة، بما فيها المراجع والجداول والملاحق.
- يقدم المقال مطبوعاً على ورق (A4) وعلى صفحة بمقاس (24/17 )، وباعتماد نوع Arabic Transparent، حجم الخط (11)، بيُعد يساوي 12 Exactement، مع هوامش (يسار ، يمين) 2.5 سم، و(أعلى، وأسفل) 2 سم. وبالنسبة لخط تيفناغ، يعتمد نوع Tifinaghe-ircam Unicode، حجم 11، الممكن تحميله من موقع المعهد http://www.ircam.ma/fr/index.php?soc=telec. ولكتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، يعتمد أحد حروف منظومة Unicode، من قبيلGentium مثلا.
- يُصاغ عنوان المقال في حوالي عشر كلمات، مع إمكانية إتباعه بعنوان فرعي مفسّر له. ويكون ممركزا وببنط عريض بحجم 15. ويكتب اسم صاحب المقال ومؤسسته أسفل العنوان بأقصى يسار الصفحة الأولى.

- تُصاغ عناوين الفقرات والفقرات الفرعية لكل مقال بالبنط العريض، بحيث يكون حجم الأولى 13، وحجم الثانية 12.
- يُرفق النص بملخص لا يتجاوز عشرة أسطر، ويُترجم إلى لغة أخرى غير تلك التي كُتب بها المقال.

## وسائل الإيضاح

- ترقّم الجداول بالترتيب، داخل المتن، بالأرقام الرومانية. ويكون التعليق أعلاها.
- ترقّم الرسومات والصور داخل المتن، متتابعة بالأرقام العربية. ويُعلق أسفلها.

## المراجع البيبليوغرافية والإليكترونية

- لا تثبت المراجع البيبليوغرافية بكامل نصها داخل المتن ولا في الهوامش. ويُكتفى داخل المتن بالإشارة، بين هلالين، إلى اسم المؤلف(ين)، متبوعا بسنة إصدار المرجع المحال إليه؛ وعند الاقتضاء، يضاف إليهما رقم / أرقام الصفحة /الصفحات المعنية. وفي حالة تعدّد المؤلفين، يشار إلى أولهم متبوعا بعبارة "وآخرون"بحرف مائل.

مثال: (صدقي، 1999)؛ (صدقي و أبو العزم، 1966)؛ (صدقي وآخرون، 1969)؛ (صدقي 2002: 20).

- في حالة تعدّد المصادر لنفس المؤلِّف في نفس السنة، يميَّز بينها بواسطة حروف حسب الترتيب الأبجدي (1997أ، 1997ب، إلخ.).

مثال: (خير الدين، 2006أ)، (خير الدين، 2006ب).

- في حالة تعدّد طبعات نفس المرجع، يشار إلى الطبعة الأولى بين قوسين معقوفين[...]، في آخر المرجع باللائحة البيبليوغرافية.
- تقدّم المراجع كاملة، مرتبة أبجديّا بأسماء المؤلفين، في نهاية المقال (دون تجاوز الصفحة).
- تكتب عناوين الدوريات والمجلات والكتب بأحرف مائلة.
- تشمل المعلومات الخاصة بالكتب، على التوالي، اسمي الكاتب، العائلي والشخصي، وسنة الإصدار، ثم عبارة (ناشر) إن كان ناشرا أو مدير نشر، ثم عنوان الكتاب، فمكان النشر، ثم اسم الناشر. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: شفيق، محمد (1999)، *الدارجة المغربية مجال توارد بين الأمازيغية والعربية*، الرباط، أكاديمية المملكة المغربية.

- توضع عناوين مقالات الدوريات، وكذا فصول الكتب، وغيرها من مقتطفات المراجع، بين مزدوجتين.
- تشمل الإحالات على مقالات المجلات والدوريات، على التوالي، وبالترتيب، اسمي الكاتب العائلي والشخصي، وسنة النشر، وعنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم المجلة، ورقم المجلّد، والعدد، ورقم كل من الصفحة الأولى والصفحة الأخيرة. ويتم الفصل بين هذه الإشارات بفواصل.

مثال: أزايكو صدقي، علي (1971)، "مشاكل البحث التاريخي في المغرب"، *الكلمة*، عدد 2، ص 25-40.

- تشمل الإحالات على مقالات الصحف والجرائد، فقط، عنوان المقال بين مزدوجتين، ثم اسم الصحيفة، ومكان النشر وتاريخ العدد ورقم الصفحة.

مثال : "الحقوق الثقافية والمسألة الأمازيغية"، *السياسة الجديدة*، الرباط، 22 أكتوبر 2002، ص 8.

- للإحالة على فصول كتب جماعية، يشار إلى اسمي الكاتب العائلي والشخصي، ثم عنوان الفصل، فمرجع الكتاب بين قوسين معقوفين [...].

مثال : شفيق، محمد (1989)، "إمازيغن"، [معلمة المغرب]، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، سلا.

- للإحالة على أعمال ندوة أو مناظرة، يشار إلى عنوان وتاريخ الندوة أو المناظرة.

مثال: الراجحي، عبده (1984)، "النحو العربي واللسانيات المعاصرة"، البحث اللساني والسيميائي ، أعمال ندوة نظمتها كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أيام 7 و8 و9 ماي 1981، الرباط، ص 153-164.

- للإحالة على أطروحات جامعية، تعتمد نفس الأعراف بالنسبة للكتب، مع الإشارة إلى كون العمل أطروحة جامعية، وإلى نظامها (دكتوراه دولة، دكتوراه السلك الثالث، إلخ.)، وإلى الجامعة الأصلية.

مثال: جودات، محمد (2002)، *تناصية الأنساق في الشعر الأمازيغي*، دكتوراه، جامعة الحسن الثاني عين الشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية.

- للإحالة على مراجع بالمواقع الإليكترونية (webographie)، يتعيّن الإشارة إلى URL، وتاريخ آخر رجوع إلى صفحة الويب page web.

مثال : http//fr.wikipedia.org/wiki/langue construite, octobre 2007

## الهوامش والاستشهادات

- في حالة ما قرر صاحب المقال استخدام الاختصارات للإشارة إلى بعض العناوين التي غالبا ما يتكرر استخدامها في النص، يتوجب شرح وتوضيح المختصرات، في الهامش، عند أول استخدام.
- في حالة توافرالهوامش، تثبت بأسفل الصفحة وليس في نهاية المقال، وترقّم بالتتابع.
- الاستشهادات : عندما يكون الاستشهاد في أقل من خمسة أسطر، يوضع بين مزدوجتين "..." داخل النص. وحين يتعلق الأمر باستشهاد ضمن استشهاد آخر، يستعمل هلالان منفردان "....'....'....". أما الاستشهاد الذي يتجاوز خمسة أسطر، فيقدّم دون مزدوجتين، مع انحياز نصه عن حاشية نص المقال، وببعد واحد بين سطوره.
- توضع جميع التصرّفات أو التعديلات في الاستشهاد (إغفال كلمات أو جمل أو حروف، إلخ.) بين معقوفين [...].
- العناوين الفرعية: يمكن تقسيم النص إلى فقرات وأجزاء باستعمال عناوين فرعية بالبنط العريض.
- الحروف المائلة: تستعمل الحروف المائلة بدلا من تسطير الكلمات والجمل المراد إبرازها.